

2022

الجائز في العربية غير المقروء به عند قطرب في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه عرض ودراسة

د. سعيد بن علي بن عبدان الغامدي
saghamdi@uqu.edu.sa, الأستاذ المشارك في اللغة والنحو والصرف بكلية اللغة العربية / في جامعة أم القرى

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

الغامدي, د. سعيد بن علي بن عبدان (2022) "الجائز في العربية غير المقروء به عند قطرب في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه عرض ودراسة," *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 27: Iss. 1, Article 2. Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol27/iss1/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

الجائز في العربية غير المقرء به عند قطرب في كتابه معاني القرآن
وتفسير مشكل إعرابه عرض ودراسة

د. سعيد بن علي بن عبدان الغامدي
الأستاذ المشارك في اللغة والنحو والصرف
بكلية اللغة العربية / في جامعة أم القرى
saghamdi@uqu.edu.sa

*The permissible Issues of the Arabic Language That are not
Read By Qurtib's Book Titled The Meanings of the Glorious
Qur'an and the Interpretation of the Problem of its Syntax*

*Associate Professor
Saeed Ali Abdan Al-Ghamidi
College of Arabic Language and Literature / Umm Al-Qura
University*

المستخلص

في هذا البحث عرض ودراسة لمسائل جائزة في العربية غير مقروء بها عند قطرب في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، وبلغت سبع عشرة مسألة جائزة في العربية من لغات وصرف ونحو وأعراب، ونص قطرب بعبارات مختلفة على أنه لا يقرأ بها، وكان حريصاً على عدم مخالفة رسم الكتاب، وعلى الاتباع في القراءة، وهدف البحث إلى دراسة هذه المسائل الجائزة في العربية، وبيان هل قرئ بها أو لم يقرأ؟ وبني البحث على مقدمة ومبحثين، الأول الجائز في العربية غير المقروء به في المفردات، والثاني الجائز في العربية غير المقروء به في التراكيب، تلاهما الخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وكان من نتائج البحث أن اثنتي عشر مسألة مما جاز في العربية قد قرئ بها في الشواذ، ولم تبلغ قطرب القراءة بها، وأن خمس مسائل مما جاز في العربية لم أجد له قراءة - فيما رجعت إليه - كما ذكر قطرب، ويوصي الباحث بمزيد من الدراسات والبحث في كتاب قطرب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه.

الكلمات المفتاحية: القراءات، المشكل، الإعراب، الجواز، اللغات.

Abstract

In this research, there is a presentation and study of permissible issues in Arabic that are not read by Qutrib in his book The Meanings of the Qur'an and the Interpretation of the Problem of Its Syntax. There were seventeen permissible issues in Arabic from languages, morphology, grammar, and arabes. Qutrib stated in different terms that he does not read them, and he was careful not to contradict them. The drawing of the book, and the follow-up in reading, and the aim of the research is to study these permissible issues in Arabic, and to indicate whether it was read or not? The research was built on an introduction and two chapters, the first permissible in Arabic that is not read in vocabulary, and the second permissible in Arabic that is not read in composition, followed by the conclusion, and index of sources and references, and from the results of the research that twelve issues of what is permissible in Arabic have been read in the oddities. , and Qatrib did not reach the reading with it, and that five issues of what is permissible in Arabic I did not find a reading of - as I referred to it - as mentioned by Qutrib, and the researcher recommends further studies and research in the book of Qutrib, the meanings of the Qur'an and the interpretation of the problem of its syntax

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا وسيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.

فإن كتاب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لأبي علي قطرب من الكتب القيمة المفيدة، وقد حوى علوما عديدة، من لغات ونحو وصرف وتفسير وقراءات، وكان إلى عهد قريب من المفقودات، حتى يسر الله ظهور النصف الأول منه قبل عدد من السنوات، ولقطرب مكانة لا تخفى بين علماء العربية والقراءات، ويكفيه تلمذته لكبار مشايخ البصرة كسيبويه، ويونس، وأبي عبيدة، ويعد كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه المؤلف الثاني في هذا الفن بعد كتاب مجاز القرآن لشيخه أبي عبيدة، ومن بعدهما معاني القرآن للأخفش، والكسائي، والفراء⁽¹⁾، واتبع قطرب في كتابه معاني القرآن منهجا فريدا بدأه بما تواتر أو شذ من القراءات، وتلاه ببيان المعاني واللغات، وختمه بإعراب ما أشكل من الآيات، ووجدته يذكر في عدد من الآيات أوجها جائزة في العربية لم تثبت القراءة بها عنده، ونص على ذلك بعبارات مختلفة مثل: "لا نعلم قرئ بها، لا يقرأ به، لا تستحسن في قراءة ولا كلام، لا نعلم أحدا قرأ به"، فجمعتها ودرستها متبعا في ذلك المنهج الوصفي، واضعا عنوانا لكل وجه جاز في العربية ولم يقرأ به عند قطرب، وأتبعته بنص كلامه في ذلك، ورتبت الأوجه بحسب ورودها في كتابه، وبيّنت ما فيها من أقوال وآراء لعلماء العربية متقدمين ومتأخرين، وهل جاءت القراءة بهذا الوجه الجائز في العربية أو لم يقرأ به كما ذكر قطرب؟ وجاء البحث في مقدمة ومبحثين، الأول في الجائز في العربية غير المقروء به في المفردات، والثاني في الجائز في العربية غير المقروء به في التراكيب، ومن بعدهما الخاتمة، وفهرس المصادر والمراجع، وقد كُتبت أبحاث ودراسات حديثة حول كتاب قطرب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه منذ أن نشره محققه على الشبكة العالمية وهو لا يزال رسالة دكتوراة، ثم نشره مطبوعا في العام الماضي 1442هـ/2021م مضيفا إليه خمسين ورقة وجدها في أصل المخطوط عند مراجعته لأجل التصحيح والطباعة، ومن هذه الأبحاث والدراسات التي وجدتها في قواعد المعلومات والشبكة العالمية ما يأتي:

- 1- الشواهد النحوية بين المعيارية والوصفية في كتاب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لأحمد أبو جرار، رسالة علمية، الجامعة الأردنية، 2019م.
- 2- اللهجات في معاني القرآن لقطرب، دراسة في المستوى النحوي، للدكتور ماجد القرني، مجلة العلوم العربية والإنسانية بجامعة القصيم، 1441هـ/2019م⁽²⁾.
- 3- تجليات المنهج الوصفي في كتاب قطرب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لأحمد أبو جرار، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة للبحوث الإنسانية، 1441هـ/2020م⁽³⁾.
- 4- أوجه الوقف عند قطرب في معاني القرآن، لحسام الخوار، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة للبحوث الإنسانية، 1441هـ/2020م⁽⁴⁾.

- 5- القراءات القرآنية في كتاب معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه لقطرب، لأيمن حوري، رسالة علمية، جامعة تكريت، 2020م.
 - 6- أصول النحو عند قطرب في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه، لدعاء صالح، رسالة دكتوراة، جامعة تكريت، 2021م.
 - 7- الشاذ والمرغوب عنه من اللغات عند قطرب (ت 206هـ) من خلال نماذج من كتابه معاني القرآن وتفسير مشاكل اعرابه، للدكتورة عزيزة الشنبري، مقبول للنشر في مجلة جامعة الأميرة نورة، 1442هـ.
 - 8- الجهود الصرفية في كتاب معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه لقطرب (ت 206هـ)، لسمر العاصي، رسالة دكتوراة، جامعة تكريت، 1442هـ/ 2021م.
 - 9- فرائد قطرب الإعرابية في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه، في ضوء الجزء المحقق منه، للدكتور سامح محمود، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، 2021م⁽⁵⁾.
 - 10- التوجيه اللغوي لما وُصِف بالمرغوب عنه والشاذ في معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه لقطرب، للدكتور ياسر السلمي، مجلة الجامعة العراقية، 2021م⁽⁶⁾.
 - 11- آراء قطرب التحوية في كتابه معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه، جمعاً ودراسة، لعابد الله جمال، رسالة علمية، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، 1443هـ.
 - 12- أسس التحليل النحوي وآلياته في معاني القرآن وتفسير مشكل اعرابه لمحمد بن المستنير قطرب، لعبد الله الاشهب، مقترح رسالة دكتوراة بكلية اللغة العربية في جامعة القاضي عياض، مراكش، 2020/2021م.
- وواضح من عنوانات هذا الأبحاث والدراسات أن موضوعها مختلف عن موضوعي الذي كتبت فيه، فإن أصبت فهو بفضل الله وتوفيقه، وإن أخطأت فمني ومن الشيطان، وختاماً أسأل الله التوفيق والسداد، والنجاح والفلاح في الدنيا والآخرة، ولجميع المسلمين، آمين.

المبحث الأول

الجائز في العربية غير المقروء به في المفردات

وجاء ذلك في مسائل جائزة في اللغة والصرف في المواضع الآتية:

الموضع الأول: ضمير النصب المنفصل (أَيَّاكَ) و(هَيَّاكَ).

قال قطرب: "وأما قوله عز وجل: أُوْاْ □ □ [الفاتحة: 5] فبعض العرب يقول: (أَيَّاكَ) بفتح الألف، وذلك شاذ، وبعضهم: (هَيَّاكَ) بالهاء، ولا يقرأ لمخالفة الكتاب، وقال الشاعر -فيما سمعنا فيه بالفتح-:

والناس راثٌ عَلَيْهِمْ أَمْرٌ سَاعَتِهِمْ
فَكُلُّهُمْ قَائِلٌ لِلدِّينِ أَيَّاْنَا

بالفتح سمعناه، وبعض العرب يقول: هَيَّاكَ أن تفعل، وهي كأنها من لغة طيء الذين يقولون: هُنْ فَعَلْ فَعَلْتُ، يريدون: إِنْ فَعَلْ فَعَلْتُ، ويقولون: هَزَيْدٌ مَنْطُقٌ، يريدون: أَزَيْدٌ مَنْطُقٌ، فأبدلوا من الألف الهاء، [عن العبدى]⁽⁷⁾، كما قالوا: هَرَقْتُ وَأَرَقْتُ، وَهَنَرْتُ،

يريدون: أنثرت، وهزحت، يريدون: أرحت الدابة، وهذا كثير في بدل الهاء من الألف،
نذكره في موضعه إن شاء الله، قال الراجز:
هَيَّاكُ أَنْ تُمْنَى بِشَعْشَعَانِ
حَبِّ الْفَوَادِ مَائِلِ الْيَدَانِ

وقال آخر:

يَا خَالٍ هَلَّا قُلْتُ إِذْ أُعْطِيتَنِي
هَيَّاكَ هَيَّاكَ وَحَنَوَاءَ الْعُنُقِ (8).

الدراسة:

(إِيَّاكَ) من ضمائر النصب المنفصلة على الصحيح من أقوال النحاة (9)، واللغة
المشهورة فيها كسر الهمزة وتشديد الياء، وهي قراءة الجماعة لقوله تعالى: □ □ □
□ [الفاتحة: 5]، وجاءت فيها لغات أخر ذكر منها قطرب لغتان لا يقرأ بهما عنده
لمخالفة الكتاب، وبيان هذه اللغات وما فيها من قراءات كما يأتي:

1- (إِيَّاكَ): بكسر الهمزة وتخفيف الياء، قرأ بذلك عمرو بن فائد عن أبي (10)،
ووجه كراهة اجتماع التضعيف مع ثقل الياءين والهمزة المكسورة (11)، وبين ابن
جني وزن (إِيَّا) وأصله على هذه القراءة، وإن كان المضممر لا ينبغي أن يمثل؛ لأنه
غير مشتق ولا متصرف (12)، فوزنه: (فَعْل)، كرضا وحجبا، واشتقاقه من لفظ (الآية)
وهي العلامة، وهذا الاشتقاق كما يذكر ابن جني متوافق مع قول الزجاج في معنى
قوله تعالى: □ □ □ [الفاتحة: 5] أي: حقيقتك نعبد، وساغ بناء على رأيه في (إِيَّاكَ) أنه
اسم مظهر خُصَّ بإضافته للمضممر (13)، وهذا فاسد؛ لأن (إِيَّاكَ) اسم مضممر، والأسماء
المضمرة لا اشتقاق فيها، ويرى ابن جني أنه لا ينبغي أن يحمل (إِيَّاكَ) بالتخفيف على
أنها لغة؛ لأنه ليس له أثر في اللغة ولا رسم، ولم يُسمع في نثر ولا نظم، وإذا خففوا
الحروف الثقيل مع كونها صحاحا وخففا فتخفيف الضعيف الثقيل أخرى وأولى، ومنه
قولهم في رُبِّ: رُبِّ، وفي أيِّ: أيِّ، وأبدلوا ليختلف الحرفان فيخفا كما في قولهم
اجلؤذ: اجلؤاذ، وفي دَوَّان: ديوان، فكل واحد من هذه الحروف وغيرها قد سُمع
وشاع، فأما (إِيَّاكَ) بالتخفيف فلم يُسمع إلا من هذه الجهة، وينبغي للقرآن أن يُختار له،
ولا يُختار عليه (14)، وفي نظري أن لغة التخفيف في (إِيَّاكَ) وإن جاءت في قراءة شاذة
فقط فهي من أعلى مصادر السماع، وحجة في اللغات والأحكام النحوية، ولا ريب في
أن عددا من اللغات والأحكام النحوية قد سُمعت وليس فيها شياع، ثم لم لا يكون
التخفيف في (إِيَّاكَ) حملا على التخفيف في غيره؟ وقد نبه ابن جني على ذلك.

2- (أَيَّاكَ): بفتح الهمزة وتشديد الياء، ذكرها قطرب، ونقلها ابن جني عنه (15)، وهي
شاذة عند قطرب، واستشهد عليها بسماعها في قول أمية بن أبي الصلت:
وَالنَّاسُ رَاثٌ عَلَيْهِمْ أَمْرٌ سَاعَتِهِمْ
فَكُلُّهُمْ قَائِلٌ لِلَّذِينَ أَيْئَانَا (16)

واستشهاد قطرب بهذا البيت على لغة فتح الهمزة في (أَيَّاكَ) بعيد؛ لأن (أَيَّان) في
البيت سؤال عن زمان مثل (متى)، وبذلك كان استشهاد ابن جني به (17)، ولغة (أَيَّاكَ)
لا يقرأ بها عند قطرب لمخالفة الكتاب، وقد قرأ بها الفضل الرقاشي، ورواها أبو

رزين عن علي بن أبي طالب⁽¹⁸⁾، ورويت عن شيخ من العرب يقال له: محمد بن معلى الخولاني، وذكر أبو حاتم عن بعض من سمع رجلاً فصيحاً من بني عامر يقرأ بذلك⁽¹⁹⁾، قال العكبري: "والأشبه أنها لغة مسموعة؛ لأن القياس لا مدخل له في ذلك"⁽²⁰⁾.

3- (أَيَّك): بفتح الهمزة وتخفيف الياء، ورويت القراءة بذلك عن عمرو بن فائد⁽²¹⁾، ووجه هذه اللغة حذف أحد الياءين لثقل التضعيف في الياء⁽²²⁾.

4- (هَيَّك) و(هَيَّاك): بإبدال الهاء من الهمزة المكسورة أصلاً أو المفتوحة لغة مع تشديد الياء، ووجهه أن مخرج الهاء والهمزة متقاربان، والهاء أخف من الهمزة، فُعلِلَ إلى الأخف⁽²³⁾، ولغة (هَيَّاك) بفتح الهاء ذكرها قطرب، وكأنها عنده من لغة طيء الذين يبدلون الهاء من الهمزة في قولهم: هُنْ فَعَلْ فَعَلْتُ، يريدون: إِنْ فَعَلْ فَعَلْتُ، ويقولون: هَزَيْدٌ مَنْطِقٌ؟، يريدون: أَرَيْدُ مَنْطِقٌ؟، ونظَرُ قطرب لهذا الإبدال بما كثر في كلام العرب من إبدال الهاء من الهمزة في مثل قولهم: هَرَقْتُ وَأَرَقْتُ الماء، وهَنَرْتُ وَأَنَرْتُ الثوب، وهَرَحْتُ وَأَرَحْتُ الدابة، واستشهد على لغة (هَيَّاك) بقول الراجز:

هَيَّاكُ أَنْ تُمْنَى بِشَعَشَعَانِ حَبَّ الْفَوَادِ مَائِلِ الْيَدَانِ⁽²⁴⁾

وقول الآخر:

يَا خَالَ هَلَّا قُلْتُ إِذْ أُعْطِيتَنِي هَيَّاكُ هَيَّاكُ وَحَنَوَاءُ الْعُنُقِ⁽²⁵⁾

ونقل ابن جني كلام قطرب السابق⁽²⁶⁾، وذكر لغة (هَيَّاك) بكسر الهاء الأخفش، وابن السكيت، والزجاج، وابن جني⁽²⁷⁾، وجاء عن الفراء أنهم يقولون (هَيَّاك) في موضع زَجَرٍ، ولا يقولون: هَيَّاكُ أَكْرَمْتُ⁽²⁸⁾، ولا يُقرأ بهذه اللغة عند قطرب لمخالفة الكتاب، ومن الغريب ما ذكره ابن مهران أنه يُروى عن قطرب قوله: "يُقرأ {هَيَّاك} و{هَيَّاك} بالهاء"، وهذا مخالف لنص كلام قطرب السابق، وذكر ابن مهران أيضاً أن المازني روى هذه القراءة عن أبي السَّوَّارِ الغنوي⁽²⁹⁾.

5- (هَيَّاك) و(هَيَّاك): بإبدال الهاء من الهمزة المكسورة أصلاً أو المفتوحة لغة مع تخفيف الياء، فُجِّعَ فيها بين الإبدال إلى الأخف وتخفيف الياء، وذكر العكبري أنه يُقرأ بها⁽³⁰⁾.

6- (وَيَّاك) و(وَيَّاك): بالواو مكسورة أو مفتوحة مكان الهمزة مع تشديد الياء، وقرأ بها بعض الأشعريين⁽³¹⁾، والوجه في ذلك عند ابن مهران أن "مَنْ قَرَأَ {وَيَّاك} يقول: كانت الواو محركة منصوبة، فتركبها على حالها، وَمَنْ قَرَأَ: {وَيَّاك} يقول: كانت الهمزة منكسرة، فلما تركت الهمزة كسرت الواو لها. قال الكسائي: ومن العرب كثير وأهل الحجاز كلهم يتركون الهمزة"⁽³²⁾، ونقل أبو حيان عن (صاحب اللواح) قوله بعد أن ذكر قلب الهمزة واوا في (وَيَّاك): "فلا أدري أذلك عن القراء أم عن العرب"⁽³³⁾، وفي هذه اللغة بُعِدَ كما يقول العكبري إلا أن لها وُجْهًا من القياس، وذلك أنهم أبدلوا من

الهمزة واوا فقالوا في إعاء: وعاء، وفي إشاح: وشاح، وفي هذا دليل على اشتراك بين الهمزة والواو سوَّغ قلب أحدهما إلى الآخر، ووجه الاشتراك أنهما مشتركان في الأولية، فمخرج الهمزة أول المخارج مما يلي الحلق، ومخرج الواو الشفتان، وهو أول من جهة طرف الفم، وهما مشتركان أيضا في الثقل، فثقل الهمزة خروجها بكلفة وتثوُّع، وثقل الواو تعلقها بعضوين وهما الشفتان، فلما اشتركا في هذين الوجهين شاع أن يُبدل أحدهما من الآخر⁽³⁴⁾، وعلّق أبو حيان على قلب الهمزة واوا في (وَيَاكَ) بأنه على العكس مما فرّوا إليها في نحو (إشاح) فيمن همز؛ لأنهم فرّوا إلى الهمزة من الواو المكسورة استنقالا للكسرة على الواو، وفي (وَيَاكَ) فرّوا إلى الواو من الهمزة على لغة من يستقل الهمزة جملة؛ لما فيها من شبه التثوُّع⁽³⁵⁾.

7- (وَيَاكَ): بزيادة الواو، مع تخفيف الياء على الأصل قبل الإدغام، ونقل الثعلبي عن أبي عبيد قوله في أصل (يَاكَ): "أصله (وَيَاكَ)، فقلبت الواو ياء وأدغمت، وأصلها من أوى يؤوي إيواء، كأن فيه معنى الانقطاع والفصل"⁽³⁶⁾، وهذا على رأي من جعل (يَاكَ) اسما ظاهرا؛ لأن المضمّر لا اشتقاق فيه كما سبق، وقرأ بهذه اللغة ابن أرقم⁽³⁷⁾.

9- (يَاكَ): بزيادة نون مُخَفًّى، وتخفيف الياء، قرأها بعض العرب⁽³⁸⁾.

10- (يَاكَ): بوصل الهمزة وياء مشددة، فتسقط الهمزة نطقا حال وصلها بما قبلها ولا خَلَفَ منها { } □ □ أَيَاكَ، وقرأ بذلك عبد الله⁽³⁹⁾.

الموضع الثاني: مصدر الفعل الثلاثي (عَشَى):

قال قطرب: "قراءة الحسن: أَأ □ □ غَشَاوَة □ [البقرة: 7]، وهي لغة قريش، وقد جاء عنه أو عن أبي رجاء: {عَشَاوَة}، عن أحدهما: {عَشَاوَة}، وعن الآخر {عَشَاوَة}، وفي اللغة: غَشَاوَة⁽⁴⁰⁾، وغَشَاوَة، وغَشَاوَة، ولا نعلمه فُرئ بها"⁽⁴¹⁾، وقال أيضا: "وقوله: عَشَاوَة، بالفتح، وغَشَاوَة، لا نعلمه فُرئ بها، وغَشَاوَة بكسر الغين، قالوا: خرجت وعليّ غَشَاوَة من الليل، أي: غَشَاء، فكأن هذا من الليل يغشاك، من قول الله عز وجل: أ □ □ [طه: ٧٨]"⁽⁴²⁾.

الدراسة:

لا يُدرك مصدر الفعل الثلاثي إلا بالسمع، وله أوزان كثيرة متباينة ضُبُطت بما يغلب عليه، وما جاء خارجا عن ذلك فهو لغات تحفظ ولا يقاس عليها⁽⁴³⁾، والفعل (عَشَى) تعددت اللغات في مصدره، والغالب عليه (غَشَاوَة) بكسر الغين، نقلها أبو زيد عن الكلابيين⁽⁴⁴⁾، وهي لغة قريش، كما ذكر قطرب، ووافقه الفراء وزاد: "وعامة العرب، واجتمع عليه القراء"⁽⁴⁵⁾، وذكر الزجاج أن المصدر على (فَعَالَة) يكون في كلام العرب لكل "ما كان مشتملاً على الشيء، نحو: الغَشَاوَة، والعِمَامَة، والقَلَادَة، والعَصَابَة، وكذلك أسماء الصناعات؛ لأن معنى الصناعة الاشتغال على كل ما فيها، نحو: الخِيَاطَة، والقِصَازَة، وكذلك على كل من استولى على شيء، فاسم⁽⁴⁶⁾ ما استولى عليه الفَعَالَة، نحو: الحِلَاقَة والإِمَارَة"⁽⁴⁷⁾.

ولم يسمع الفارسي من الغشاوة فعلا متصرفا بالواو، " فإذا لم نعلم منه ذلك وكان معناها معنى ما اللام منه الياء من غشي يغشى بدلالة قولهم: الغشيان، فالغشاوة من الغشيان كالجباوة من جبيت في أن الواو كأتها بدل من الياء، إذ لم يصرف منه فعل، كما لم يصرف من الجباوة.... وإن شئت قلت: إن غشي يغشى مثل رضي يرضى، ولام الكلمة الواو، بدلالة غشاوة، وغشوة، ويكون الغشيان كعليان، وندبا ونحو ذلك" (48)، وعلق السمين الحلبي على كلام الفارسي بأن ظاهر عبارته أن الواو بدل من الياء، فالياء أصل لتصرف الفعل منها دون مادة الواو، وفي هذا ادعاء قلب الواو ياء من غير سبب، وقلب الأخف للأثقل؛ إذ كانت الياء أخف من الواو، والأقرب عند السمين الحلبي أن لهذا المعنى مادتين، الأولى: (غ ش و)، والثانية: (غ ش ي)، وأن العرب تصرفوا في إحدى المادتين، واستغنوا عن التصرف في المادة الأخرى (49)، وقد جاءت لغات أخرى في مصدر (غشي) منها ما قرئ به، وأبدأ بذكر ما جاء عن قطرب في هذا، فقد ذكر من لغات مصدره:

1- غشاوة، بفتح الغين، نقلها القالي عن الخليل (50)، ورويت عن الكسائي وغيره (51)، ولم ينسبها قطرب، وفي ظن الفراء أنها لرببعة (52)، وفي علم قطرب أنه لم يقرأ بها، وقد جاءت القراءة بفتح الغين بلا نسبة عند بعضهم (53)، ونُسبت لابن مسعود (54)، والجحدري (55)، والحسن (56)، وأبي حيوة (57)، والأعمش (58).

2- غشاوة، بضم الغين، رويت عن الكسائي وغيره (59)، ونقلها القالي عن أبي لبيد (60)، وابن سيده عن أبي زيد (61)، ولم ينسب قطرب هذه اللغة، وهي لغة عُكَل عند الفراء (62)، وفي علم قطرب أنه لم يقرأ بها، وقد جاءت القراءة بضم الغين بلا نسبة عند بعضهم (63)، ونُسبت لابن مسعود (64)، والحسن (65)، وزيد بن علي (66)، وعكرمة (67)، واليمان (68)، وأبو حيوة (69).

3- غشوة، بكسر الغين وبلا ألف، لم ينسبها قطرب، ونقلها ابن الأعرابي، وابن السكيت، وابن كيسان (70)، وفي علم قطرب أنه لم يقرأ بها، وجاءت القراءة بذلك بلا نسبة عند بعضهم (71)، ونُسبت لطلحة، والأعمش (72)، والحسن، وأبي حيوة (73).

4- غشوة، بفتح الغين وبلا ألف، لم ينسبها قطرب، ونقلها ابن الأعرابي، وابن السكيت، وابن كيسان (74)، وجاءت القراءة بذلك بلا نسبة عند بعضهم (75)، وهي عند قطرب قراءة أبي رجاء (76)، أو الحسن، وذكر الطبري أن عامة قراء الكوفة قرأ بذلك (77)، ورُويت عن أبي عمرو (78)، ونُسبت لحمزة والكسائي (79)، وخلف (80)، وأصحاب عبد الله (81)، وعبيد بن عمير (82)، والأعمش (83)، وطلحة، وأبو حنيفة، ومسعود بن صالح (84)، وأحمد (85)، وأبي حيوة (86)، وسفيان (87).

و(غشوة) ردُّ إلى الأصل؛ لأن المصادر كلها تُرد إلى المرة الواحدة على وزن (فَعْلَة) على أي بناء كان بزيادة أو غير زيادة (88)، وهذا ما ذكره قطرب من اللغات في مصدر (غشي)، والقراءات الواردة فيها لم تبلغه إلا في (غشوة)، ومن لغات مصدر (غشي) أيضا:

5- غُشْوَة، بضم الغين وبلا ألف، نقلها ابن الأعرابي، وابن السكيت، وابن كيسان⁽⁸⁹⁾، وجاءت عن يعقوب في (شواذ القراءات)، وعقّب أبوحيان بقوله: "ولم يَأْثُرْها عن أحد من القراء"⁽⁹⁰⁾، وذكر العكبري أنه قرئ بها بلا نسبة لأحد⁽⁹¹⁾.

6- غُشْيَة، بفتح الغين والياء، نُقل عن الثوري أن أصحاب عبد الله ؑ كانوا يقرؤونها كذلك⁽⁹²⁾، وجاءت في (لسان العرب) بضم العين عن الليثاني⁽⁹³⁾، وفي (الصاح) بفتح الغين مصدرا من (غُشِيَ)، والمرة منه في (المصباح)⁽⁹⁴⁾.

7- غَاشِيَة، 8- غُشْيَان، جاءت في (تهذيب اللغة)، و(الصاح)⁽⁹⁵⁾.
9- غُشُو، 10- غُشَايَة، 11- غُشَايَة، جاءت في (لسان العرب)⁽⁹⁶⁾، والأخيرتان عن الليثاني.

وأفصح اللغات وأجودها (غُشَاوَة)، لذا كانت القراءة المختارة⁽⁹⁷⁾، وحكى الفراء في جمعه (غُشَاوِي) مثل (أَدَاوِي)، ونُقل عن ابن كيسان أنه يجمع على (غُشَاء) بحذف الهاء⁽⁹⁸⁾، وفتح الغين في (غُشْوَة) أفصح من كسرهما وضمهما، وعند الطبري القراءة بـ(غُشَاوَة) و(غُشْوَة) صحيحتان، فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب⁽⁹⁹⁾.

الموضع الثالث: إدغام (تاء) مضارع (تَفَعَّل).
قال قطرب: "وعلى هذا - ولا يُقرأ به - إذا قلت: أ □ □ [البقرة: 219، 266]، يُدغم التاء في التاء، وتضم الميم؛ لأنها تنضم مع ألف الوصل، وذلك قوله: لعلكم تَفَكَّرُون، فتضم الميم لأنها تنضم في مثل: عليكم المال"⁽¹⁰⁰⁾.

الدراسة:

تبدأ صيغة (تَفَعَّل) بتاءين متحركتين زائدتين، أولهما تاء المضارع، وثانيهما تاء الماضي، واجتماع حرفين متماثلين مظهرين فيه ثقل؛ لأنهما يزدحمان في مخرجهما⁽¹⁰¹⁾، فنُصِرَفَ فيهما بوجهين من التخفيف، وهما:

الوجه الأول: حذف إحدى التاءين، وهو الأكثر، ومنه قوله تعالى: أ □ □ □ □ [القدر: ٤]، وقوله تعالى: أ □ □ □ □ [آل عمران: ١٤٣]، والأصل: تَنْزَلُ، وتَمْنُونُ، واختلف في المحذوف منهما، فحذفت التاء الثانية عند سيبويه والبصريين؛ لأنها هي التي تعتل في الماضي بالإسكان والإدغام، والمضارع ينتظم حروف الماضي، فتُعل في التاء بالحذف كما أعلت في الماضي بالإدغام، وكذلك لأن التاء الثانية نشأ منها الثقل بالتكرير، وحرف المضارعة زيد لمعنى، وحذف ما لم يدخل لمعنى أولى، كما أن الحكم للطارئ، والطارئ يزيل الثابت إذا كره اجتماعهما⁽¹⁰²⁾، وجوز الفراء حذف إحدى التاءين؛ لأن حركتهما متفقة، والمحذوفة الأولى عند هشام الضرير⁽¹⁰³⁾؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد، وحذف الأضعف أولى من حذف الأقوى⁽¹⁰⁴⁾، وهذا الحذف جائز وقفا ووصلا.

الوجه الثاني: إدغام التاءين، وإدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين؛ لأن اللسان يَبْنُو عنهما نبوة واحدة كما في شَدَّ وسَلَّمَ⁽¹⁰⁵⁾، وهذا الإدغام لا يكون إلا في الوصل إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة، قال سيبويه: "وأما قوله عز وجل: أ □ □ [المجادلة: ٩] فإن شئت أسكنت الأول للمد،

وإن شئت أخفيت وكان يزنته متحرّكاً، وزعموا أن أهل مكة لا يبينون التاءين⁽¹⁰⁶⁾، يعني: أسكنت التاء الأولى وأدغمتها لأن قبلها حرف مد وهو الألف⁽¹⁰⁷⁾، وجاء هذا الإدغام -كما ذكر سيبويه- عند قراء مكة ابن كثير وابن محيصن في عدة آيات⁽¹⁰⁸⁾، منها ما كان قبل متحرك، ومنها ما كان قبل ساكن من حروف المدّ واللين، ومنها ما كان قبل ساكن من غير حروف المدّ واللين⁽¹⁰⁹⁾، وروى البرّي هذا الإدغام في واحد وثلاثين موضعاً، ويعرف ذلك بتاءات البرّي⁽¹¹⁰⁾، وبين مكي العلة في ذلك، وهي أنه لما لم يحسن الأصل بإظهار التاءين لمخالفة الخط أدغمتا، وحسن ذلك وجاز لاتصال المدغم بما قبله، ولم يمكن الإدغام في الابتداء؛ لأنه لا يبتدأ بساكن، ويلزم منه إدخال ألف الوصل فيتغير الكلام، ويزاد في الخط ما ليس فيه، فكان التخفيف بحذف إحدى التاءين⁽¹¹¹⁾، ومن القراءة بهذا الإدغام ما جاء في قوله تعالى: أ □ تَمَيَّزَ [الملك: ٨]، وَأ □ تَيَمَّمُوا [البقرة: ٢٦٧]، وَأ □ تَلَقَّوهُ [النور: ١٥]، وإدغام التاء قبل ساكن غير حروف المدّ واللين أجازه قطرب من غير قراءة في قوله تعالى: أ □ □ [البقرة: 219]، 266]، ويُحرّك الساكن الأول تخلصاً من الجمع بين ساكنين، والإدغام مع تحريك الساكن الأول ذكره أيضاً النحاس والعكبري في قوله تعالى: أ □ □ □ [الليل: ١٤]،⁽¹¹²⁾ ولا يجيز البصريون الجمع بين ساكنين ليس الأول منهما حرف مدّ ولين حتى مع تحريك الساكن الأول، إذ لا تفي الخفة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك الساكن⁽¹¹³⁾، ورد عليهم أبو حيان بقوله: "قراءة البرّي ثابتة تلقّتها الأمة بالقبول، وليس العلم محصوراً ولا مقصوراً على ما نقله وقاله البصريون، فلا تنظر إلى قولهم: إن هذا لا يجوز"⁽¹¹⁴⁾، وذكر ابن الجزري أن الجمع بين الساكنين في ذلك ونحوه غير ممتنع لصحة الرواية، واستعماله عن القراء والعرب في غير موضع، وتحريك الساكن الأول في هذا الإدغام وإن جاز عند أهل العربية في الكلام، فإنه غير جائز عند القراء في كلام الملك العلام، إذ القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول⁽¹¹⁵⁾.

ولا يجوز في الابتداء إدغام التاءين في (تَتَقَعَل) عند سيبويه ومن تبعه⁽¹¹⁶⁾، إذ لو أدغم لاجتلب لها همزة الوصل، ولا تدخل على المضارع، وإنما على الماضي والأمر، وحروف المضارع لا بد لها من التصدر لقوة دلالتها، وأيضاً تتناقل الكلمة بخلاف الماضي، فإنك إذا قلت: اتّبع، واتّبع، لم يستقل استنقال: اتّزل، واتّنايزون⁽¹¹⁷⁾، وأجاز ابن مالك وتبعه ابنه إدغام التاءين في الابتداء وزيادة همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكّنة للإدغام⁽¹¹⁸⁾، وأنكر ذلك عليهما ابن هشام بقوله: "ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء، وبذلك قرأ البرّي رحمه الله تعالى في الوصل، نحو: أ □ تَيَمَّمُوا [البقرة: ٢٦٧]، أ □ تَبَرَّجْنَ [الأحزاب: ٣٣]، أ □ تَمَنُّونَ [آل عمران: 143]"⁽¹¹⁹⁾، وقد ذكر ابن مالك في كتابه (إيجاز التعريف) هذه المسألة على الصواب، فقال: "فإن تصدر المثلاث امتنع الإدغام إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة، فقد تدغم بعد مدّة أو حركة نحو: أ □ تَيَمَّمُوا [البقرة: ٢٦٧]، وأ □ تَمَيَّزَ [الملك: ٨]"⁽¹²⁰⁾.

الموضع الرابع: كسر فاء الفعل الحلقى العين.

قال قطرب: "وإنما نَعَمَ الرجل من (نَعَم)، مثل: فَخَذَ وَفَخَذَ، وَلَعِبَ وَلَعِبَ، وكذلك الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والفاء هذه الستة إذا كُنَّ ثواني في (فَعِل) (121) و(فَعِيل) كُسِرْنَ في لغة تميم، وعامر، وأسد، وذلك قول الله عز وجل: أ □ □ [آل عمران: ٩٨]، أ □ □ [يوسف: ٧٢]، وأ □ □ [يوسف: ٧٢]، وأ □ □ [البقرة: ١٧٣] (122)، ولئيم، وشعير، وفي (فَعِل): أ □ □ □ [الممتحنة: ١٣]، وأ □ □ [آل عمران: ١٨]، إلا أن القراءة سنة متبعة، لا تُقرأ إلا بما أثر عن العلماء" (123).

الدراسة:

حق حرف الحلق أن يفتح نفسه أو ما قبله؛ لأنه مُسْتَقِلٌ والحركة بالضم والكسر عالية متباعدة عنه فتقلت، فحُرك أو ما قبله بحركة الفتح من موضعه، فكان ذلك أخف وأقل مشقة (124)، وحروف الحلق ستة عند الخليل (125)، وهي الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والفاء، ووافقه قطرب -كما في كلامه السابق- والفراء، وابن درستويه (126)، وعددها سيبويه سبعة وزاد الألف (127)، وتبعه عدد من النحويين وعلماء القراءات، كالمبرد، وابن السراج، والداني، وابن الباذش (128)، ووافق ابن جني سيبويه في أول كتابه (سر صناعة الإعراب) ثم وافق الخليل فيما بعد من الكتاب نفسه (129)، وكذا فعل ابن الجزري، ففي (النشر) وافق الخليل، وفي (التمهيد) وافق سيبويه (130).

وإذا كانت حروف الحلق عينا في (فَعِل) اسما أو صفة اطرَد في فائه أربع لغات هي: فَعِل، وفَعِيل، وفَعْل، وفَعْل، واطرَد لغتان في فاء (فَعِيل) حلقى العين وهما: فَعِيل، وفَعِيل (131)، وذلك كما يلي:

1- (فَعِل) و(فَعِيل) بفتح الفاء وكسر العين، وهذا البناء هو الأصل فيه، والأكثر استعمالاً؛ لثقل حرف الحلق، وخفة الفتحة ومناسبتها له، وبقية اللغات تقريع عليه، وتأثير حرف الحلق هنا كان بفتح ما قبله، ولم يُفتح حرف الحلق نفسه؛ لأنه ليس في الكلام (فَعِيل)، وكراهية أن يلتبس (فَعِيل) ب(فَعْل)، وكان يبطل أن يوجد (فَعِل) مما ثانيه حرف الحلق، فلزمه الكسر هنا، وهو أقرب الأشياء إلى الفتح (132)، وفتح الفاء لغة الحجازيين -كما ذكر سيبويه- الذين يجرون جميع هذا على القياس، فلا يغيرون البناء ولا يفرعون (133)، وهو أحب إلى قطرب من غيره، وذكر أن قبيلة كلب ممن يفتحون الفاء أيضا (134)، وكذلك بنو أسد عند الفراء في (فَعِيل) (135)، وجاءت القراءة بذلك، واستشهد قطرب بآيات مما جاء من ذلك.

2- (فَعِل) و(فَعِيل) بكسر الفاء والعين، وهذا البناء تقريع عن البناء السابق ذكره، وفيه كسر ما ليس حقه الكسر؛ لأن الفاء في الأصل مفتوحة، وإنما جاز كسرها لأجل قوة حرف الحلق وتأثيره فيما قبله، فأتبع كسر الأول لكسرة الثاني الحلقى، كما أتبع الأول الثاني في الإدغام، وخفف ذلك أن الكسر قريب من الفتح، والياء تشبه الألف (136)، وعُدل في هذا البناء من الأخف إلى الأثقل؛ لحصول نوع آخر من التخفيف وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة، بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة (137)، وسمّى ابن

جني اتباع كسر الفاء لكسر العين الحلقى بتقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق، وهو من ضروب الإدغام الأصغر⁽¹³⁸⁾، وكسر الفاء في (فَعِيل) الحلقى العين لغة لتميم وسُفلى مضر عند الخليل⁽¹³⁹⁾، وذكر أبو الخطاب أنها لغة هذيل في (فَعِل)⁽¹⁴⁰⁾، هي عند سيبويه لغة تميم في (فَعِل) و(فَعِيل)⁽¹⁴¹⁾، وأضاف قطرب مع تميم عامر وأسد، وفي كسر فاء (فَعِيل) أضاف الفراء قيسا وربيعا وما جاورهما، وذكر أن بعض بني تميم يكسر الفاء في (فَعِل)⁽¹⁴²⁾، ونسب ابن فارس كسر فاء (فَعِيل) لأسد وقيس⁽¹⁴³⁾، ومما سُمع من هذه اللغة حكاية أبي زيد: الجنة لَمَن خاف وعِبد الله⁽¹⁴⁴⁾، و حكى ابن الأعرابي: ذهب، وعلّق الأزهرى على ذلك بأن ابن الأعرابي ظنه غير مطّرد في لغة بني تميم؛ فلذلك حكاها⁽¹⁴⁵⁾، وسمع ابن جني الشجري غير مرة يقول: زئير الأسد⁽¹⁴⁶⁾، وذكر الخليل أن ناسا من أهل اليمن، وأهل الشّحر، يكسرون كل (فَعِيل) من غير أن يكون فيه حرف من حروف الحلق، وهو قبيح⁽¹⁴⁷⁾، ولم يذكر قطرب قراءة على هذه اللغة فيما استشهد به من آيات بلغة الحجازيين بفتح الفاء كما سبق ذكره، وقال: "إلا أن القراءة سنة متبعة، لا تُقرأ إلا بما أثر عن العلماء"⁽¹⁴⁸⁾، فهذا يعني أنه لا يعلم قراءة بلغة تميم ومن تبعهم بكسر الفاء تبعا لكسر العين الحلقى فيما استشهد به من آيات، فلا يُقرأ بذلك وإن كانت لغة صحيحة عن العرب، وكذلك فعل الفراء فبعد أن ذكر لغة كسر الفاء قال: "ولا يُقرأ بها؛ لأن القراءة قد جرّت على اللغة الأولى"، يعني لغة الحجازيين بفتح الفاء التي سبق وأن ذكرها، ولكن هذا لا يعني عدم ورود القراءة بلغة تميم ومن تبعهم بكسر الفاء تبعا لكسر العين الحلقى اطلاقا، بل قد جاء عدد منها، فمن ذلك قراءة قوله تعالى: أ □ □ □ □ شهدنا □ □ □ [يوسف:81]، بكسر الشين والهاء، ذكرها الخليل، وتبعه الصّحاري، ويقرأ بها ناس من أهل اليمن والشّحر⁽¹⁴⁹⁾، ومنها قراءة قوله تعالى: أ □ □ □ بئس [الأعراف:165]، بكسر الباء والهمزة، قرأها ابن كثير، وشبل، وأهل مكة⁽¹⁵⁰⁾، وحكاها أبو حاتم كما ذكر ابن جني⁽¹⁵¹⁾، ونسبها الكرمانى ليعقوب أيضا⁽¹⁵²⁾، ويقرأ بُسّ على (فَعِل) بكسر الباء اتباعا للعين الحلقى، ذكرها ابن جني والعكبري⁽¹⁵³⁾، وحكى الزهراوي عن ابن كثير وأهل مكة بكسر الباء ويهمز همزا خفيفا، وعلّق ابن عطية على ذلك بأنه لم يبين هل الهمزة مكسورة أو ساكنة؟⁽¹⁵⁴⁾، ويقرأ قوله تعالى: أ □ □ □ [البقرة:271]، بكسر الفاء والعين جميعا، وهي قراءة أبي عمر، وابن كثير، وابن محيصن، كما ذكر قطرب في بيان قراءات سورة البقرة⁽¹⁵⁵⁾، وهي أيضا قراءة عاصم برواية حفص، ونافع برواية ورش⁽¹⁵⁶⁾، وكذلك في قوله تعالى: أ □ □ □ [النساء:58]، ومما استشهد به قطرب على هذه اللغة قول عدي بن زيد:

وَمَكَانٍ زَعَلٍ ظِلْمَانُهُ
 كَرَجَالِ الْخُبَشِ تَمْشِي بِالْعَمْدِ⁽¹⁵⁷⁾

3- **فَعْلٌ**، بفتح الفاء وإسكان العين الحلقى، وسكّن العين الحلقى كراهية الانتقال من الأخف الفتح إلى الأثقل الكسر في البناء الثلاثي المجرد المبني على الخفة، فكان الانتقال من الفتح إلى أخف منه؛ لأن السكون أخف من الفتح، وذلك نحو: شَهَدَ، وَفَعَّلَ (158)، ومن شواهدا قول الشاعر:

لو شَهِدَ عادَ في زمان عادٍ لا بُنِّرَها مَبَارَكِ الجَلادِ (159)

4- **(فِعْلٌ)**، بكسر الفاء وإسكان العين الحلقى تخفيفا بعد الاتباع، فحذفت كسرة الفاء تخفيفا، ونُقلت كسرة العين إليها كراهية الانتقال من الأخف إلى الأثقل، ولم يُقتصر على سكون العين كراهية حذف الكسرة لقوتها، فبقي أثرها بنقلها للفاء؛ لأن الحرف المبتدأ به أحمل للحركة الثقيلة لقوته (160)، ولم يُغَيَّر كسر الفاء؛ لأن النية كسر العين، وهذا البناء أبعد من الأصل، وأكثر استعمالا في (نعم) و(بئس) عند عامة العرب، كأنهم اتفقوا على لغة تميم، ثم أسكنوا الثاني، وسبب الكثرة فيهما أن التغيير يأنس بالتغيير، وفي الاتباع ثقل بتوالي كسرتين (161)، وذكر قطرب هذه اللغة (162)، ومن شواهدا قول الأخطل:

إذا غابَ عنا غابَ ربيعنا وإن شَهِدَ أجَدَى خيرُه ونوافِلُه (163)

وقيد أبو حيان لغة تسكين الحلقى العين بشروط ثلاثة، وهي "ألا يكون مما شذت العرب في فكه، نحو: لَحَحَتْ عينه، أو اتصل بآخر الفعل ما يسكن له، نحو: شَهِدَتْ، أو كان اسم فاعل من (فَعْل) معتل اللام، نحو: ضَحَّ...سَخَّ، فإن هذه لا يجوز تسكين عينها" (164)؛ لئلا يؤدي ذلك إلى أحكام أخرى تخالف صورة الكلمة بالتسكين، وعقَّب ناظر الجيش على هذا بأنه لا يحتاج إلى التنبيه عليه؛ لأن الحكم العام امتنع في بعض الصور لعارض، لا لأمر يرجع إلى ذات الشيء (165).

الموضع الخامس: لغة الضم في (قُرْطَاس).

قال قطرب: "وأما أ □ □ □ [الأنعام: 7] فإنهم قالوا في اللغة: قِرْطَاس، وقُرْطَاس، ولا نعلمها قُرئ بها" (166).

الدراسة:

القرطاس الصحيفة الثابتة التي يُكتب فيها من أي شيء كانت من رَقٍّ، أو كاغَد، أو بَرْدِيٍّ، ولا يُقال: قرطاس إلا إذا كان مكتوبا، وإلا فهو طِرْس وكاغَد، كما لا يقال: قلم إلا إذا بُري، وإلا فهو قصبَة (167)، وفي كلام سيبويه ما يشير إلى أن قرطاس عربي الأصل، إذ يقول في باب ما أعرب من الأعجمية: "ورُسْتاق فالحقوه بقُرْطَاس لما أرادوا أن يعربوه ألحقوه ببناء كلامهم، كما يلحقون الحروف بالحروف العربية" (168)، ويقال إنه معرَّب كما ذكر الجواليقي، والصُّحاري، وأبو حيان (169)، ولم يذكر أنه معرَّب عن أية لغة، وقال الرضي: "وما قيل إنها لغة رومية، لم يثبت" (170)، وجاء في (تكملة المعاجم العربية) أنه منقول من اليونانية، وأصله: كرتاس (171)، وذكر

محقق (المعرب) أن " أصله: خَرْتِيس، وقد ورد في السريانية بالكاف والقاف، نقل قَرطيس إلى وزن (فعاليل) بزيادة ألف بعد الراء، فأصبح قراطيس، ثم اشتق منه قراطس للمفرد⁽¹⁷²⁾، ويرى الدكتور محمد جبل أن دعوى تعريب قراطس رجم بالغيب؛ لأنها ليست غريبة المعنى عن العربية، مستندا على أن العرب استعملت الكلمة لكثير مما يتحقق فيه معناها، كاستعمالهم قراطس للصحيفة الثابتة التي يكتب فيها، وللغرض المنصوب للرمائية، وللجارية البيضاء المديدة القامة، وللناقة الفتية الشابة، إضافة إلى كلمات أخرى لها وجه شبه في المعنى بقراطس، كقُراط، وقراطط، بالكسر والضم، وقرناس وغيرها، فضعف بذلك الزعم بتعريب قراطس، وأقرب ما يقال فيه أن من المشترك الجذري بين اليونانية والسريانية والعربية⁽¹⁷³⁾، وجاء في قراطس خمس لغات، ثلاث منها بتثنية القاف، وهي:

1- قَرطاس، بكسر القاف، على وزن (فَعْلَال)، وهذه الفصيحة والأشهر والأكثر⁽¹⁷⁴⁾، وبها القراءة، وذكرها قطرب، وجاءت في شعر العرب قبل الإسلام، قال طرفة بن العبد في معلقته:

وَحَدَّ كَقَرطاس الشَّامي ومِشَقَرَّ
كَسِبَتِ الْيَمَانِي، قَدَّه لَمْ يُجَزِّدِ⁽¹⁷⁵⁾

وقال زهير:

لَهَا أَحَادِيدُ مِنْ أَنَارٍ سَاكِنِهَا
كَمَا تَرَدَّدَ فِي قَرطاسِهِ الْقَلَمُ⁽¹⁷⁶⁾

ومما ألحق بقراطس: تَجَفَّاف، والتاء فيه زائدة ولولا الاشتقاق لوجب الحكم بأصليتها؛ لأنها بإزاء قاف قراطس⁽¹⁷⁷⁾، قال ابن جني: "وسألت يوماً أبا علي-رحمه الله-عن تَجَفَّاف: أتأوه للإلحاق بباب قراطس؟ فقال: نعم، واحتج في ذلك بما انضاف إليها من زيادة الألف معها"⁽¹⁷⁸⁾، وألحق بقراطس أيضا: فِسْطَاط، والطاء زائدة مكررة، وكذا الألف قبلها⁽¹⁷⁹⁾.

2- قَرطاس، بضم القاف، على وزن (فَعْلَال)، وذكر هذا البناء سيبويه في باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة غير الفعل، ومثّل له بقراطس وقُرْناس، وقال: "ولا نعلمه جاء صفة"⁽¹⁸⁰⁾، وهذه اللغة جاءت عند قطرب كما في كلامه السابق، وذكرها الفراء، وابن قتيبة، النحاس، والزبيدي، والجوهري، وابن سيده، وابن القطّاع، والزمخشري، وابن يعيش، وابن عصفور، وأبو حيان، والفيروزآبادي⁽¹⁸¹⁾، ولم يحكموا على هذه اللغة بشيء، ومنهم من ذكرها وحكم عليها، كابن دريد الذي ذكرها في أبواب النواذر نقلا عن أبي عبيدة⁽¹⁸²⁾، وحكم الفارابي عليها بالقلّة، وابن الحاجب بالضعف، وتبعه ركن الدين الاسترأبادي، وأبي الفداء صاحب (الكُنَاش)، والجاربردي، والشريف الجرجاني، وضَعُفَت هذه اللغة لكلام في ثبوتها⁽¹⁸³⁾، وعَقِبَ الرضي على هذا بأن لقائل أن يقول: "قَرطاس غير ضعيف، وقد قرئ في الكتاب العزيز بالضم والكسر"⁽¹⁸⁴⁾، وهذا صحيح، فقد جاءت القراءة بذلك ولم يعلمها قطرب كما ذكر في

كلامه السابق، وقرأ بها أبو معدان الكوفي (185)، وطلحة (186)، وأبو رزين، وعكرمة، ويحيى بن يعمر (187)، وذكرها العكبري بلا نسبة (188)، ويرى المعري أن (فُعَلَّالاً) قد كثر، كقُرْطَاس، وقُسْطَاط، وحكى أبو ملك: خُمَلَّاق (189)، وألحق بقُرْطَاس -بضم القاف-: رُسْنَق، وقُرْطَاط (190)، وقُسْطَاط، وقُوبَاء (191)، وأشنان (192)، وغيرها.

3- قُرْطَاس، بفتح القاف، على وزن (فُعَلَّال)، قال سيبويه: "ولا نعلم في الكلام على مثال (فُعَلَّال) إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد، كما أنه ليس في مضاعف بنات الثلاثة، نحو (رددت) زيادة، ويكون في الاسم والصفة فالاسم نحو الزَّلْزَال....والصفة نحو الحَنَاحَات" (193)، غير أن الفراء ذكر مما جاء على (فُعَلَّال) من غير المضاعف: خَزَعَال (194)، وزاد أبو عمرو الشيباني وثعلب: قَهْقَار (195)، وخالفه الناس وقالوا: هو قَهْقَر، وزاد أبو مالك: قُسْطَال (196)، وزاد ابن القطاع: بَعْدَاد وقُسْغَام، وزاد الفيروزأبادي: خَزْطَال (197)، وعلى هذا فبناء (فُعَلَّال) من غير المضاعف ليس بنادر كما يقول ركن الدين الاسترأبادي (198)، بل هو قليل جداً، ومنه قُرْطَاس، بفتح القاف، وهذه اللغة لم يذكرها قطرب في كلامه السابق، ولا أكثر أهل اللغة، وحكاها اللحياني بفتح القاف (199)، وذكرت في (رسالة الخط والقلم)، و(القاموس المحيط) (200)، ولم يُقرأ بها.

4- قُرْطَاس، كَجَعَر، هذه اللغة لم يذكرها قطرب، وحكاها أبو زيد، واللحياني، وذكرها النحاس (201)، وردت في شعر العرب، أنشد أبو زيد قول العُقَيْلي:

كَأَنَّ بَحِيثُ اسْتَوْدَعَ الدَّارَ أَهْلَهَا
مَخَطَّ زُبُورٍ مِنْ دَوَاةٍ وَقُرْطَاسٍ (202)

وجاءت (قُرْطَاس) عند الصاغاني والزبيدي كذلك في قول المَرَارِ الفقعسي:
عَفَتِ الْمَنَازِلُ غَيْرَ مِثْلِ الْأَنْفُسِ
بَعْدَ الزَّمَانِ عَرَفَتْهُ بِالْقُرْطَاسِ (203)

بينما الرواية عند الجوهري، وابن منظور نقلاً عن ابن سيده (204): بالقُرْطَاس، بكسر القاف والطاء معاً، ولم أجد من ذكرها لغة، فلعلها خطأ في التشكل، فيحتمل أن تكون (بالقُرْطَاس) كما ذكر سابقاً، ويحتمل أن تكون (بالقُرْطَاس) بكسر القاف وفتح الطاء على اللغة الخامسة الآتية، وضبط (بالقُرْطَاس) في البيت عند الأنباري بالوجهين بفتح القاف وكسرها مع فتح الطاء (205).

5- قُرْطَاس، كدِرْهَم، هذه اللغة لم يذكرها قطرب، وذكرها ابن قتيبة، وأنشد على هذه اللغة قول المَرَارِ الفقعسي السابق: ... عَرَفَتْهُ بِالْقُرْطَاسِ (206)، وضبط في البيت عند الأنباري بالوجهين بفتح القاف وكسرها مع فتح الطاء كما سبق (207)، وحكاها الفارابي وأبو علياء، وذكرها ابن عباد، وابن سيده، والفيروزأبادي (208).
الموضع السادس: (فَعَلَّ) معتل اللام بالياء.

قال قطرب: "وقوله: أ □ □ □ [الرعد: 39]، لغة مضر: مَحَا يَمْحُو مَحُوا وَيَمْحَا، قد قالوا أيضا: مَحَيْت أَمْحَا مَحِيًا، إلا أن الكتاب مُتَّبِع؛ لأن الآية جاءت بالواو" (209).
الدراسة:

الإبدال اللغوي من سنن العرب في كلامها، ومنه إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض (210)، و"ليس المراد بالإبدال أن تتعَدَّ العرب تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد" (211)، والإبدال اللغوي جاء في أبواب عدة منها ما يقال فيه بالياء والواو في (فَعَلَ) معتل اللام، وأمثله عديدة منها (مَحَا) الذي قيل فيه:

1- مَحَا يَمْحُو مَحُوا، من باب (قَتَلَ)، و"الميم والحاء والحرف المعتل أصل صحيح، يدل على الذهاب بالشيء" (212)، واعتلاله في هذه اللغة بالواو، وانقلبت الواو في الماضي ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومضارعه على (يَفْعُل)، كما في غير المعتل، وكانت الواو فيه مضمومة فحذفت الضمة استتقالاتاً، وصارت العين مضمومة قبل اللام (213)، وهذه لغة مضر كما ذكر قطرب، وهي عند الفراء لغة الحجاز (214)، وهذه اللغة ذكرها بلا نسبة كثير من النحاة واللغويين كالخليل، وسيبويه، وأبي عبيدة، والأخفش، وابن السكيت، وابن قتيبة، وأبي الطيب، وابن القطاع (215)، وعلى هذه اللغة بالواو جاءت القراءة.

2- مَحَى يَمْحِي مَحِيًا، من باب (ضَرَبَ)، واعتلاله في هذه اللغة بالياء، ومضارعه على (يَفْعُل)، وهذه لغة طيء كما ذكر الخليل، والواحدي، وابن عباد (216)، وذكرها قطرب بلا نسبة، وكذا ابن السكيت، وأبو الطيب، والجوهري، وابن القطاع، والفيومي (217)، ولم يُقَرَأ بهذه اللغة في الآية كما ذكر قطرب.

3- مَحَا يَمْحَا وَأَمْحَا، بقلب حرف العلة ألفا في المضارع خاصة كما فُعِلَ بنظائره من غير المعتل في (يَفْعُل)، فُتَحَّت العين لأنها من حروف الحلق، فانقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله (218)، ونسب الفراء هذه اللغة لبعض بني تميم (219)، وجاءت عند قطرب بغير نسبة في كلامه السابق، وكذا عند الخليل، وسيبويه، وأبي عبيدة، والأخفش، وابن قتيبة، والزجاج، والجوهري، وابن سيده، وابن القطاع (220)، ولم يُقَرَأ بهذه اللغة كما ذكر قطرب الذي كان وقفاً في القراءة على ما وافق رسم القرآن الكريم، وقد جاءت هذه اللغة في حادثة صلح الحديبية عندما قال رسول الله ﷺ لعلي: "اكتب الشرط بيننا، بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله"، فقال له المشركون: لو نعلم أنك رسول الله تابعناك، ولكن اكتب محمد بن عبد الله، فأمر علياً أن يمحاها فقال علي: لا، والله لا أمحاها، فقال رسول الله ﷺ: "أرني مكانها"، فأراه مكانها فمحاها، وكتب ابن عبد الله (221).

وهنا لطيفة ذكرها الزركشي، وهي "إن قيل: لِمَ رُسِمَ الواو في: أ □ □ □ [الرعد: 39]، وحُذِفَتْ في: أ □ □ □ [الشورى: 24]؟ قلت: لأن الإثبات الأصل، وإنما حُذِفَتْ

في الثانية لأن قبله مجزوم، وإن لم يكن معطوفا عليه؛ لأنه قد عُطف عليه □، وليس مقيدا بشرط، ولكن قد يجيء بصورة العطف على المجزوم، وهذا أقرب من عطف الجوار في النحو، والله أعلم⁽²²²⁾، هذا من ناحية اللفظ، أما من ناحية المعنى فقد ذكر الزركشي أيضا أن في سقوط الواو في □ تنبيه على سرعة وقوع الحق، وسهولته على الله سبحانه وتعالى، وسرعة وشدة قبول الباطل له، بدليل قوله تعالى: □ □ □ □ [الإسراء: ٨١] (223).

المبحث الثاني

الجائز في العربية غير المقروء به في التراكيب

وكان ذلك في مسائل جائزة في النحو والإعراب في المواضع الآتية:

الموضع الأول: إتيان حركة الثاني للأول من كلمتين.

قال قطرب: "وَحَكِي عن بعض ربيعة: ^أالْحَمْدُ لِلَّهِ [الفاتحة: ٢] بضم اللام، كأنهم أتبعوها الدال، كما قالوا: أَقْتُلْ، أَسْكُنْ، وابن يُعْفَرُ، وذلك شاذ، ولا يُستحسن في قراءة ولا كلام⁽²²⁴⁾."

الدراسة:

من ظواهر العربية الإتيان الحركي لغير الإعراب، ويكون في الأصل في كلمة واحدة، والثاني تابعا للأول، وقد جاءت لغات للعرب بذلك، فمن ذلك ما ذكره قطرب عن بعض ربيعة في ^أالْحَمْدُ لِلَّهِ [الفاتحة: ٢] بضم حركة البناء في لام الجر إتياناً لضممة الدال حركة الإعراب، ونُسبت هذه اللغة لقيس أيضا⁽²²⁵⁾.

وقرأ بها يزيد بن قطيب، وابن أبي عبله، وأهل البادية⁽²²⁶⁾، وحكم قطرب على هذه اللغة بالشذوذ وأنها غير مستحسنة في قراءة ولا كلام، ولم يبين وجه الشذوذ فيها، ويرى الأخفش الأصغر أن هذا الإتيان لا يجوز عند البصريين لما فيه من شذوذ في الاستعمال والقياس، ووجهه أن الإتيان عند العرب إنما يكون في الكلمة الواحدة، كما أنه جاء في ألفاظ يسيرة لا يعتد بها، فلا يُقاس عليها⁽²²⁷⁾، غير أنه سهل الإتيان في هذه اللغة أمران⁽²²⁸⁾: أحدهما: الفرار من الخروج من الضم إلى الكسر، فالضم ثقيل ولا سيما إذا كانت بعده كسرة، والضممة مع الضمة أخف. والآخر: إجراء المنفصل من الكلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة، فلا يكاد يُستعمل (الحمد) منفردا عما بعده، ولفظ (الحمد لله) كما يقول ابن جني: "كثُر في كلامهم، وشاع استعماله، وهم لما كثر في استعمالهم أشد تغييراً، كما جاء عنهم لذلك: لم يَكْ، ولا أَدْر، ولم أُبَلْ... فلما اطرَد هذا ونحوه لكثرة استعماله اتبعوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر، فصارت ^أالْحَمْدُ لِلَّهِ كَعُنُق، وطُنْب⁽²²⁹⁾."

واستشكل العكبري على القراءة بضم الدال واللام كيفية النطق باللام مضمومة، والمشهور أن اللام مع ضمها مرفقة كما لو انكسر ما قبلها، وأجاب عن ذلك بجوابين: أحدهما: أن الضم عارض في اللام، فلا يعتد في العدول بها إلى التفخيم، إذ هذا شأن كل عارض، وهذا هو الوجه عنده، والآخر: أن بعض المحققين من القراء قال: إن

اللام هنا مغلطة كما في قوله تعالى: ﴿أ □ □ □﴾ [المائدة: 109]، لأن اللام إنما ترقق بعد الكسرة⁽²³⁰⁾، والإيتباع بالضم في قراءة الحمد لله أسهل من الإيتباع بالكسر في قراءة الحمد لله بإتباع حركة الدال لحركة اللام⁽²³¹⁾؛ لأن في قراءة الإيتباع بالضم إيتباع حركة البناء لحركة الإعراب التي هي أقوى، وإتباع الثاني للأول وهو القياس في الإيتباع، وفيها دليل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، ذلك أن الحمد لله جملة شبه جزءاها بالجزء الواحد، ك(طئب، وبُرد)، فلولا أن المبتدأ قوي الاتصال بخبره لما شبها معا بالجزء الواحد⁽²³²⁾.

الموضع الثاني: النصب بإضمار (أن) بعد فاء السببية في جواب التمني.
 قال قطرب: "وأما قوله عز وجل: ﴿أ □ □ □﴾ [القلم: 9] فرفع، كأنه قال: فهم يدهنون، ولو نصب كان وجهاً، ﴿أَفَيَذْهَبُونَ﴾، ولكنها على خلاف الكتاب، وإنما جاز لأن أوله تمنّي، ألا ترى أنك تقول: ويدت لو فعل فأحسن إليه، وليته قام فأعطيه"⁽²³³⁾.

الدراسة:

يجوز رفع المضارع ونصبه في قوله تعالى: ﴿□﴾، والرفع المشهور في القراءة والتي هي في المصحف الإمام⁽²³⁴⁾، وهو الوجه لأن الكلام واجب وهو أصل، والعطف على اللفظ الصريح أصل، فجرى أصل العطف على الأصل في اللفظ⁽²³⁵⁾، وفي توجيه الرفع وجهان: الأول ذكره قطرب، وهو على تقدير مبتدأ مضمّر، أي: فهم يدهنون، والفاء للاستئناف، وبه وجه الزمخشري، وأجاز الرضي أن تكون الفاء للسببية أيضاً، ويكون معنى الرفع والنصب سواء، ولم يصرف إلى النصب لعدم اللبس⁽²³⁶⁾، والثاني أن الفاء عاطفة، وعطفت ﴿□﴾ على ﴿□﴾، فيكون داخلًا في حيز (لو)⁽²³⁷⁾، وأما النصبُ فَيَذْهَبُونَ وإن كان مخالفاً لرسم الكتاب إلا أن له وجهاً في العربية كما ذكر قطرب، ولم تبلغه قراءة النصب التي زعم هارون أنها جاءت في بعض المصاحف كما ذكر سيبويه، وذكر المبرد أنها في مصحف ابن مسعود، وذكر ابن برهان أنها في مصحف أبي⁽²³⁸⁾، وتوجيه النصب مبني على معنى (لو) في هذه الآية، وبيان ذلك كما يأتي:

1- (لو) المصدرية، ويعبر عنها بالموصول الحرفي، وعلامتها أن يحسن وضع (أن) موضعها، ولا تنصب، ولا جواب لها، وأكثر وقوعها بعد (ود) أو (يود)⁽²³⁹⁾، وأكثر النحاة لا يثبتها حذراً من الاشتراك⁽²⁴⁰⁾، قال ابن مالك -وهو من مثبتيها-: "ولم يذكر (لو) في الحروف المصدرية -فيما أعلم- إلا الفراء وأبو علي في (التذكيرة)، وذكرها أبو البقاء"⁽²⁴¹⁾، وفي نسبة القول بمصدرية (لو) لأبي علي نظر كما يقول البغدادي؛ لأنه في (كتاب الشعر) لم يقل بمصدرية (لو) في بيت يحتملها وهو قول قتيلة بنت الحارث:

ما كان ضرك لو مننت ورُبما من الفتى وهو المغيظ المحنق⁽²⁴²⁾

﴿ ١١٠ ١٠٩ ١٠٨ ﴾ [النساء: 89]، وفي قوله:

وَمَثْنَى الْوَاقِي وَالْقِيَانِ النَّوَهِدِ (243)

ولعل هذا من تعدد آراء أبي علي في المسألة الواحدة وسيأتي له رأي آخر، ومن مثبتني (لو) المصدرية كذلك أبو بكر الأنباري، والتبريزي، والرضي، والشاطبي⁽²⁴⁴⁾، وأجاز الزمخشري أن يكون التقدير بالمصدر في أ □ □ □ □ [القلم: 9] أي: "وتوا إدهانك فهم الآن يدهنون؛ لطمعهم في إدهانك"⁽²⁴⁵⁾، واستدل العكبري على مصدرية (لو) في قوله تعالى: أ □ □ □ □ [البقرة: 96] بأمور ثلاثة، أولها: أنه يلزمها المستقبل، وثانيها: أن (يودّ) يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يعلّق عن العمل، وثالثها: مجيء (أَنْ) بعد (يودّ) في قوله تعالى: أ □ □ □ □ [البقرة: 266] وهو كثير في القرآن والشعر، ولم يوافق السمين الحلبي على ما استدل به العكبري⁽²⁴⁶⁾، ويُشكّل على القول بمصدرية (لو) دخولها على (أَنْ) في مثل قوله تعالى: أ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [آل عمران: 30]، وجوابه: أن (لو) دخلت على فعل محذوف تقديره: تود لو ثبت أَنْ بينها⁽²⁴⁷⁾، وهذا رأي المبرد، وعند سيبويه (أَنْ) في موضع رفع على الابتداء⁽²⁴⁸⁾، ويرى أبو حيان أن الشواهد التي قيل فيها بمصدرية (لو) يمكن تأويلها، والقياس ألا يقال بمصدريتها؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب: عجبت من لو قام زيد، بخلاف بقية حروف المصدر⁽²⁴⁹⁾.

وبناء على القول بمصدرية (لو) في قوله تعالى: أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْكُفُّواةُ أَعْيُنٌ مِصْرُوعَةٌ [الأنعام: 20]، وتوجيه النصب أنه عطف أَفَيْدُهُنَّوَاً على الْمَا كَانَ الْمَعْنَى: أَنْ تَدَهْنَ، ولا يصح هذا إلا على القول بمصدرية (لو)، فتكون القراءة بالنصب شاهدة على إثباتها، وهذا الوجه نقله ابن مالك عن أبي علي (في التذكرة)، ومن هنا جعل ابن مالك أبا علي من مثبتي (لو) المصدرية (250)، وهذا العطف يسميه النحاة عطف التوهم، وإذا وقع في القرآن الكريم سمي العطف على المعنى، لا التوهم أدبا (251)، وتوجيه النصب هذا ليس بشيء عند الدماميني، وإنما الذي ينبغي أن يقال: إِنْ أَفَيْدُهُنَّوَاً منصوب بـ(أَنْ) مضمرة، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على المصدر المسبوك من (لو) وصلتها، فتأمل، وهذا مبني على رأيه في أن (لو) تكون لمجرد المصدرية مسلوبة الدلالة على التمني عند مجامعتها لفعل التمني (252).

والمانعون من إثبات (لو) المصدرية في مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِيَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَعْلَمَ﴾ [الأنعام: 9]، قالوا بإنها على بابها امتناعية شرطية⁽²⁵³⁾، وهي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، كما عبّر سيبويه، وفي معنى الامتناع خلاف بين النحاة، وتختص بالزمن الماضي لفظاً أو معنى، ولا بد لها من جواب⁽²⁵⁴⁾، وعلى هذا يكون مفعول (وَدَّ) محذوف؛ لدلالة ما

بعده عليه، والتقدير: ودوا إدهانك، وجواب (لو) محذوف تقديره: لسرُّوا بذلك (255)، وهذا فيه تكلف لكثرة الحذف، وبناء على كون (لو) هنا امتناعية شرطية لا يجوز إلا الرفع في □ على التوجيهين اللذين سبق ذكرهما.

2- (لو) للتمني، مثل قوله تعالى: □ □ □ □ □ □ □ [الشعراء: 102]، "والتمني نوع من الطلب، والفرق بينه وبين الطلب أن الطلب يتعلق باللسان والتمني شيء يهَّجس في القلب يقدره المتمني" (256)، وإنما دخل (لو) التمني "لأنها للتقرير، كما أن (ليت) للتقرير إلا أن التقرير بـ(لو) فيما ذكر علي بن عيسى للإيجاب عن المعنى، غيره للاستمتاع بالمقدَّر (257)"، واختلف فيها على أقوال ثلاثة:

القول الأول: أنها قسم برأسها، ويحتمله كلام سيبويه (258)، وقال به عدد من النحاة كقطرب، والأخفش، وابن السراج، والرماني، وابن برهان، والزمخشري، وابن هشام الحضرمي، وابن خروف، والخوازمي، وابن الخباز، وابن عصفور، وابن الضائع (259)، وليس لها جواب كجواب الامتناعية الشرطية، وقد تجاب بجواب منصوب بعد فاء السببية كجواب (ليت)، وسمي جواباً لأنه يشبه الشرط والجزاء؛ لأن الأول سبب لوقوع الثاني، وصُرفت الفاء عن العطف فأضمرت بعدها (أن) لأن المعنى المصدر، وليدل بالمخالفة بين الأول والثاني في اللفظ على أنهما مختلفان في المعنى (260)، وهذا توجيه النصب في قراءة أَفَيِّدُهُنَّوْأ كما قال قطرب وغيره، وغير صحيح عند ابن مالك أن (لو) حرف موضوع للتمني كـ(ليت)؛ للزوم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين (ليت)؛ لأن القصد من حروف المعاني النياحة عن أفعالها، فالجمع بينهما جمع بين نائب ومنوب عنه وذلك ممتنع، فلو كانت (لو) للتمني لساوت (ليت) في امتناع ذكر فعل التمني معها، فلا يصح أن يقال: تمنيت لو تفعل، كما لم يصح: تمنيت ليتك تفعل، والأمر بخلاف ذلك (261)، وعلق الدماميني على كلام ابن مالك بأنه غير متجه؛ لأن " (لو) عند مجامعتها لفعل التمني تكون لمجرد المصدرية مسلوقة الدلالة على التمني، فسقط ما قال (262)."

القول الثاني: أنها الامتناعية أشربت معنى التمني، وللفارسي كلام كأنه يريد به هذا المعنى لـ(لو)، وذلك حين ذكر أنها قد تكون التي بمعنى الأمر في مثل قوله تعالى: □ □ □ □ □ [الشعراء: 102]، وفهم منه أبو حيان ذلك، فقال: "وأما حكي عن أبي علي بأن (لو) بمعنى الأمر فينبغي ألا يُحمل على ظاهره، وإنما يريد أبو علي أنها أشربت معنى التمني، والتمني طلب" (263)، وهذا المعنى لـ(لو) قول أبي حيان، واستدل عليه بأنهم جمعوا لـ(لو) بين جوابين، جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام في قول مهلهل بن ربيعة:

فَلَوْ نُبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كَلِيبٍ فَيُخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زِيرٍ

بَيَّومَ الشَّعْنَمِينَ لَقَرَّ عَيْنًا وَكَيْفَ لِقَاءَ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ (264)

ويخدش استدلال أبي حيان في البيت أن نصب (فِيخَبَر) جواباً للتمني ليس بالتخريج الوحيد فيه، بل خَرَجَه البطليلوسي والدمامياني على النصب بـ(أَنْ) مضمرة على وجهين⁽²⁶⁵⁾، فالأول: أضمرت فيه (أَنْ) في محل عهد إضمارها فيه، وهو بعد الشرط، لمشابهته للنفي، وإن كان قليلاً، والعطف على مصدر متصيد من فعل الشرط، والتقدير: فلو وقع نُبُشُ المقابر فالإخبار لقرّ عيناً، والثاني: أضمرت فيه (أَنْ) في غير محلها المعروف، وهي وصلتها مصدر فاعل (حَصَلَ) مضمر، والجملة الفعلية معطوفة على جملة الشرط، والتقدير: فلو نُبِشَ المقابرُ عن كليب فَحَصَلَ إخباره بما تمّ بعده لقرّ عيناً، والوجه الأول أولى من الثاني⁽²⁶⁶⁾، و(لو) على بابها امتناعية شرطية ولا تمنّ فيها على الوجهين.

ويرى أبو حيان أن الزمخشري لا يريد من قوله: "وقد تجيء (لو) في معنى التمني، نحو: لو تأتيني فتَحَدِّثْني" أن (لو) وضعت للتمني كما يرى أصحاب القول الأول، وإنما المعنى أنها الامتناعية أشربت معنى التمني على سبيل المجاز، والظاهر عند الدماميني أن الأول مراد الزمخشري، وهو ما أميل إليه لذا ذكرتُ الزمخشري مع القائلين بالقول الأول⁽²⁶⁷⁾.

القول الثالث: أنها المصدرية أغنت عن فعل التمني؛ لكونها لا تقع غالباً إلا بعد مفهوم تمنّ، وهو قول ابن مالك، وصَحَّح عليه قول الزمخشري السابق ذكره، ونص على أن (لو) مصدرية في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَتَانِي﴾ [الشعراء: 102]، وعلّق أبو حيان على هذا بأنه: "لا يعلم أحداً ذهب إلى ذلك غير هذا الرجل"⁽²⁶⁸⁾، وسبق بيان (لو) المصدرية في أول المسألة.

3- لو الزائدة، وهي نائبة عن (أَنْ) بعد الفعل (وَدَّ)، وهذا رأي انفرد به الفارسي، وتبعه جامع العلوم⁽²⁶⁹⁾، وبيّن الفارسي أن الفعل (وَدَّ) من الأفعال المتعدية التي لا تعلّق، "فتكون (لو) بعده زائدة، والتقدير في الفعل الواقع بعد (لو) الحذف لـ(أَنْ) معه، و(أَنْ) والفعل في موضع المصدر، وهو مفعول (وددت)، والتقدير: ودبت أَنْ لو، فحُذِفَتْ (أَنْ)، ووقع الفعل موقع الاسم، فالفعل في موضع المفعول، وحسّن هذا الحذف لذكر (لو) في الكلام أنه حرف، فصار الحرف المذكور كالبدل من المحذوف"⁽²⁷⁰⁾، ثم ذكر الفارسي نظائر لمثل هذا الحرف البدل من المحذوف، ودلّل على زيادة (لو) في هذا الموضع، بـ"أنها تحذف بعد (وددت) فيقع الاسم بعده في موضع نصب، فإذا صار دخولها وخروجها في المعنى واحداً كان كدخول (من) ونحوه....ومما يدل على زيادة (لو) في هذا النحو، وأن الفعل في تقدير الحذف لـ(أَنْ) معه رفعُهُم الفعل المعطوف عليه في نحو: ﴿الْقَلَمُ: 9﴾....، فهذا هو الوجه؛ لأن الكلام في تقدير إيجاب"⁽²⁷¹⁾، ثم وجّه الفارسي النصب في قراءة أَفَيْدُهُنَّوْا على أحد وجهين، الأول: أنه بالعطف على المعنى، وسبق ذكر هذا الوجه في (لو) المصدرية، والثاني: "أن تكون (لو)، وإن كانت زائدة في هذا الموضع لمّا كانت على لفظ غير الزائدة،

أُجريت مُجراهاا للشَّبه اللفظي، كما أُجري (أَحْمَدُ) مُجْرى (أُضْرِبُ) في منع الجر والتنوين، ألا ترى أن (لو) هذه على لفظ (لو) التي معناها الأمر في قوله:
 لو تُعَانُ فَنَنْهَذَا (272)

والمعنى: أعانها الله، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَأَمْسَى أَفْئِدَتُكَ يَوْمَ فَتَى الْمُؤْمِنِينَ إِتَّكَنَتْ لَنَا كَبْرًا إِنْ أَفْئِدَتُكَ يَوْمَ فَتَى الْمُؤْمِنِينَ إِتَّكَنَتْ لَنَا كَبْرًا إِنْ أَفْئِدَتُكَ يَوْمَ فَتَى الْمُؤْمِنِينَ إِتَّكَنَتْ لَنَا كَبْرًا﴾ [الشعراء: 102]، المعنى: لتكن لنا كَرَّةً، إلا أن الدعاء لا يقال فيه أمر، فالتقدير: أُحْدِثْ لَنَا كَرَّةً فنكون (273)، وبناء على هذا يرى الفارسي أن (لو) زائدة أُجريت مُجْرى غير الزائدة التي معناها الطلب فنصب أَفْئِدَتُكَ في جواب الطلب، والنصب في جواب الطلب هو توجيه قطرب وغيره كما سبق، غير أن الحكم بزيادة (لو) لا يتفق مع معانيها التي ثبتت لها في الشواهد القرآنية والشعرية، وبينها النحاة.

هذا وقد ذكر ابن برهان نقلاً عن الأخفش أنه قُرئ: فَيَمْلُؤُوا بنصب المضارع بعد (لو) في قوله تعالى: ﴿فَيَمْلُؤُوا﴾ [النساء: ١٠٢] (274).

الموضع الثالث: النصب بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد (أو).

قال قطرب: "وأما قوله عز وجل: ﴿أَوْ﴾ [الفتح: 16] فإنه ابتداء، كأنه قال: أو هم يسلمون، على مثل قول الأعشى:
 إِنْ تَرْكَبُوا فَرْكُوبَ الْخَيْلِ عَادَتُنَا
 أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزِّلُ

كأنه قال: أو أنتم تنزلون، ولو نصب على ما ذكرنا بإضمار (أن) فقال: أو تسلموا، أو تنزلوا، لأصاب، إلا أنها في الآية مخالفة للكتاب، فلا يُقرأ بها" (275).
 الدراسة:

الأصل في (أو) العطف حيث كانت، وتستعمل على وجهين إذا وليها الفعل المضارع، أحدهما: أن يكون المضارع مساويا للفعل الذي قبلها في الشك أو الإبهام أو غيرهما، والحكم فيه اتباع الثاني الأول في الإعراب، والآخر: أن يكون المضارع مخالفا لما قبلها بأن يكون ما قبلها على اليقين وما بعدها على الشك، والحكم فيه عدم التبعية في الإعراب؛ لأنه لم يشاركه في الحكم فلا يشاركه في الإعراب (276)، وعلى هذا يحوز في الفعل المضارع الواقع بعد (أو) في قوله تعالى: ﴿وَجِهَانٌ مِنَ الْإِعْرَابِ﴾ وبيان ذلك كما يلي:

الوجه الأول: الرفع، وقرأ به الجمهور، وهو عند الرماني أحسن من النصب؛ "لأن الغرض الإسلام، فلا يكون بمنزلة الفضلة من الكلام" (277)، وفيه توجيهان، أحدهما: العطف على ﴿وَجِهَانٌ﴾، وذكره سيبويه، ونسبه النحاس للكسائي، وقاله غير واحد من النحاة (278)، وعلى هذا تكون (أو) لأحد الشيين في الآية، وهما: القتال أو الإسلام، وليس بينهما ملازمة ولا تعلّق، والقصد إثبات أحدهما (279)، ولا يُعلم من هذ التوجيه "أن كون القتال لأجل الإسلام من جهة اللفظ، وإنما يُعلم من جهة المعنى، وهو أن الحقيقة قولك: يكون قتال أو إسلام، وإذا عُلم أنهما لا يجتمعان فقد عُلم أن القتال ينقطع بانقطاع الامتناع من الإسلام، وإذا عُلم أنه ينقطع بحصول الإسلام تقرر أنه كان

لأجله" (280)، وذكر الرضي أنه لأمن اللبس لم يُصرف بعد (أو) العاطفة إلى النصب كما في □ □ □ مع أنه بمعنى (إلا)؛ لأن (أو) في الأصل لأحد الأمرين، والمعنى لا بد من القتال أو الإسلام، وفيه إيماء إلى معنى (إلى) أو (إلا)، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب (281).

والآخر من توجيهي الرفع: الاستئناف أو القطع على تقدير مبتدأ محذوف، أي: أو هم يسلمون، وذكره قطرب كما مضى، وهو مسبق بيونس، وسيبويه الذي حكم عليه بأن أسهل، ونقله النحاس عن الزجاج، وقاله غير واحد من النحاة (282)، وفرق الأتذي من جهة المعنى بين (أو) العاطفة والتي للاستئناف في الآية بأن القصد في العاطفة إثبات أحد الشيئين، فيكون المعنى: إلى قوم يكون منهم أحد أمرين: إما المقاتلة أو الإسلام، والقصد في الاستئناف إثبات ما قبل (أو) خاصة، كأنه قال: إلى قوم أولي بأس شديد تقاتلونهم، ثم بعد استقرار هذا القصد استؤنف بـ(أو) فارتفع ما كان قد ثبت قبل، فيكون المعنى: أو هم يسلمون فلا يكون القتال (283)، ويرى أبو حيان أن هذا الفرق من جهة المعنى لا يظهر بَيِّنًا؛ لأن (أو) على كل حال لأحد الشيئين، غير أن ذلك لا يكون في الاستئناف من عطف متقّي الحد، بخلاف ما إذا كان في غير الاستئناف، وإنما الفرق بين العطف والاستئناف في الآية يتضح من جهة الصناعة لا من جهة المعنى، ذلك أنه في الاستئناف من باب عطف جملة اسمية على جملة فعلية، وفي غير الاستئناف من باب عطف فعل على فعل (284).

ومن باب التنظير لتوجيه الاستئناف في □ □ □ مثل له قطرب بقول الأعشى:
إِنْ تَرَكْبُوا فَرَكُوبَ الْخَلِيلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزَلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزِّلُ (285)

والتوجيه عند قطرب في (أو تنزلون) على الاستئناف بتقدير مبتدأ محذوف: أو أنتم تنزلون، وهو مسبق في ذلك بشيخه يونس كما ذكر سيبويه وحكم عليه بأنه أسهل، وجاء هذا التوجيه في كتاب (الجمال) المنسوب للخليل (286)، وإنما كان قول يونس أسهل -كما يقول أبو الحسن:- "لأن الجزء لا يقع موقع الاستفهام، وإنما تقع حروف الاستفهام مواقع حروف الجزاء، فيُجازى بها، نحو (أين) في قوله: أين تَسْلُكُ بنا العُدَاةُ تَجِدُنَا" (287).

وذكر ابن جني أن في هذا عطفًا لجملة المبتدأ والخبر على الفعل المجزوم بفاعله، فهما إذا جملة، فكأنه عطف جملة على جملة، وجوز العطف أيضًا ما بين الشرط والابتداء من المشابهات (288)، ونقل سيبويه عن الخليل توجيهها آخر في (أو تنزلون) وهو أنه عطف على التوهم، كأنه قال: أتركبون؟ وعطف عليه (أو تنزلون)، وجعله بمنزلة عطف التوهم في قول زهير:

بَدَا لِي أَنِي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَانِيًا (289)

وحكم سيبويه على قول الخليل في الإشراك على التوهم في قول الأعشى بأنه "بعيد كبعد (ولا سابق شيئًا)، ألا ترى أنه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو، وإنما تُوهِم

هذا فيما خالف معناه التمثيل⁽²⁹⁰⁾، والعلة عند الفارسي في جواز توجيه الخليل أن الشرط كالاستفهام في كونه غير واجب، وأن الاستفهام قد يُجاب كما يُجاب الشرط⁽²⁹¹⁾، وتأويل الخليل حسن في قول الأعشى عند الرماني؛ لأنه ليس فيه الضعف الذي في قول زهير الذي فيه إضمار حرف الجر مع إعماله، وأضاف الرماني أن للخليل أن ينفصل مما ألزمه به سيبويه من أن التوهم مع (أو) في قول الأعشى سيكون كالتوهم مع (الفاء) و(الواو) بأن في ذلك "من مناقضة الأصول التي انعقدت بأن إضمار (أن) في (الواو) أنها إنما تكون في غير الواجب، ولا تكون في الواجب، وليس كذلك بيت الأعشى"⁽²⁹²⁾، وعدّ ابن عصفور توجيه الخليل بالعطف على التوهم من الضرورة الشعرية؛ لأنه اضطر إلى رفع (تنزلون) بدلا من جزمه حملا على (أتركبون) المضمن معنى (إن تركبوا)، والفعل المستفهم عنه يجوز أن يُضمّن فيه معنى الشرط، غير أن ما حمل عليه رفع (تنزلون) لا يخرج إلى اللفظ⁽²⁹³⁾، ووآزن الأعلام بين توجيه القطع ليونس، وتوجيه العطف على التوهم للخليل، فكان توجيه يونس أسهل في اللفظ، بينما توجيه الخليل "أصح في المعنى والنظم، والخليل ممن يأخذ بتصحيح المعاني، ولا يبالي اختلال الألفاظ"⁽²⁹⁴⁾، وللسيرافي توجيه ثالث أسهل من توجيه الخليل ويونس كما يقول، وهو أن تقدّر في موضع (إن تركبوا): إذا تركبون، فتجري (إن) مجرى (إذا) فرفع (تنزلون)⁽²⁹⁵⁾، وهذا التوجيه أولى عند أبي حيان من توجيه الخليل؛ "لأن فيه إجراء أداة شرط مجرى أداة شرط، والاستفهام مخالف للشرط، والحمل على الموافق أولى من الحمل على المخالف"⁽²⁹⁶⁾، وقدّر الرضي (أو) بمعنى (بل) للإضراب، كما يجيء في حروف العطف، ولا ضرورة تلجئه لذلك⁽²⁹⁷⁾، غير أن جعل (أو) بمعنى (بل) فيه نظر، وهو مذهب كوفي⁽²⁹⁸⁾.

الوجه الثاني: النصب في قوله تعالى: **أَوْ يُسَلِّمُوا**، وهو وجه صحيح في العربية، غير أنه مخالف لرسم الكتاب، فلا يُقرأ به كما يقول قطرب، وتبعه الطبري⁽²⁹⁹⁾، ولعله لم يبلغهما أنها قراءة شاذة جاءت عن أبيّ، وعبد الله **f**، وابن عمير، وزيد بن علي⁽³⁰⁰⁾، ونُصِب المضارع بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد (أو)، وخُرِجَت (أو) بهذا الوجه عن العطف على الفعل إلى الحمل على عطف مصدر مقدّر على مصدر متوهم، أي: يكون قتال أو إسلام⁽³⁰¹⁾، فلزم بهذا مخالفة ما بعدها لحكم الأول، ومن حصول هذه المخالفة بين الأول والثاني اضطرب النحويون في التعبير عن معنى (أو) على أقوال-كما يقول أبو حيان⁽³⁰²⁾ - وهذه الأقوال:

1- معنى الاستثناء بتقدير (إلا أن)، وهذا تقدير سيبويه، وتبعه عدد من النحاة كالسيرافي، والفارسي، وابن جني، والصيمري، والأبّذي، وابن أبي الربيع في (شرح جمل الزجاجي)، وهذا المعنى مجمع عليه كما يقول ابن مالك⁽³⁰³⁾، وهو استثناء من الأزمان، فما قبل (أو) كالعام في كل زمان، وما بعدها كالمُخرج من عمومته، واجتمع

(أو) و(إلا) في هذا المعنى للشبه بينهما في العدول عما أوجبه اللفظ الأول، ولهذا المعنى احتيج إلى تقدير الفعل مصدرا وعطف الثاني عليه؛ لأن الاستثناء يكون في الأسماء لا في الأفعال⁽³⁰⁴⁾.

2- معنى الغاية بتقدير (إلى أن) وهذا تقدير البصريين كما يقول النحاس، وقال به الزمخشري، وابن الحاجب، وابن أبي الربيع في (البيضاوي)⁽³⁰⁵⁾، ومنهم من قدر الغاية بـ(حتى أن)، وهذا قول الكسائي⁽³⁰⁶⁾، وذكر ابن مالك أنه مما انفرد به الكوفيون، وهو صحيح ثابت في كلام العرب، وتكون (حتى) بمعنى (إلى) أو (كي)⁽³⁰⁷⁾.

وهذا التقدير بـ(إلى أن) باطل عند الأئدي؛ لأنه ينكسر في بعض المواضع، ومعنى (إلا أن) لا ينكسر، ويرى ابن الناظم أن كل تقدير بـ(إلى أن) يصح فيه تقدير (إلا أن) من غير عكس، ولذا لم يذكر سيبويه غيره، وهو الصواب كما يقول، ونقض ذلك أبو حيان بقولهم: لأطيعن الله أو يغفر لي، فلا يصح التقدير بـ(إلى أن) ولا (إلا أن)، بل يتعين التقدير بـ(كي)، أي: لأطيعن الله كي يغفر لي⁽³⁰⁸⁾.

ومن النحاة من جمع بين التقديرين (إلا أن) و(حتى أن) كالفرأء، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وابن برهان، وابن مالك في (الألفية) و(شرح عمدة الحافظ)، وابن إياز الذي وضح أن التقدير بـ(إلا أن) إذا كان ما بعد (أو) مسببا عما قبلها، والتقدير بـ(حتى أن) إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها⁽³⁰⁹⁾.

ومنهم من جمع بين التقديرين (إلا أن) و(إلى أن) كالرمانى، وابن مالك في (شرح الكافية الشافية) و(تسهيل الفوائد)⁽³¹⁰⁾، والأمر في هذا قريب عند ابن الحاجب، ويرى الرضى أن المعنيين في التقديرين يرجعان لشيء واحد، فإن فُسِّرَ بـ(إلا) فالمضاف بعده محذوف على أنه ظرف لما قبل (أو)، وإن فُسِّرَ بـ(إلى) فما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ(أو) التي بمعنى (إلى)، وذكر الشاطبي أن معنى (إلا) لازم لمعنى (إلى)، ومع ذلك فالإقتصار على معنى (إلا) لا يُشعر بمعنى (إلى) فذكره محتاج إليه لأجل ذلك⁽³¹¹⁾.

3- معنى السببية بتقدير (كي)، وهذا تقدير الزجاجي جامعا معه التقدير بـ(إلى أن)، وتبعه من شراح (الجمال) ابن بابشاذ، وابن عصفور، وجمع ابن خروف بين التقديرات الثلاث (إلا أن)، و(إلى أن)، و(كي) في بعض المواضع⁽³¹²⁾.

وذكر ابن مالك أن هذه التقادير التي قدرها النحاة لُحِظَ فيها المعنى دون الإعراب، فهي تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا حاجة إليها عند أبي حيان⁽³¹³⁾، وتفسير الإعراب المرتب على اللفظ ينجز معه تفسير معنى (أو) المضممر بعدها (أن)، فهي عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم، ومعناها هو المستقر لها في العطف من كونها لأحد الشينين⁽³¹⁴⁾.

الموضع الرابع: ترجيح جواب الشرط على جواب القسم المتقدم.

قال قطرب: "وأما قوله عز وجل: ﴿أَمْ أَلِمْ بِهِ﴾ [الحشر: 12] فرجع هذا، فلهذه اللام التي اعتمد عليها في أول كلامه، دخلت على (إن) و(قد)، قال الأعشى:

لَنْ مُنِيتَ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تَلْقَانَا بِدِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْقُلُ

فجزم، وذلك لا بأس به، إلا أنه لا يُقرأ به، لمخالفة الكتاب" (315).
الدراسة:

القسم لا بد له من جواب؛ لأنه جملة تؤكد بها أخرى، والشرط يستدعي جوابا، وجوابه خير يحتمل الصدق والكذب، والقسم والشرط أصلهما التصدر؛ لتأثيرهما في معنى الكلام، وقد يضعف تصدرا لكثر استعمالهما وبعدهما عن جوابهما، فلا يكون لهما جواب لفظا، والقسم أكثر إلغاء من الشرط؛ لأنه أكثر دورانا في الكلام، وتأثيره في الأصل في معنى الجواب أقل من تأثير الشرط في جوابه (316)، و"إذا اجتمع في كلام واحد شرط وقسم استغني بجواب أحدهما عن جواب الآخر، وكان الشرط حقيقا بأن يستغني بجوابه مطلقا؛ لأن تقدير سقوطه محل بمعنى الجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير محل؛ لأنه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ" (317)، فإذا أقسم على المجازاة فالقسم يقع على الجواب؛ لأن القسم يؤكد الأخبار، ولما كان القسم معتمدا به الجواب بطل الجزم فيه، فصار لفظه كما لو كان في غير مجازاة، وصار الشرط معلقا على جواب اليمين (318)، ولم يُبَيَّن الجواب على المتأخر منهما لئلا يكون مما حذف منه جواب الأول لدلالة الثاني عليه، والباب في المحذوفات المفسرة باللفظ ألا يحذف منها شيء إلا لدليل سابق (319)، واجتماع الشرط مع القسم صور منها ما جاء في الآية الكريمة التي ذكرها قطرب، وتقدم فيها ما يدل على لفظ القسم المحذوف -وهو اللام الموطئة له أو المؤذنة به- على الشرط في قوله: ﴿أَمْ﴾، فقل في الجواب وهو قوله: ﴿أَمْ﴾، و﴿أَمْ﴾ وجهان: أحدهما: أن الجواب للقسم، وهو قول الخليل، وسيبويه، وقطرب، والوجه عند الفراء، وقول الأخفش، والسيرافي، والرماني وغيرهم (320)، وهذا أظهر الأوجه التي قيلت في الجواب في الآية، وإنما كان الجواب للقسم لتقدمه على الشرط، وتعذر أن يكون الجواب لهما معا لفظا فوجب أن يجعل لأحدهما، والشرط معترض، والمعتراض يُلغى لفظا، وفي تقديم القسم ما يدل على العناية به فكان أولى بالجواب (321)؛ ولذا جاء الجواب مرفوعا، ولو كان للشرط لجاء مجزوما، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه، وكان فعل الشرط ماضيا (322)؛ لأنه لما جعل آخر الكلام للقسم بطل عمل الشرط فيه، فجيء بالشرط على وجه لا يكون للحرف فيه عمل ليتطابق (323)، وعلى الرغم من تصريح ابن عطية بأن الجواب للقسم في الآية إلا أنه قال: "وفي هذا نظر"، وأيُّ نظر في هذا؟ -كما يقول أبو حيان- وقد جاء على القاعدة المتفق عليها في اجتماع الشرط والقسم،

وذكر السمين الحلبي أن قول ابن عطية مؤهم أن الجواب جاء على خلاف القياس، وليس كذلك⁽³²⁴⁾.

والآخر: أن الجواب للشرط مع تقدم القسم، وقيل في حكم جوازه أنه لا بأس به قليلا في الشعر خاصة، ويكون الجواب مجزوما؛ ولذا لم يُقرأ بالجزم في الآية لمخالفة الكتاب كما قال قطرب، واستشهد عليه بقول الأعشى:

لَنْ مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ لَا تَلْقَانَا بِدِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْقُلُ⁽³²⁵⁾

واضطرب كلام الفراء في هذه المسألة -كما يقول البغدادي- فتارة أجازته في الكلام مرجوحا، وتارة جزم بما ورد منه في الشعر، مع قوله بزيادة اللام الموطئة للقسم أيضا⁽³²⁶⁾، وهو في الشعر قليلا عند ابن خروف⁽³²⁷⁾، وهم الزمخشري فسلك هذا المذهب في القرآن -كما يقول أبو حيان- وزعم أن قوله تعالى: أ □ □ □ □ [المائدة: ٢٨] جواب للشرط في قوله: أ □ □ □، وذَهَلْ عن أن اللام هي الموطئة التي يقدر قبلها القسم⁽³²⁸⁾، وأجازته ابن مالك وابنه، ولم يخصا ذلك بالشعر مع إيرادهما الشواهد على ذلك⁽³²⁹⁾، وذكر له ابن الربيع وجهها من القياس وهو أن القسم تأكيد للخبر، والتوكيد لا يغير معنى الكلام، فدخوله كخروجه، فلما اضطرب الشاعر قدر كأنه نطق بدونه⁽³³⁰⁾، وعلل الرضي جوازه قليلا في الشعر نظرا إلى ضعف القسم في نفسه، فرجح الشرط لأجل كونه أقرب إلى الجواب، وألغى القسم⁽³³¹⁾، ويظهر لجواز ذلك أيضا وجه عند أبي حيان، وهو أن طلب القسم للجواب أضعف؛ لأنه للتأكيد، وليس بعامل في شيء من جملة جوابه، وطلب الشرط للجواب أقوى؛ لأنه للتأسيس، وعامل في جزء من أجزاء الجواب، والذي يطلب الشيء من حيث التأسيس والعمل أقوى مما يتشبه به على جهة التوكيد، ولهذا لما كان القسم ضعيف الطلب احتاج إلى أحرف مخصوصة تؤدي معناه في الجملة، بخلاف الشرط فطلبه للجزاء قوي، فلم يحتج إلى حرف يربط بينهما؛ إذ العمل كاف في الربط لأنه تأثير، والمؤثر أقوى من غير المؤثر⁽³³²⁾.

ومن الناحية من لم يحكم بالضرورة على شواهد جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم، وأولوا لام (لن) بالزيادة وليست الموطئة للقسم، وعليه لا يكون اجتماع القسم مع الشرط، والجواب للشرط، نقل ذلك أبو حيان عن أصحابه والجمهور في موضع، وعن البصريين في موضع آخر، وقال به ابن عصفور كما ذكر ناظر الجيش، والأبدي في موضع من كلامه، وعليه رأي ابن هشام⁽³³³⁾، وقد قال بزيادة اللام أيضا الفراء -كما سبق- في بعض الشواهد التي جعل الجواب فيها للشرط مع تقدم القسم، ونبه البغدادي على هذا، واستغرب كيف يجعل جواب البصريين، ويُرد به على الفراء، ومختار البصريين هو مختار الفراء؟!⁽³³⁴⁾، ورد ناظر الجيش على ابن عصفور في هذا بأنه لم يذكر دليلا على امتناع جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم،

واعترف بعض النحاة عن جعل الجواب للشرط مرفوعاً مع تقدم القسم بأن الشرط ماضٍ، وهو مفهوم كلام الزمخشري، وقال به العكبري⁽³³⁶⁾، وفي هذا مخالفة لمذهب سيبويه، ولمذهب الكوفيين والمبرد، كما يقول أبو حيان: "لأن مذهب سيبويه في مثل هذا التركيب، وهو أن يكون فعل الشرط ماضياً وبعده مضارع مرفوع أن ذلك المضارع هو على نية التقديم وجواب الشرط محذوف، ومذهب الكوفيين والمبرد أنه هو الجواب لكنه على حذف الفاء"⁽³³⁷⁾، وحكم الأبندي بالشذوذ على بعض الشواهد التي جعل فيها الجواب للشرط مع تقدم القسم في موضع آخر من كلامه⁽³³⁸⁾، والحق أن جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم قليل في الشعر كما ذكر قطرب، وأحسن ناظر الجيش إذ قال: "ولا يخفى على الناظر وجه الصواب، والوقوف مع ماورد عن العرب، حيث لا مانع من الحمل على ظاهر ماورد عنهم"⁽³³⁹⁾.

الموضع الخامس: نصب المفعول الثاني لـ(وَعَدَ).

قال قطرب: "وأما قوله عز وجل: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّغْرَبُونَ﴾ [9] المائدة: 9] فَرَفَعَ، والنصب حسن، إلا أنه لا يجوز لمخالفة الكتاب، فالرفع كأنه إذا قال: أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّغْرَبُونَ؟ فقد قال: قال الله؛ لأن (وَعَدَ) هاهنا معناها معنى (قال)؛ لأن الوعد من أهله قول، إذا قلت: أفعلُ شيئاً، فأنت قائل واعد، فالوعد قول؛ فكأنه قال: قال الله: لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم، فحمل على المعنى، ومثل ذلك قول الشاعر:

وَجَنَّاتٍ وَعَيْنًا سَلْسَبِيلًا

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءً

فَرَفَعَ (جِزَاءً) كَمَا قَالَ: □ ، كَأَنَّهُ قَالَ: وَجَدْنَاهُمْ هَكَذَا، وَهَذَا فِي الْبَيْتِ حَسَنٌ؛ لِأَن (وَجَدْتُ) قَدْ تَكُونُ مِثْلَ (عَلِمْتُ)، وَلَا يُقْتَصَرُ عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ فِيهَا، وَ(وَعَدَ) قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهَا عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، تَقُولُ: وَعَدْتُ زَيْدًا؛ فَلِذَلِكَ كَانَ الرِّفْعُ فِي الْبَيْتِ سَهْلًا⁽³⁴⁰⁾.

الدراسة:

(وَعَدَ) من الأفعال المتعدية لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر كـ(أعطيت)، وليس كـ(ظننت)، وذكر قطرب أن النصب في الآية حسن على المفعول الثاني لـ(وَعَدَ) إلا أنه مخالف لرسم الكتاب، ولم أجد ذلك قراءة فيما رجعت إليه، ولو كان ذلك في غير القرآن لجاز: وعد الله الذين آمنوا مغفرةً وأجرا عظيما، وجاء نصب المفعول الثاني لـ(وَعَدَ) في آية أخرى عند قوله تعالى: ﴿أَقْبَلْتُ لِلْغَنَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ فَيَتَّقِ وَلَا يَخْشَىٰ لِلَّذِينَ أَحْنَأْتُ الْقُلُوبَ﴾ [الفتح: 29]، ويجوز الاختصار على أحد مفعولي (وَعَدَ) كما جاء في آية سورة المائدة، فلم يُعَدَّ (وَعَدَ) لمفعول ثان فجاء ما بعده بالرفع وعليه القراءة، وحُمِلَ الكلام على المعنى بعد استغناء اللفظ، واكتُفِيَ بدلالة ما ظهر من الكلام على ما بطن من معناه⁽³⁴¹⁾، وفي مفعول (وَعَدَ) الثاني تقادير محتملة هي⁽³⁴²⁾:

1- أنه محذوف متروك، وجملة أ □ □ "بيان للوعد بعد تمام الكلام قبله، كأنه قال: قدّم لهم وعداً، فقيل: أي شيء وعده لهم؟ فقال: لهم مغفرة وأجر عظيم" (343)، وعلى هذا فالجملة استئنافية بيّنة للوعد، وهذا رأي الأخفش، والكسائي، والزجاج، والفارسي، وذكره الكرمانى، والزمخشري (344).

2- أنه محذوف مقدّر بـ(الخير) عند أبي عبيدة، والكرمانى؛ لأن الوعد عند الإطلاق لا يكون إلا في الخير فدلّ عليه (345)، وقدره الواحدى بـ(الحسنى) (346)، وقدره أبو حيان بـ(الجنة) التي صرّح بها في غير هذا الموضع، وعلى هذا جملة أ □ □ مفسّرة للمحذوف تفسير السبب للمسبّب؛ لأن الجنة مسبّبة عن الغفران وحصول الأجر العظيم (347)، والقول الأول أولى من الثاني؛ لأن التفسير بالملفوظ به أولى من ادّعاء تفسير شيء محذوف كما قال السمين الحلبي (348).

3- أن جملة أ □ □ منصوبة بقول محذوف، والتقدير: وعدهم، وقال لهم مغفرة، ذكره الزمخشري (349).

4- إجراء الوعد مجرى القول، لأنه ضرب منه، والمعنى: قال الله: أ □ □، وحُمِلَ الكلام على المعنى فحسّن إدخال اللام على الجملة المحكية بالقول، وهي في موضع نصب بجعل (وَعَدَ) واقعا موقع المفرد عليها، كأنه قال: وعدهم هذا القول، أي: وعدهم مغفرة، وإلى هذا ذهب قطرب، ونظّر للحمل على المعنى بقوله (350):

وَجَدْنَا الصَّالِحِينَ لَهُمْ جَزَاءٌ وَعُتِبَ عَلَيْهِمْ سَلْسِيلًا

فوقع (لهم جزاء) موقع المفعول الثاني لـ(وجد)، وعطف عليه بالنصب؛ "لأن الوجدان مشتمل في المعنى على الجزاء، فَحَمَلَ الآخر على المعنى" (351)، وقدر الطبري المعنى في الآية: وعد الله أن يغفر لهم، والعلة في ذلك أن "من شأن العرب أن يُصحبوا الوعد (أن) يعملوه فيها، فَشَرَكْتَ (أن) إذ كان الوعد قولاً" (352)، وإجراء (وعد) مجرى (قال) نُسِبَ للفراء، وللزجاج (353)، وذكر السفاقي والسمين الحلبي أن ذلك مذهب الكوفيين لا البصريين؛ لأنه لا تحكى الجمل عندهم إلا بصريح القول (354)، ومع تنظير قطرب في الحمل على المعنى بالبيت إلا أنه نبّه على أن (وجد) في البيت ليست كـ(وعد) في الآية؛ لأن (وجد) من أخوات (ظن) التي لا يجوز معها الاقتصار على أحد المفعولين، والاستدلال في الآية بهذا البيت بعيد عند الكرمانى؛ لأن (وجد) تأتي على وجوه، ولم يُجزّ المنتجب الهمداني أن تكون (وعد) في الآية وقعت موقع المفرد على جملة أ □ □ كما وقعت (وجد) في البيت ذلك الموقع لافتراق بابهما كما نبّه قطرب (355)، وقد عدّ السيرافي البيت الذي ذكره قطرب من الضرورة؛ لأنه من تغيير الإعراب عن وجهه، والوجه فيه الرفع بالعطف، وذكر القزاز الفيرواني أن أكثر الناس أجاز إعراب بعض الكلام على معنى يدل عليه اللفظ كما في البيت، وأدخله بعضهم في الضرورات (356).

ولقائل أن يقول لِمَ خُصَّتْ آية سورة المائدة بأن جعل المفعول الثاني لـ(وعد) فيها واقعا على الجملة، وآية سورة الفتح مفعولها مفرداً؟ فالجواب كما ذكر الخطيب الإسكافي أن الآية الأولى خطاب لقوم حثهم الله تعالى على توخي العدل فيما يحكمون

به، فأخبر عن وعده إياهم بأن لهم مغفرة إن عملوا بذلك، ولم يحبطوه بالسيئات، ولم يعلق المغفرة بـ(وعد) فبعد به إليها، وأما في الآية الثانية فالخطاب للصحابه € الذين خصّهم بصريح المغفرة، وذكر أنه وعدهم ذلك، فحقق المغفرة لهم، وعدى الفعل إليها، فكان كالحكم بأنهم يجزون في الآخرة بأعمالهم الصالحة ما وعدهم من المغفرة والأجر العظيم، فلاق بكل آية ما خُصّت به (357).

الموضع السادس: فتح همزة (إن) بعد القول.

قال قطرب: "وأما ما جاء منها بعد الحكاية من القول فمكسور، كقول الله: أأأ □ □ □ □ □ [آل عمران: 42]، وأأ □ □ □ □ □ [آل عمران: 55]، وقال زيد إن عمرا ذاهب، على الحكاية؛ ألا ترى أنك تقول: قلت: زيدٌ ظريفٌ، فترفع ولا تُعمل (قلت)، كما تقول: علمتُ زيدا ظريفاً، وقد حُكي: قلتُ أنك لي معجبٌ -بالفتح- وذلك شاذ، ولكن على ذا: تقول أنك عاقل، فتُعمل (أقول)، وذلك شاذ لا نعلم أحدا قرأ به" (358).

الدراسة:

الأصل في استعمال القول أن يقع بعده اللفظ المحكي، والأكثر فيه أن يكون جملة، و(إن) موضوعة لتأكيد معنى الجملة غير مغيّرة لمعناها، فتكسر إذا وقعت في مضاف الجمل، وتفتح إذا وقعت موضع المفرد (359)، ومن مواضع كسرها الكسر بعد الحكاية بالقول الصريح؛ لأنه ابتداء للكلام المحكي المقتضي الجملة، وهو القياس للحاجة إلى تأدية المعنى بالصيغة التي ذكرها المتكلم، ولا يجوز الفتح والحالة هذه؛ لأنه يخرج الجملة من صيغة الحكاية وطريقها، فتبطل الحكاية التي يدل عليها القول (360)، وهذا الكسر لـ(إن) بعد القول المحكي هو الأفصح والأكثر في كلام العرب، وذكره قطرب في كلامه السابق مستشهدا عليه بقوله تعالى: أأ □ □ □ □ □ [آل عمران: 42]، وأأ □ □ □ □ □ [آل عمران: 55]، وورد الفتح في (إن) بعد القول على أحد الوجهين الآتين:

1- الفتح مطلقا بلا شرط بعد القول بمعنى الاعتقاد، سواء كان الاعتقاد علما أو ظنا، فيجري القول مجرى (ظن) في نصب المفعولين، وهذه لغة بني سليم، قال سيبويه: "وزعم أبو الخطاب -وسألته عنه غير مرة - أن ناسا من العرب يوثق بعريبتهم، وهم بنو سليم، يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (ظننت)" (361)، وما ذاك إلا للشبه بينهما في كونهما طريق مؤدٍ للعلم، ولدخولهما على المبتدأ والخبر (362)، ولغة سليم هذه شاذة عند قطرب كما ذكر في كلامه السابق، وضعيفة عند الرماني (363)، وربما أدت إلى الخطأ عند الثماني، وعليها يقرؤون قوله تعالى: أأ □ □ □ □ □ [يس: ٧٦] "قال بعض العلماء هذا لحن، ولا تجوز الصلاة به؛ لأنه جعل النبي ﷺ يحزنه قولهم أن الله يعلم سرهم وعلاانيتهم" (364)، وهي قليلة عند الشاطبي (365)، وهذه الأحكام التي أطلقها النحاة على لغة سليم تقابل الأعم والمطرّد في القول وهو الحكاية كما سبق، ومما جاء على لغة سليم قول الحطيئة:

وَضَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْهَجْرِ (366)

[illegible]

2- الفتح المشروط بعد القول بمعنى الاعتقاد، علما كان أو ظنا، فيجري القول مجرى الظن في نصب المفعولين، وهذه لغة جمهور العرب، وشرط ذلك كون الفعل مضارعا مخاطبا بعد استفهام متصل، أو منفصل بظرف، أو بأحد المعمولين، وبعضهم يشترط الخطاب دون المضارعة، وبعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب⁽³⁷³⁾، وإنما اشترطت هذه الشروط ليتحقق شبه القول بالظن ويلزم معناه، فالاستفهام يقوى معه معنى الظن لأنه لا يكون إلا عن مضمون لا عن معلوم، والمستقبل وقوعه مضمون لا مقطوع به، والخطاب يقوى معه معنى الظن لأن الإنسان أكثر ما يستفهم عن ظنه لا عن ظن غيره⁽³⁷⁴⁾، فإن نقصت بعض الشروط رجعت الحكاية وكسرت (إنّ) على القياس والأفصح، وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط، قال سيبويه بعد أن ذكر القول المشروط الجاري مجرى الظن: "وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية"⁽³⁷⁵⁾، وغلط المازني سيبويه في قوله هذا؛ لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل، فقد اختلفا⁽³⁷⁶⁾، فقال المجيب عن سيبويه: "إن هذا لا يذهب على من هو دون سيبويه، ولم يغزّ سيبويه هذا المغزى، إنما أراد: وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت، ولم يعرض لذكر العامل كما تقول: زيد بالبصرة، وإنما تريد: في البصرة، وقد يجوز أن يكون المعنى: وإن شئت رفعت ما نصبت، والباء زائدة، كما قال تعالى: أ^١

هُنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَحْمَرَةٌ سُودُ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ (377)

يريد: لا يقرآن السور (378)، وتبع المبرد المازني في تحطنته سيبويه، ورد عليه ابن ولاد (379).

الموضع السابع: جعل (قريب) ظرف مكان.

قال قطرب: "الوجه الثالث (380): قد يجوز أن يكون □ □ □ [الأعراف: ٥٦] يجعل القريب ظرفاً، كأنه قال: في مكان قريب، فإذا أراد ذلك فالوجه النصب في غير الآية، لا يجوز في الآية لمخالفة الكتاب، ولكنه يرفع القريب على سعة الكلام، تجعل القريب هو الرحمة في اللفظ، كما قال لبيد:

فَعَدَتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا

فجعله هو الخلف والأمام في اللفظ، وكما قالت الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعْتَ حَتَّى إِذَا ذَكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارٌ

فجعلها هي الإقبال والإدبار في اللفظ، وإنما الإقبال فعلها، [وزاد محمد بن صالح] (381): قال النابغة يحكي عن امرأة:

قَامَتْ تُبَكِّيه عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ دَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فقال: ذا (382).

الدراسة:

حق خبر المؤنث أن يكون مؤنثاً، وفي الآية الكريمة جاء الخبر مذكراً □ □ □ [الأعراف: ٥٦]، وللعلماء تأويلات عدة في ذلك بدأت بوجه واحد عند أبي عبيدة، والفرء، والطبري، والزجاج (383)، وبثلاثة أوجه عند الأخفش، وقطرب، والأنباري (384)، وبخمس أوجه عند ابن خالويه، والزمخشري، وابن السجري (385)، وبسبعة أوجه عند النحاس، والعكبري، وابن مالك (386)، وبسبعة أوجه عند الثعلبي (387)، حتى وصلت إلى أحد عشر وجهاً عند أبي حيان (388)، واثنى عشر وجهاً عند الإمام ابن القيم (389)، وثلاثة عشر وجهاً عند ابن هشام في رسالة خاصة صنفها في ذلك (390)، وخمس أوجه عند الشهاب الخفاجي، ولم يذكرها كلها (391)، والمشهور من هذه التأويلات ما يأتي:

1- الحمل على المعنى، وفُسِّرَتْ □ □ في الآية بعدة تفسيرات فهي بمعنى الثواب عند سعيد بن جبیر (392)، وبمعنى المطر عند الأخفش (393)، وأيده ابن هشام بما بعده من

قوله تعالى: "أ" □ □ □ □ □ □ □ □ [الأعراف: 57] فحمل عليه⁽³⁹⁴⁾، ونسب ابن خالويه هذا المعنى للفراء⁽³⁹⁵⁾، وهو خلاف المشهور عنه كما سيأتي، وذكر الواحدي أن الرحمة بمعنى الإنعام عند الأخفش⁽³⁹⁶⁾، وهي عند الزجاج بمعنى الغفران، وهذا قول النضر بن شميل كما ذكر أبو حيان، ونسب ابن خالويه هذا المعنى للأنباري، وهو خلاف ما ذكره الأنباري بأنه بمعنى الفضل، وذكر النحاس أن الرحمة والرُّحم واحد، وهي بمعنى العفو والغفران، وجعله أحسن ما قيل من تأويلات في الآية⁽³⁹⁷⁾، "وهذا نظير قول الزجاج إلا أنه أوفق؛ لأنه ذكر ما هو من لفظ الرحمة، فأراد أن (الرُّحم) في قوله تعالى: "أ" □ □ [الكهف: ٨١] بمعنى الرحمة، فقد وافقها لفظاً ومعنى، فحملت الرحمة عليه"⁽³⁹⁸⁾، والرحمة بمعنى الإحسان عند الجوهري⁽³⁹⁹⁾، والحمل على المعنى في تذكير المؤنث قد أبطله ابن هشام؛ لأنه إنما يقع في الشعر كما قال⁽⁴⁰⁰⁾، وهذا غير صحيح، بل الحمل على المعنى باب واسع في العربية ومن سماتها وخصائصها، وقد عقد ابن جني فصلاً عنونه بالحمل على المعنى، قال فيه "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوير معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك"⁽⁴⁰¹⁾، ونقل الطبري إنكار بعض أهل العربية تفسير الرحمة بالمطر؛ لأنه يلزم منه تذكير كل مؤنث على هذا التأويل⁽⁴⁰²⁾، وهذا غير لازم لعد أطرافه، بل هو مما يسوغ في الاستعمال، وفرق بين يسوغ في بعض الأحيان وبين ما يطرد على الدوام⁽⁴⁰³⁾، وعلى الرغم من إبطال ابن هشام للحمل على المعنى في تذكير المؤنث في الآية إلا أنه أيد تفسير الرحمة بالمطر كما سبق، وجعله وجهاً مستقلاً، وأورد عليه أربعة اعتراضات وأجاب عنها⁽⁴⁰⁴⁾.

2- تشبيه (فعليل) بمعنى (فاعل) بـ(فعليل) بمعنى (مفعول) المستوي فيه المذكر والمؤنث كجريح وخضيب، كما شبه هذا بذاك في الجمع ف قيل: أسير وأسراء، وقتيل وقتلاء، حملاً على رحيم ورُحماء، وعليم وغُلَماء، وهذا الوجه أشار إليه قطرب، ومثّل له الأخفش بقول العرب: ريح خريق، وملحفة جديدي، وشاة سديس، وذكره ابن جني والزمخشري⁽⁴⁰⁵⁾، وذكر ابن القيم أن هذا الوجه أقوى ما قيل في تذكير □ في الآية عند النحاة وعليه يعتمدون، وقد اعترض عليه بثلاثة اعتراضات⁽⁴⁰⁶⁾.

3- التذكير مع المؤنث المجازي، فالرحمة في الآية مؤنث مجازي لذا جاز التذكير في □، ذكر هذا الوجه قطرب، والأخفش، والزجاج، والجوهري⁽⁴⁰⁷⁾، والتذكير في هذا الوجه لا يعرفه يونس إلا في الشعر مع اتساعه، وهو لغة شاذة قليلة عند قطرب، وأجازه ابن كيسان في السعة، ولم يقصره على الشعر⁽⁴⁰⁸⁾، والجمهور على أن التذكير يجوز إذا أسند الفعل إلى ظاهر مؤنث مجازي، وأما إذا أسند إلى ضميره فلا بد

من التأنيث كقولك: الشمس طالعة، والشمس طلعت، ففرق بين حكم المؤنث المجازي الظاهري والمضمر (409).

4- القريب ظرف يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع، قاله الخليل وأبو عبيدة (410)، و□ في الآية عند الكسائي خَلْفَ من المكان، وذكر هذا الوجه قطرب كما في كلامه السابق، ويرى الفراء أن قريب إذا كان من قرب المسافة أو الزمن جاز تذكره وتأنيثه، وإذا كان من النسب والقربة فهو مؤنث (411)، ووافقه ابن السكيت، والسجستاني، والطبري، والأنباري، ونُسب قول الفراء لأبي عمرو بن العلاء (412)، وعلى هذا يكون التقدير في الآية: إن رحمة الله ذات مكان قريب، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار: إن رحمة الله مكان قريب، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه (413)، وأورد قطرب على هذا الوجه اعتراضا -كما سبق في كلامه- وهو أن جعل □ في الآية ظرفا يلزم منه أن يكون نصبا، ولم يُقرأ بذلك، وفيه مخالفة لرسم الكتاب، ولم أجد قراءة النصب فيما رجعت إليه، وبهذا أيضا خطأ الأخفش الأصغر القول بظرفية □ في الآية (414)، وأجاب قطرب عن هذا كما سبق في كلامه- بأنه من باب التوسع في الظرف، فيرفع القريب على سعة الكلام، ويُجعل القريب هو الرحمة في اللفظ، ونظر لذلك بقول لبيد:

فَعَدْتُ كِلَا الْفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا (415)

فجعله هو الخلف والأمام في اللفظ، وبقول الخنساء:

تَرْتَعُ مَا رَتَعَتْ حَتَّى إِذَا ذَكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ (416)

فجعلها هي الإقبال والإدبار في اللفظ، وإنما الإقبال فعلها، وردّ النحاس على الأخفش الأصغر بأن التوسع في الظرف قد أجاز له سببويه على بُعد مستشهادا عليه بقول لبيد السابق (417)، وإنما بُعد مثل هذا عند سببويه لأن الدنو أشدّ تمكينا في الظرف من البُعد، وإنما صار الدنو كذلك لأن الظروف موضوعة على القُرب، أو على أن يكون ابتداءها من قُرب، وللقُرب حدّ، والبُعد لا نهاية له ولا حدّ (418)، وغلّط الزجاج قول الفراء في التفريق بين قريب القُرب، وقريب القربة في التذكير والتأنيث بأن كل ما قُرب من مكان أو نَسب فهو جارٍ على ما يصيبه من التأنيث والتذكير (419)، وحكم ابن القيم وابن هشام على إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف بالضعف؛ لأن الأصل عدم الحذف، وتقديره في غاية البعد، فليس في اللفظ ما يدل على إرادة، موضع ولا مكان أصلا، والمعنى مع ترك المضاف أحسن من وجوده (420)، وحكم ابن جني وابن القيم وابن هشام على إقامة الصفة مقام الموصوف المحذوف بالضعف أيضا؛ لأنه ليس بمستحسن في القياس، وأكثر مأتاه في الشعر، وإنما يكون ذلك في الصفة الخاصة بموصوف بعينه، وغلب استعمالها مجردة عن الموصوف، وبدون ذلك يكون

تذكير صفة المؤنث مراعاة للموصوف المذكر المحذوف شاذ ينزّه عنه كتاب الله تعالى (421).

5- اكساب المضاف حكم المضاف إليه في التذكير، وذكر الثعلبي أن سيبويه قال: "لما أضاف المؤنث إلى المذكر أخرجه على مخرج التذكير" (422)، وعلّق الفارسي على هذا الوجه بقوله: "هذا التقدير والتأويل في القرآن بعيد كالفاسد، إنما يجوز هذا في ضرورة الشعر.... ولا يسوغ هذا في الكتاب" (423)، ووافقه ابن القيم، ويبيده قوله تعالى: ﴿آ □ □ □ [الشورى: 17] كما ذكر ابن هشام (424).

6- الاستغناء بأحد المذكورين عن الآخر؛ لكونه تبعاً له ومعنى من معانيه، فيكون التقدير في الآية: إن رحمة الله وهو قريب من المحسنين، فاستغني بـخبر المحذوف عن خبر الموجود، وسوّج ذلك ظهور المعنى، وذكر هذا الوجه ابن مالك، وجعله ابن القيم وجهاً حسناً "إذا كُسي تعبيراً أحسن من هذا، وهو مسلك لطيف المنزع، دقيق على الأفهام، وهو من أسرار القرآن.... لا تستهين بهذا المسلك، فإن له شأنًا، وهو متضمن لسر بديع من أسرار الكتاب، وما أظن صاحب هذا المسلك قصد هذا المعنى ولا ألمّ به، وإنما أراد أن الإخبار عن قربته تعالى من المحسنين كافٍ عن الإخبار عن قرب رحمته منهم، فهو مسلك سابع في الآية، وهو المختار، وهو من أليق ما قيل فيها" (425)، وأورد ابن هشام على هذا الوجه أنه قد يكون من باب القول بزيادة الأسماء، ولا يجوز ذلك عند البصريين، والأصل عدم الزيادة، وكما ترى فكل وجه من هذا الأوجه قد ضُغف أو أورد عليه اعتراض، وعلى هذا فلا يبعد أن يقال أن تذكير □ □ في الآية لمجموع أمور من الأمور التي قدّمناها كما يقول ابن هشام، "فلما كان المضاف يكتسب من المضاف إليه التذكير، وهي مقاربة للرّحم في اللفظ، وكانت الرحمة هنا بمعنى المطر، وكانت □ □ على صيغة (فعيل)، و(فعيل) بمعنى (فاعل) قد يُحمل على (فعيل) الذي بمعنى (مفعول) جاز التذكير، وليس هذا نقضاً لما قدّمناه؛ لأنه لا يلزم من انتفاء اعتبار شيء من هذه الأمور مستقلاً انتفاء اعتباره مع غيره" (426)، والله تعالى أعلم.

الموضع الثامن: عمل اسم الفاعل في معمله المقلوب.

والموضع التاسع: الفصل بين المتضايقين بالمفعول.

قال قطرب: "وقوله: □ □ □ □ □ □ [إبراهيم: 47] المعنى: مُخْلِيف رسله وعدّه، ولكن قدّم فصيره مضافاً إلى الوعد، فلو كان منونا (مُخْلِفاً وَعَدَهُ رُسُلُهُ) لكان حسناً، ولكن في ذلك مخالفة الكتاب، وإن قال: □ □ □ □ □ □ على: كان مُخْلِيف رسله وعدّه، فوجّه فيه بعض البُعد؛ لأنه يفرّق بين المضاف والمضاف إليه، وقد قالوا: هذا صوتٌ علّم الله أمرها (427)، ففرّق. وقال الشاعر على مثل القراءة:

ترى الثورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسُهُ
وسائرُهُ بادٍ إلى الشَّمْسِ أجمعُ

فَصِيرَ الظَّلَّ هُوَ الْمُدْخَلَ فِي الرَّأْسِ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى: مُدْخَلَ الرَّأْسِ فِي الظَّلِّ، وَقَالَ الرَّاجِزُ:

رُبَّ ابْنٍ عَمِّ لِسْلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكَرَى زَادِ الْكَسْلِ

فَاضَافَ إِلَى السَّاعَاتِ، وَالْمَعْنَى: طَبَّاحُ زَادِ الْكَسْلِ فِي سَاعَاتِ الْكَرَى، وَقَرِيبَ مِنْهُ مِمَّا قُلِبَ قَوْلُ زِيَادِ الْأَعْجَمِ:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا قَبْرًا بَمَرَوْ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

وَأِنَّمَا الْمَعْنَى: ضَمَّنَهُمَا الْقَبْرَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ ابْنِ الرُّقَيَاتِ:

أَسْلَمُوها فِي دِمَشْقَ كَمَا أَسْلَمْتُ وَحْشِيَّةً وَهَقَا

وَالْوَهَقُ الَّذِي أَسْلَمَهَا، فَكَأَنَّهُ لَمَّا أَسْلَمَهَا أَسْلَمْتُهُ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِكَ: كُسِبَتِ الْجَبَّةُ زِيَادًا، لَمَّا كُسِبَهَا وَخَالَطَهَا جاز أن يقال: كُسِبَتِ هِيَ، وَهَذَا الْمُضَافُ الَّذِي ذَكَرْنَا شَاذًا فِي الْكَلَامِ قَلِيلٌ، إِلَّا أَنَّهُ يَكْثُرُ فِي الشَّعْرِ لِمَوْضِعِ الْاضْطِرَارِ مِنَ الشَّاعِرِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الطَّرِمَاحِ:

يَطْفُنْ بِخُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَثَائِنِ

يُرِيدُ: مِنْ قَرَعِ الْكَثَائِنِ الْقِسِيِّ، فَعَلَى هَذَا □ □ □ أ □، وَلَيْسَ بِالسَّهْلِ، وَقَالَ الْأَعَشَى مِثْلَهُ:

إِلَّا غُلَالَةً أَوْ بُدَا هَمَّةً قَارِحَ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

فَفَرَّقَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِبْغَالِهِنَّ بَنَّا أَوَاخِرَ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

يُرِيدُ: كَأَنَّ أَصْوَاتَ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ، وَقَالَ الْآخَرُ:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا

[قال محمد بن صالح (428): (سَاتِيْدِمَا): اسم جبل ناحية الموصل]، وقالوا في كلامهم: قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنْ قَالَهُ، فَفَرَّقُوا أَيْضًا (429).

الدراسة:

جاء في كلام قطرب السابق ثلاث مسائل: المسألة الأولى: التقديم والتأخير أو ما يسمى بالقلب بين معمولي اسم الفاعل وما أشبه ذلك (430)، والمسألة الثانية: إعمال اسم الفاعل في هذا المقلوب، والمسألة الثالثة: الفصل بين المتضايقين بالمفعول، وما فيه وجه جاز في العربية غير مقروء به عنده هو في المسألة الثانية والثالثة، ففي المسألة الثانية بين قطرب أن اسم الفاعل في الآية لو جاء منونا لكان على (مُخْلَفًا وَعَدَهُ رُسُلُهُ)، بنصب (وعده) و(رسله) مفعولين لاسم الفاعل، ولم تأت قراءة في ذلك لمخالفة الكتاب، ولم أجدها فيما رجعت إليه، غير أنه وجه حسن في العربية كما قال؛ لأن الأصل في اسم الفاعل التنوين، فهو بمنزلة الفعل الناصب، يعمل عمله، وتكون الأسماء فيه منفصلة بلا إضافة، وإنما دخلت الإضافة عليه تخفيفًا، ولو كان الأصل

الإضافة لما نَوَّوا؛ لأنهم لا يزيدون على التخفيف فيثقلونه، ويخففون الثقل (431)، وهذا الوجه الجائز في الآية بتنوين اسم الفاعل ذكره الأخفش أيضاً، ولم يذكر له قراءة كقطرب (432).

وأما المسألة الثالثة في كلام قطرب السابق فقد ذكر أنه لو قيل في الآية: □ □ □ أ □ بنصب (وعده) وجر (رسله)، فالأصل: مُخْلِيفَ رَسِلِهِ وَعَدَهُ، فَقَدَّمَ أَحَدَ الْمَفْعُولِينَ عَلَى الْآخَرِ، وَفَصَلَ بِالَّذِي قَدَّمَهُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَفِيهِ بَعْضُ الْبَعْدِ عِنْدَ قُطْرِبَ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ قِرَاءَةٌ، وَلَا يَحْسُنُ هَذَا الْوَجْهَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ قِرَاءَةٌ أَبْضًا، وَقَرَنَ الْفَرَاءَ هَذَا الْقَوْلَ فِي الْآيَةِ بِقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ (433): □ □ □ أ □ قَتْلُ □ □ [الأنعام: 137]، وما ذُكِرَ قَوْلًا فِي آيَةٍ □ □ □ أ □ قَرَأَهُ قُرْبَى بْنُ أَيُّوبَ الشَّامِيِّ (434)، وَذَكَرَهَا بِلَا نِسْبَةٍ الطَّبْرِيِّ، وَالزَّجَّاجِ، وَالزَّمْخَشَرِيِّ، وَالْعَكْبَرِيِّ، وَالكَرْمَانِيِّ، وَنَسَبَهَا أَبُو حَيَّانَ لِفَرَقَةٍ، وَلِبَعْضِ السَّلَفِ (435)، وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ؛ لِأَنَّهُمَا كَالْجُزْءِ الْوَاحِدِ، إِذَا كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ أَوْ مَا هُوَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْمُضَافِ؛ لَوْقُوعِهِ مَوْقِعَ تَنْوِينِهِ، وَلَا يَفْصِلُ بَيْنَ أَجْزَاءِ الْاسْمِ الْوَاحِدِ (436)، وَاخْتَلَفَتْ آرَاءُ النُّحَاةِ فِي الْفَصْلِ بَيْنَ الْمُتَضَايِفِينَ عَلَى مَا يَأْتِي:

الأول: ذهب البصريون كسيبويه، والأخفش، والنحاس، والسيرافي، والفارسي، والرماني (437) وغيرهم إلى أنه لا يجوز الفصل بين المتضايفين إلا في الشعر والفاصل الظرف أو الجار والمجرور، وعُدَّ ذلك ضرورة حسنة (438)، ووافقهم الفراء وثعلب من الكوفيين (439).

وذكر ابن أبي الربيع أن الفواصل بين المتضايفين في الشعر عند سيبويه أربعة: الظرف، والمجرور، ولام الجر، والمعطوف، وزاد الأخفش الفصل في الشعر بمفعول المضاف، ووافقهم ثعلب (440)، وزاد المبرد الفصل في الشعر بالمصدر وما كان مثله من حشو الكلام (441)، وإنما كان الفصل بين المتضايفين بالظرف والمجرور في الشعر خاصة "لأن الضرورة سبب يقتضي جواز ما يضعف في الكلام، واشتماله على المعنى يقتضي الجواز، فلما اجتمع في الشعر هذان السببان جاز الفصل فيه" (442)، ولم يجز الفصل بغير الظرف والمجرور بين المتضايفين لا في كلام ولا في شعر "لأنه إذا ضعف في الظرف حتى لا يجوز إلا في الشعر، ثم انضاف ضعف آخر من جهة أنه ليس مشتملاً على المعنى امتنع؛ إذ ليس بعد الضعف إلا الامتناع" (443).

والثاني: الفصل بالظرف والمجرور وبغيرهما شاذ قليل في النثر، كثير ضرورة في الشعر، وإلى هذا ذهب قطرب كما في كلامه السابق، وذكر من النثر شاهدين للفصل بين المتضايفين بالقسم، وبالمعطوف، ومن الشعر ذكر شواهد للفصل بالمفعول، وبالمعطوف، وبالمجرور، وبالظرف، ونُسب هذا الرأي للكوفيين (444)، ونُقل عن يونس إجازة الفصل بين المتضايفين في الكلام بالظروف غير المستقبلة (445)، وروى

الكسائي عن العرب الفصل في النثر بالقسم في قولهم: هذا غلامٌ والله زيد⁽⁴⁴⁶⁾، كما زعم أن العرب تؤثر نصب المضاف إليه على التوهم إذا فصل بينه وبين المضاف اسم الفاعل بالمجرور، يتوهمون أنهم نَوْنُوا، فيقولون: هو ضاربٌ في غير شيء أخاه، وفي كلامهم هذا إثبات للفصل بين المتضايين بالمجرور في النثر، وأن بقاء الجر في المضاف إليه مع الفصل غير مقدّم قليل عندهم⁽⁴⁴⁷⁾، وذكر ابن ذكوان أن الكسائي سأله عن هذا الحرف وما بلغه من قراءتنا -يعني: قُتِلَ □ أ□□ [الأنعام: 137]- فرأيت أنه قد أعجبه، وترنّم بهذا البيت فيه:

تنفي يداها الحصى في كلّ هاجرة
 نفّي الدّراهم تنقاد الصيّاريّف⁽⁴⁴⁸⁾

هكذا أنشده⁽⁴⁴⁹⁾، ونقل عن الأخفش إجازة الفصل بين المتضايين في الكلام⁽⁴⁵⁰⁾، وممن يرى رأي قطرب السابق في الفصل بين المتضايين ابن جني الذي زاد من الفواصل في الشعر المنادى، و(إما)، والفصل عنده بالمفعول في السّعة صعب جداً، ومثّل له بقراءة ابن عامر لآية سورة الأنعام، ولم يعدّ جامع العلوم الفصل بالمفعول من الضرورة: "لأنه قد كثر عندهم ذلك، وأنشدوا فيه أبياتاً جمّة"⁽⁴⁵¹⁾، واشترط ابن خروف للفصل بالمفعول في النثر أو الشعر أن يكون المضاف مصدراً، وعليه قراءة ابن عامر قال: "وكثير من المتأخرين خطّوا القراءة حين لم يعرفوا وجهها"⁽⁴⁵²⁾، وذهب ابن عصفور، والرضي إلى ما ذهب إليه قطرب⁽⁴⁵³⁾.

والثالث: فصل ابن مالك القول في الفواصل بين المتضايين في النثر والشعر، وتبعه المتأخرون كأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن هشام، وناظر الجيش⁽⁴⁵⁴⁾، فذكر أن الفصل يكون جائزاً في الاختيار بظرف أو مجرور متعلق بالمضاف، أو بمفعول معمول للمضاف المصدر أو اسم الفاعل، أو بالقسم، والفصل بغير ذلك ضرورة خاصة بالشعر، كالظرف والمجرور غير المتعلق بالمضاف، وبمفعول غير معمول للمضاف، وبالفعل، وبالنعت، وبالفعل الملغى، ويرى الشاطبي أن ما ذكره ابن مالك في هذه الفواصل لم يكثر كثرة شائعة في الاستعمال، وله معارض من القياس؛ لذا توقفوا في القياس عليه، ووقفوه على محله؛ إذ كان المعارض له مقيساً، وبناء على ذلك فحكم الفصل قليل وعامته في الشعر، ولا يلتفت فيه إلى القياس⁽⁴⁵⁵⁾، وهذا ما أميل إليه في هذه المسألة.

وهنا تنبيهان نبّه عليهما البغدادي⁽⁴⁵⁶⁾، أحدهما أن الأنباري نسب جواز الفصل في الشعر بمفعول المضاف للكوفيين عامة، ولم يذكر من أجازته منهم⁽⁴⁵⁷⁾، ولم يجزه الفراء، وأجازته ثعلب كما سبق، والآخر أن السمين الحلبي وغيره نقلوا عن الأنباري في (الإنصاف) ما يؤيد قراءة ابن عامر لآية سورة الأنعام، وهذا النقل لا أصل له، وليس في كلام الأنباري ما يؤيد القراءة، بل هو طاعن فيها تبعاً للزمخشري وغيره⁽⁴⁵⁸⁾.

الموضع العاشر: رفع الوصف على النعت.

کما تقول: اُتانی، ر جل یمشی، مسر عا" (459).

تعالى: ﴿[الأنعام: 92، 155]، وقوله تعالى: ﴿

وَفَرَعَ يَغْشَى الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ

ولَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطْيِءِ الْكَوَاكِبِ (464)

الاستعمال وليس القياس قيس عليه، وبنيت عليه القواعد، ولتقديم الجملة على المفرد

في باب النعت سرّ يدركه مَنْ عُنِيَ بِنَتَبِّعِ لِسَانِ الْعَرَبِ، وَتَدَبَّرِ مَغَازِي كَلَامِهَا⁽⁴⁶⁹⁾، وَلَعَلَّ مِنْ ذَلِكَ فِي اجْتِمَاعِ نَعْتِ الْجُمْلَةِ وَنَعْتِ الْمَفْرَدِ فِي قِرَاءَةِ الرَّفْعِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: □ □ □ □ □ □ مُطْمَئِنُّونَ [الإسراء: 95] بَيَانِ صِفَاتِ الْمَنْعُوتِ بِالْجَمْعِ بَيْنَ نَعْتِ خَارِجِيٍّ، وَنَعْتِ دَاخِلِيٍّ شِعْوَرِيٍّ، وَكَانَ النِّعْتُ الْخَارِجِيُّ بِالْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ لِيَدُلَّ عَلَى التَّجَدُّدِ وَالْحُدُوثِ، وَالنِّعْتُ الدَّاخِلِيُّ بِالْمَفْرَدِ لِيَدُلَّ عَلَى الثَّبُوتِ وَالِاسْتِقْرَارِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ⁽⁴⁷⁰⁾.

الموضع الحادي عشر: رفع المضارع في جواب الطلب.

قال قطرب عند قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ أَفْجَاوْنًا مِمَّنْ خَلَقَ﴾ [مريم: ٢٥]: "ولم تحفظ القراءة مرفوعة ولا منصوبة، ولكنه على معنى الجذع ليس بالسهل، لأنك تجعله واجبا، وهو لم يَجِبْ، ويصير كقولك: وهزِّي إليك جذع النخلة سَقَطَ عليك رطبا، يريد: يسقطُ، وهذا ضعيف، ولو قُرئ...." (471).

الدراسة:

يجزم الفعل في جواب الطلب لتعليقه به؛ لأن ما فيه معنى الطلب يقتضي الجزاء، فيكون بمنزلة الجزاء في الشرط وجوابه، فإن لم يقصد الجزاء رُفِعَ الفعل؛ لأنه بطل فيه تعليقه بالطلب، ويجوز الجواب بالفاء على الصّرف عن الإِشراك في الفعل إلى الدلالة على أنه مسبّب الفعل؛ لوقوعه من أجل الأول⁽⁴⁷²⁾، والقراءة المشهورة في قوله تعالى: □ □ □ □ [مريم: ٢٥] بجزم □ جواباً للطلب الأمر في □، وقد ذكر قطرب أن القراءة بالرفع أو النصب في □ غير محفوظة، ولم يكتمل كلامه عن الجائز في العربية ولم يقرأ به عنده للخرم في نسخة الكتاب المخطوط، وقراءة الرفع ذكرها الزجاج إذ يقول: "ويجوز (تُسَاقِطُ عَلَيْكَ)، و(تُسَاقِطُ)، و(يَسَاقِطُ) بالرفع، ويروى عن البراء بن عازب"⁽⁴⁷³⁾، وقرأ أبو نَهِيك: تُسَقِطُ بضم التاء وإسقاط الألف، وكأنه وجّه معنى الكلام إلى: تُسَقِطُ النخلة عليكِ رُطْبًا جَنِيًّا⁽⁴⁷⁴⁾، ونسبها الهذلي لابن أبي عبة أيضاً⁽⁴⁷⁵⁾، وروى عن ابن أبي عبة أنه قرأ: أَّا □ بفتح التاء ورفع الطاء من غير ألف، على وزن (تَنَقَّبُ)⁽⁴⁷⁶⁾.

ورفع الفعل بعد الطلب على أحد أربعة أوجه⁽⁴⁷⁷⁾، وهي: الرفع على الابتداء والاستئناف، كقولك: لا تضرب زيدا يضربُكَ، أو على الصفة إن كان قبله ما يصح وصفه به، كقوله تعالى: أُمَّ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [مريم: 5، 6]، أو على الحال إن كان قبله معرفة، كقوله تعالى: أُمَّ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □ [الأنعام: 91]، أو على تقدير (أَنْ) قبل المضارع ثم تُحذف ويرفع الفعل، كقولهم: مَرُّهُ يَحْفِرُهَا، وهذا في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، وقد جاء في الشعر، كقول طرفة:

أَلَا يُهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِي (478)

والرفع في قوله تعالى: □ يصلح أن يكون على الابتداء والقطع بمعنى: هي تسقط عليك رطباً جنياً، أو على الحال بمعنى: ساقطة عليك رطباً جنياً، والفرق بين الرفع والجزم أن الرفع يوجب لزوم الأمر في حال دون حال، والجزم يوجب لزومه في كل حال؛ لذا ذكر قطرب أن جزم الفعل على معنى الجذع ليس بالسهل؛ لأنه يوجب وليس بواجب، وأما قراءة النصب فقد ذكرها الكرمانى عن ابن أبي عبلة أيضاً تُسْقَطُ بغير ألف وبثلاث فتحات⁽⁴⁷⁹⁾، والنصب على إضمار (أن) في غير مواضع إضمارها، وهو خبيث عند قطرب، ومنه ما حكى له في قول طرفة: أحضر الوغى، وقول العرب: نحن أشغل من نجلس هنا، وأريد أكرمك، وأخشى تلومني، وعجبت من يبيعها⁽⁴⁸⁰⁾، ومنه أيضاً: خذ اللص قبل يأخذك، ومُرّه يحفرها، وجاءت بذلك قراءات شاذة، وأشعار معدودة، والجمهور على أن النصب بـ(أن) مضمرة في غير مواضع إضمارها نادر لا يقاس عليه؛ لأنها حرف مختص بالعمل في الفعل، كحرف الجر وحرف الجزم في الاختصاص، فلا يجوز حذفه⁽⁴⁸¹⁾.

الخاتمة

وفي نهاية البحث نتلخص أهم النتائج والتوصيات فيما يأتي:

- 1- يعد قطرب من المهتمين بالقراءات القرآنية، وكتابه معاني القرآن وتفسيره مشكل إعرابه حافل بالقراءات المتواترة والشاذة، وهو من مصادر من ألف بعده في القراءات كابن جني في المحتسب.
- 2- حرص قطرب على عدم مخالفة القراءة لرسم الكتاب، وقد نصّ على أن القراءة سنة متبعة، لا تُقرأ إلا بما أثر عن العلماء، والكتاب متبع؛ ولذا حكم على كثير مما لم يقرأ به عنده وجاز في العربية بمخالفته للكتاب.
- 2- تنوعت عبارات قطرب فيما جاز في العربية ولم يقرأ به عنده، ومنها: لا نعلمه قرئ بها، لا يقرأ به، لا تستحسن في قراءة ولا كلام، لا نعلم أحداً قرأ به.
- 3- مما لم يقرأ به عند قطرب وجاز في العربية قد قرئ به في الشواذ في اثني عشر موضعاً، وذلك راجع إلى أن القراءة لم تبلغه، ومعلوم أن تدوين القراءات كان متأخراً عن عصره.
- 4- مما لم يقرأ به عند قطرب وجاز في العربية ولم أجده قراءة -فيما رجعت إليه- خمسة مواضع، هي: (فَعَلَ) معتل اللام بالياء، ترجيح جواب الشرط على جواب القسم المتقدم، نصب المفعول الثاني لـ(وَعَدَ)، نصب (قريب) على الظرفية المكانية، عمل اسم الفاعل في معموله المقلوب.
- 5- الأوجه الجائزة في العربية التي ذكرها قطرب جاءت في فنون العربية المختلفة من تعدد اللغات، والإبدال اللغوي، والإدغام، الإتياع الحركي، والأوجه الإعرابية، والأحكام النحوية.
- 6- الأوجه الجائزة في العربية التي ذكرها قطرب مبنية على الاتساع في العربية من الحمل على المعنى وسعة الكلام، وتعدد اللغات والأوجه الإعرابية.
- 7- كان من منهج قطرب في ذكره للأوجه الجائزة في العربية:

- أ- الاستشهاد بالشواهد القرآنية والشعرية.
 - ب- اهتمامه بذكر اللغات ونسبتها للقبائل.
 - ج- عنايته بالنظير من الأحكام والشواهد الشعرية.
 - د- توجيه الأوجه الإعرابية الجائزة.
 - هـ- إصدار الأحكام اللغوية والنحوية على عدد من الأوجه الجائزة في العربية ومنها: شاذ، قليل، فيه بعض البعد، يكثر في الشعر لموضع الاضطراب في الشعر، سهل، ليس بالسهل، لا بأس به، لا يستحسن.
 - 8- يعد قطرب من أعيان المدرسة البصرية، وتتلذد لشيخين وعلمين كبيرين من أصحاب المذهب البصري وهما: سيبويه ويونس، وله آراء وافقت مذهب الكوفيين ومنها: جعل (قريب) ظرف مكان في قوله تعالى: □ □ □ □ [الأعراف: ٥٦]، وإجراء (وَعَدَ) مجرى (قال).
 - 9- من آراء قطرب جواز إدغام تاء (تتفعّل) قبل ساكن غير حروف المدّ واللين. هذا ولا زال في كتاب معاني القرآن لقطرب مزيد من موضوعات البحث التي أوصي الباحثين بالالتفات إليها ودراستها، مثل آراء شيخه يونس بن حبيب، وتوجيه القراءات، والحمل على المعنى، ولغات القرآن، والفكر النحوي عند قطرب، وغيرها من الموضوعات الأخرى، والله الموفق.
- الهوامش**

- (1) انظر تاريخ بغداد 392/14.
- (2) مجلد 13، عدد 2.
- (3) مجلد 28، عدد 2.
- (4) مجلد 28، عدد 4.
- (5) عدد 25، جزء 12.
- (6) مجلد 53، عدد 1.
- (7) ذكر محقق كتاب معاني القرآن لقطرب أن أبا بكر العبيدي يموت بن المزرع المتوفي عام 304هـ أحد راويي نسخة كتاب قطرب من طريق أبي الحسن الدمشقي المتوفي عام 306هـ، وروى العبيدي من الكتاب نصفه الأول، من سورة الفاتحة إلى سورة مريم عن قطرب نفسه، انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 303-306.
- (8) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 19/1 و20 و56.
- (9) انظر خلاف النحاة في (إيالك) في الإغفال 76/1، سر صناعة الإعراب 312/1، الإنصاف في مسائل الخلاف 695/2.
- (10) انظر إعراب القرآن للنحاس 19/1، المحتسب 39/1، غرائب القراءات لابن مهران: 91 (رسالة دكتوراه)، المغني في القراءات للدهان 364/1، البحر المحيط 108/1 وفيه (عن أبيه).
- (11) انظر المحتسب 40/1، إعراب القراءات الشواذ 93/1، التبيان في إعراب القرآن 7/1.
- (12) انظر المحتسب 40/1، سر صناعة الإعراب 656/2.
- (13) جاء المعنى عند الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 48/1: "إيالك نطيع الطاعة التي نخضع معها"، وما ذكره ابن جني عن الزجاج في سر صناعة الإعراب 1/314 و2/656، المحتسب 40/1.
- (14) انظر المحتسب 40/1 و41، إعراب القراءات الشواذ 93/1.
- (15) انظر سر صناعة الإعراب 552/2.
- (16) انظر ديوان أمية بن أبي الصلت: 135.

- (17) انظر المحتسب 288/2.
- (18) انظر إعراب القرآن للنحاس 19/1 (الفضل الرقاشي)، المحتسب 39/1 (الفضل الرقاشي)، مختصر في شواذ القرآن: 9 (الفضل الرقاشي)، شواذ القراءات: 42 (أبو رزين، وفضل الرقاشي)، المغني في القراءات للدهان 364/1 (فضل الرقاشي)، البحر المحيط 108/1 (علي)، والفضل الرقاشي).
- (19) انظر غرائب القراءات لابن مهران: 90 (رسالة دكتوراه).
- (20) إعراب القراءات الشواذ 94/1، التبيان في إعراب القرآن 6/1.
- (21) انظر شواذ القراءات: 42، المغني في القراءات للدهان 364/1.
- (22) انظر إعراب القراءات الشواذ 93/1.
- (23) انظر إعراب القراءات الشواذ 95/1.
- (24) انظر تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج: 32 برواية (إياك) ولا شاهد فيها، سر صناعة الإعراب 522/2 و 705، الإفصاح للفرقي: 377 (وقدم فيه الشطر الثاني على الأول).
- (25) جاء البيت بكسر هاء (هَيَّاكَ) في كتاب القلب والإبدال لابن السكيت: 25 (مطبوع في كتاب الكنز اللغوي في اللسن العربي، والبيت غير موجود في طبعة مجمع اللغة العربية لكتاب الإبدال)، ليس في كلام العرب: 367، وفتح هاء (هَيَّاكَ) في سر صناعة الإعراب 552/2.
- (26) انظر سر صناعة الإعراب 552/2، المنصف 254/2.
- (27) انظر ما ذكره الأخفش في معاني القرآن 18/1، وما ذكره ابن السكيت في كتاب القلب والإبدال: 25، وما ذكره الزجاج في تفسير أسماء الله الحسنى: 32، وما ذكره ابن جني في المحتسب 39/1 والمنصف 254/2.
- (28) انظر كتاب القلب والإبدال لابن السكيت: 25.
- (29) انظر غرائب القراءات لابن مهران: 91 (رسالة دكتوراه)، وجاءت قراءة أبي السوار الغنوي بكسر هاء (هَيَّاكَ) في مختصر في شواذ القرآن: 9، شواذ القراءات: 42، المغني في القراءات للدهان 365/1، وفتح هاء (هَيَّاكَ) في البحر المحيط 108/1.
- (30) انظر إعراب القراءات الشواذ 94/1.
- (31) انظر غرائب القراءات لابن مهران (رسالة دكتوراه): 92 وفيه: "قال أبو حاتم: وروي عن بعض الأشعرين: وَيَّاكَ"، بفتح الواو وتخفيف الياء، شواذ القراءات: 42 وفيه: "وعن بعض الأشعرين {ويَّاكَ} نعيد، ويَّاكَ نستعين {،} بالواو وكسرة وفتحة"، المغني في القراءات للدهان 364/1 وفيه: "وقرئ أيضا لبعض الأشعرين {ويَّاكَ} نعيد {بالواو مكان الهمزة، وتشديد الياء، وبالفتح والكسر كلاهما".
- (32) غرائب القراءات لابن مهران: 92 (رسالة دكتوراه).
- (33) البحر المحيط 110/1.
- (34) انظر إعراب القراءات الشواذ 95/1.
- (35) انظر البحر المحيط 110/1.
- (36) الكشف والبيان عن تفسير القرآن 428/2.
- (37) انظر المغني في القراءات للدهان 365/1.
- (38) انظر المغني في القراءات للدهان 365/1.
- (39) انظر غرائب القراءات لابن مهران: 91 (رسالة دكتوراه)، المغني في القراءات للدهان 365/1 (عبد الله).
- (40) ضبطت الغين بالكسر، ولعل الصواب فتحها بدليل النص الثاني عن قطرب، وذكره للغة كسر العين أو لا.
- (41) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 133/1.
- (42) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 199/2.
- (43) انظر دقائق التصريف: 44، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 157/1، فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال: 182.
- (44) انظر نقل أبي زيد عن الكلابيين في البارع في اللغة: 388، وعن أبي زيد فقط في المخصص 103/1.
- (45) انظر لغات القرآن للفراء: 13.

- (46) كلمة (فاسم) ساقطة من معاني القرآن وإعرابه المطبوع، وهي في التفسير البسيط والتوثيق سيأتي.
- (47) معاني القرآن وإعرابه للزجاج/83، وانظر إعراب القرآن للنحاس/29، تهذيب اللغة (غشا) 145/8، التفسير البسيط/117/2.
- (48) الحجة للقراء السبعة/300/1.
- (49) انظر الدر المصون/116/1، وليس لقلب الواو ياء هنا علة صرفية قياسية، وفُسر ذلك بالحمل على النظير، انظر المسائل الشيرازيات/140/1، المقتصد في شرح التكملة/1551/2، الممتع الكبير في التصريف: 345.
- (50) انظر البارع في اللغة: 389.
- (51) انظر الحجة للقراء السبعة/301/1.
- (52) انظر لغات القرآن: 13، وهي كذلك في إعراب القرآن للنحاس/98/4، المحرر الوجيز/87/5، البحر المحيط/263/23.
- (53) انظر الكشف/53/1، المحرر الوجيز/89/1، شمس العلوم/954/8، إعراب القراءات الشواذ/118/1، تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع/235/1.
- (54) انظر إعراب القرآن للنحاس/98/4، مختصر في شواذ القرآن: 139، شواذ القراءات: 434، المحرر الوجيز/87/5، البحر المحيط/263/23.
- (55) انظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن/97/3.
- (56) انظر مختصر في شواذ القرآن: 10، شواذ القراءات: 49.
- (57) انظر إعراب القرآن للنحاس/29/1، الهداية إلى بلوغ النهاية/149/1، شواذ القراءات: 49، المحرر الوجيز/89/1، الجامع لأحكام القرآن/191/1.
- (58) انظر المحرر الوجيز/89/1، البحر المحيط/263/23.
- (59) انظر الحجة للقراء السبعة/301/1.
- (60) انظر البارع في اللغة: 388، ولا يُدرى من هو أبو ليبيد؟.
- (61) انظر المخصص/103/1.
- (62) انظر لغات القرآن: 13، وهي كذلك في إعراب القرآن للنحاس/98/4، المحرر الوجيز/87/5، البحر المحيط/263/23.
- (63) انظر الكشف/53/1، إعراب القراءات الشواذ/118/1، تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع/235/1.
- (64) انظر البحر المحيط/263/23.
- (65) انظر إعراب القرآن للنحاس/29/1، مختصر في شواذ القرآن: 10، الكشف والبيان عن تفسير القرآن/96/3، الهداية إلى بلوغ النهاية/149/1، شمس العلوم/954/8، شواذ القراءات: 49 و434، المحرر الوجيز/89/1 و87/5، الشوارد للصغاني: 2، الجامع لأحكام القرآن/191/1، البحر المحيط/222/1 و263/23.
- (66) انظر الشوارد للصغاني: 2، شواذ القراءات: 49، البحر المحيط/222/1.
- (67) انظر إعراب القرآن للنحاس/98/4، المحرر الوجيز/87/5، البحر المحيط/263/23.
- (68) انظر الشوارد للصغاني: 2.
- (69) انظر شواذ القراءات: 49.
- (70) انظر نقل ابن الأعرابي في البارع في اللغة: 388، ونقل ابن السكيت في المخصص/103/1، ونقل ابن كيسان في إعراب القرآن للنحاس/29/1 و98/4، وانظر هذه اللغة في الصحاح (غشا) 446/6، كتاب الإبانة في اللغة/610/3.
- (71) انظر الكشف/53/1 و291/4، إعراب القراءات الشواذ/118/1، البحر المحيط/222/1.
- (72) انظر مختصر في شواذ القرآن: 139، شواذ القراءات: 434، المحرر الوجيز/87/5، البحر المحيط/263/23.
- (73) انظر شواذ القراءات: 50، البحر المحيط/222/1.
- (74) انظر نقل ابن الأعرابي في البارع في اللغة: 388، ونقل ابن السكيت في المخصص/103/1، ونقل ابن كيسان في إعراب القرآن للنحاس/29/1 و98/4، وانظر هذه اللغة في تهذيب اللغة (غشا) 145/8، الصحاح (غشا) 446/6، كتاب الإبانة في اللغة/610/3.

- (75) انظر تهذيب اللغة (غشا) 145/8، الكشف 53/1 و 291/4، إعراب القراءات الشواذ 118/1، تفسير القرآن الكريم لابن أبي الربيع 235/1.
- (76) جاءت كذلك في مختصر شواذ القرآن: 10، شواذ القراءات: 49.
- (77) انظر جامع البيان عن تأويل أي القرآن 94/21.
- (78) انظر الجامع لأحكام القرآن 191/1.
- (79) انظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن 33/24، الكشف عن وجوه القراءات السبع 269/2، الكامل في القراءات 1296/2، معالم التنزيل 187/4، المحرر الوجيز 87/5، الجامع لأحكام القرآن 196/16،
- (80) انظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن 33/24.
- (81) انظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن 97/3.
- (82) انظر شواذ القراءات: 49، البحر المحيط 222/1.
- (83) انظر إعراب القرآن للنحاس 29/1، الكامل في القراءات: 1296/2، الهداية إلى بلوغ النهاية 149/1، البحر المحيط 263/23.
- (84) انظر الكامل في القراءات: 1296/2، البحر المحيط 263/23.
- (85) انظر الكامل في القراءات: 1296/2.
- (86) انظر مختصر في شواذ القرآن: 50.
- (87) انظر مختصر شواذ القرآن: 10.
- (88) انظر المقتضب 172/2، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 84/1، إعراب القرآن للنحاس 29/1، تهذيب اللغة (غشا) 145/8.
- (89) انظر نقل ابن الأعرابي في البارع في اللغة: 388، ونقل ابن السكيت في المخصص 103/1، ونقل ابن كيسان في إعراب القرآن للنحاس 29/1 و 98/4، وانظر هذه اللغة في الصحاح (غشا) 446/6، كتاب الإبانة في اللغة 610/3.
- (90) انظر شواذ القراءات: 50، البحر المحيط 223/1.
- (91) انظر إعراب القراءات الشواذ 188/1.
- (92) انظر المحرر الوجيز 89/1، البحر المحيط 222/1.
- (93) انظر لسان العرب (غشا) 126/15.
- (94) انظر الصحاح (غشا) 447/6، المصباح المنير (غشي): 170.
- (95) انظر تهذيب اللغة (غشا) 145/8، الصحاح (غشا) 446/6.
- (96) انظر لسان العرب (غشا) 126/15.
- (97) انظر إعراب القرآن للنحاس 29/1 و 98/4، تهذيب اللغة (غشا) 145/8، التفسير البسيط 172/2، شمس العلوم 954/8، كتاب الإبانة في اللغة 609/3، المحرر الوجيز 89/1.
- (98) انظر حكاية الفراء وقول ابن كيسان في إعراب القرآن للنحاس 29/1، الجامع لأحكام القرآن 191/1.
- (99) انظر الحكم على فتح غين (غشوة) بالأفصح في كتاب الإبانة في اللغة 610/3، وما ذكره الطبري في جامع البيان عن تأويل أي القرآن 94/21.
- (100) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 119/1.
- (101) انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 119/1، 509/2.
- (102) انظر الكتاب 476/4، معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 254/2، معاني القرآن للأخفش 112/1، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 450/5، التعليقة على كتاب سيبويه 203/5، الإنصاف في مسائل الخلاف 648/2، جواهر القرآن 1456/3، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 290/3.
- (103) انظر رأي الفراء في معاني القرآن 284/1، ورأي هشام الضرير في شرح القصائد السبع الطوال: 143، تسهيل الفوائد: 324، أوضح المسالك 410/4.
- (104) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 648/2.
- (105) انظر الخصائص 227/2 و 230.
- (106) الكتاب 440/4، وانظر أيضا 437/4 وما بعدها.
- (107) انظر الأصول في النحو 411/3، إعراب القرآن للنحاس 251/4، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 402/5.

- (108) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 476/5، الحجة للقراء السبعة 377/6.
- (109) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 476/5، الممتع الكبير في التصريف: 456، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 290/3، ارتشاف الضرب 339/1.
- (110) انظر الكشف عن وجوه القراءات 314/1، التبصرة للخياط: 188، الإقناع لابن الباذش 306/1، البحر المحيط 454/6، النشر في القراءات العشر 1637/5، ناءات البزي المفهوم والحقيقة الصوتية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأدب، 2011م.
- (111) انظر الكشف عن وجوه القراءات 315/1.
- (112) انظر ما ذكره النحاس في إعراب القرآن 151/5، وما ذكره العكبري في التبيان في إعراب القرآن 1291/2.
- (113) انظر الكشف عن وجوه القراءات 315/1، الممتع الكبير في التصريف: 456، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 291/3.
- (114) البحر المحيط 455/6.
- (115) انظر النشر في القراءات العشر 1638/5 و 1639.
- (116) انظر الكتاب 476/4، المقتضب 243/1، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 476/5.
- (117) انظر شرح كتاب سيبويه للرماني 3805/8، الممتع الكبير في التصريف: 406، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 291/3، المقاصد الشافية 456/9.
- (118) انظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية 2185/4، ورأي ابنه في شرح الألفية: 871.
- (119) أوضح المسالك 410/4.
- (120) إيجاز التعريف: 201، وانظر التصريح بمضمون التوضيح 483/5 وفيه نقل عن الحوفي لتصحيح ابن مالك للمسألة.
- (121) ضبطت (فعل) في معاني القرآن ومشكل إعرابه، ولعل الصواب ما ضبطته.
- (122) وفي واحد وأربعين آية من القرآن الكريم أيضا.
- (123) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 350/2.
- (124) انظر الكتاب 101/4، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 477/4، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 40/1.
- (125) انظر كتاب العين 52/1.
- (126) انظر لغات القرآن: 5 و 43، تصحيح الفصح لابن درستويه: 34.
- (127) انظر الكتاب 433/4.
- (128) انظر المقتضب 192/1 و 140/2، الأصول في النحو 400/3، الإدغام الكبير: 110، الإقناع في القراءات السبع 171/1.
- (129) انظر موافقة سيبويه في سر صناعة الأعراب 60/1، وموافقة الخليل في 128/2 منه.
- (130) انظر موافقة الخليل في النشر في القراءات العشر 530/3، وموافقة سيبويه في التمهيد في علم التجويد: 105.
- (131) انظر الكتاب 107/4، المقتضب 140/2، الأصول في النحو 104/3، المسائل الحلييات: 126، الخصائص 336/2، شرح التسهيل 6/3، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 40/1.
- (132) انظر الكتاب 108/4، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 484/4، المخصص 331/4.
- (133) انظر الكتاب 108/4.
- (134) انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 351/2.
- (135) انظر لغات القرآن: 5.
- (136) انظر الكتاب 108/4، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 484/4، المخصص 331/4، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 40/1.
- (137) انظر مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: 184 و 185.
- (138) انظر الخصائص 143/2.
- (139) انظر كتاب العين (شهد) 398/3 و (بأس) 317/7، ونقلت عن الليث في تهذيب اللغة (شهد) 49/6.
- (140) انظر الحجة للقراء السبعة 398/2.

- (141) انظر الكتاب/4/107.
- (142) انظر لغات القرآن: 5، قيس وربيعه، وفي: 125، بعض بني تميم.
- (143) انظر الصاحب: 34.
- (144) انظر المنصف/35/1، الخصائص/2/154.
- (145) انظر تاج العروس(ذهب)/454/2، ولم أجده في مظهره في تهذيب اللغة.
- (146) انظر الخصائص/2/143.
- (147) جاءت اللغة منسوبة في كتاب العين(بأس)/7/317، وبلا نسبة في(شهد)/3/398، ونقلت بلا نسبة في تهذيب اللغة عن الليث (شهد)/6/49، وذكرها الصحاري منسوبة في كتاب الإبانة في اللغة/1/453 و/3/481.
- (148) ذكر محقق كتاب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/2/350 أن قول قطرب هذا روي بالإسناد في الجامع لأخلاق الراوي والسماع/2/196، وتماهه: "ولا نقرأ بما يجوز في العربية دون الأثر".
- (149) انظر كتاب العين(بأس)/7/317، كتاب الإبانة في اللغة/1/453.
- (150) انظر تهذيب اللغة(بأس)/13/73(ابن كثير، وشبل، وأهل مكة)، إعراب القرآن للنحاس/2/158(أهل مكة)، شواذ القراءات: 197(شبل)، المحرر الوجيز/2/469(أهل مكة)، البحر المحيط/13/332(أهل مكة)، تاج العروس (بأس)/15/433(ابن كثير، وشبل، وأهل مكة).
- (151) انظر المحتسب/1/267، وكذا في شواذ القراءات: 197.
- (152) انظر شواذ القراءات: 197.
- (153) انظر المحتسب/1/267، التبيين في إعراب القرآن/1/601.
- (154) انظر المحرر الوجيز/2/470، ونقل ذلك أبو حيان في البحر المحيط/13/329.
- (155) انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/1/187.
- (156) كتاب السبعة في القراءات: 190 و234.
- (157) انظر ديوان عدي بن زيد: 43، الشعر والشعراء/1/191، والرواية فيها (زَعَل) ولا شاهد فيها، وذكر ابن قتيبة أن صدر البيت سبق إليه طرفة بن العبد وأخذه عدي بن زيد وليبد بن ربيعة.
- (158) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي/1/42، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: 184.
- (159) انظر الكتاب/3/251، المخصص/5/159، التذييل والتكميل/10/81.
- (160) انظر الكتاب/4/116، شرح شافية ابن الحاجب للرضي/1/42، شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترأبادي/208/1، مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط/1/184.
- (161) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي/4/484، شرح التسهيل/3/6، التذييل والتكميل/10/79.
- (162) انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/2/351.
- (163) انظر الكتاب/4/116، وهذه رواية سيبويه شاهدها على هذه اللغة، والرواية في شعر الأخطل: 248 وشرح التسهيل/3/6 وشرح الكافية الشافية/2/1101 (شهد) بفتح الفاء، ولا شاهد فيها على هذه اللغة، وتكون شاهدها على اللغة التي قبلها (فَعَل).
- (164) التذييل والتكميل/10/80.
- (165) انظر تمهيد القواعد/5/2532.
- (166) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/2/744.
- (167) انظر كتاب العين(قرطس)/5/250، رسالة الخط والقلم المنسوبة لابن قتيبة: 13، الغريبين لأبي عبيد/5/1529، العباب الزاخر، حرف السين:(قرطس): 347، المحكم(قرطس)/6/611، البحر المحيط/11/411، الكليات: 737، تفسير التحرير والتلوين/7/141(وعلق على مقولة: لا يقال قرطاس إلا لما كان مكتوباً، وإلا سمي طرساً، بأنه لم يصح).
- (168) الكتاب/4/304.
- (169) انظر ما ذكره الجواليقي في المعرب: 529، وما ذكره الصحاري في كتاب الإبانة في اللغة/4/63، وما ذكره أبو حيان في البحر المحيط/11/411.
- (170) شرح الرضي على كافية ابن الحاجب/1/17.
- (171) تكملة المعاجم العربية/8/233.
- (172) المعرب: 529.

- (173) انظر المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم 4/1770 و 1771.
- (174) انظر زاد المسير 11/2، شرح شافية ابن الحاجب للرضي 17/1، شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاسترأبادي 182/1، الكناش 382/1، البحر المحيط 411/11، الدر المصون 543/4، المصباح المنير (قرطس) 565/1.
- (175) ديوان طرفة بن العبد بشرح الشنتمري: 37.
- (176) ليس في ديوانه، وهو في شمس العلوم 5448/8 (بلا نسبة)، وجاء منسوباً لزهير في النكت والعيون (تفسير الماوردي 95/2، البحر المحيط 411/11).
- (177) انظر سر صناعة الإعراب 181/1.
- (178) الخصائص 232/1.
- (179) انظر شرح المفصل 219/6.
- (180) الكتاب 295/4.
- (181) انظر ما ذكره الفراء في لغات القرآن: 80، وما ذكره ابن قتيبة في رسالة الخط والقلم المنسوبة له: 25، وما ذكره الزبيدي في كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية: 33، وما ذكره النحاس في إعراب القرآن 57/2 وصناعة الكتاب: 108، وما ذكره الجوهري في الصحاح (قرطس) 962/3، وما ذكره ابن سيده في المحكم (قرطس) 611/6، وما ذكره ابن القطاع في أبنية الأسماء والأفعال والمصادر: 301، وما ذكره الزمخشري في الفائق 181/3، وما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل 21/1، وما ذكره ابن عصفور في الممتع الكبير: 106، وما ذكره أبو حيان في ارتشاف الضرب 130/1، وما ذكره الفيروز أبادي في القاموس المحيط (قرطس) 565/1.
- (182) انظر جمهرة اللغة 3/1275، وفي 3/1276، نقلاً عن قوم من العرب.
- (183) انظر رأي الفارابي في ديوان الأدب (باب فُعال) 62/2، ورأي ابن الحاجب في الشافية في علم التصريف: 8، ورأي ركن الدين الاسترأبادي في شرحه لشافية ابن الحاجب 182/1، ورأي أبي الفداء في الكناش 381/1، ورأي الجاربردي في شرحه لشافية ابن الحاجب في مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط: 154 و 156، ورأي الشريف الجرجاني في التعريفات: 180.
- (184) شرح شافية ابن الحاجب للرضي 17/1.
- (185) انظر مختصر في شواذ القرآن: 42، العباب الزاخر، حرف السين، (قرطس): 347، تاج العروس (قرطس) 365/16.
- (186) انظر شواذ القراءات: 164، زاد المسير 11/2.
- (187) انظر زاد المسير 11/2.
- (188) انظر إعراب القراءات الشواذ 468/1.
- (189) انظر رسالة الملا نكة: 246، وأبو ملك لا يُعرف من هو؟ ولعله أبو مالك عمرو بن كركرة كما ذكر المحقق.
- (190) انظر الكتاب 295/4 و 304.
- (191) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 171/4، شرح المفصل 219/6.
- (192) انظر المسائل الحلييات: 367، سفر السعادة 65/1.
- (193) الكتاب 294/4.
- (194) انظر ما ذكره الفراء في تهذيب اللغة (خزعل) 3/176 و (قسطل) 10/230، الصحاح (خزعل) 4/1683.
- (195) انظر ما ذكره أبو عمرو الشيباني في كتاب الجيم 3/111، وما ذكره ثعلب في الصحاح (خزعل) 4/1684 و (قهر) 2/801.
- (196) انظر الصحاح (خزعل) 4/1684.
- (197) انظر القاموس المحيط (خزعل) 1/992.
- (198) انظر شرح شافية ابن الحاجب 182/1.
- (199) انظر حكاية اللحياني في المحكم (قرطس) 611/6، لسان العرب (قرطس) 6/172، تاج العروس (قرطس) 366/16.
- (200) انظر رسالة الخط والقلم المنسوبة لابن قتيبة: 25، القاموس المحيط (قرطس) 565/1.

- (201) انظر حكاية أبي زيد في النواذر في اللغة: 480، وحكاية اللحياني في المحكم (قرطس) 611/6 ولسان العرب (قرطس) 172/6 وتاج العروس (قرطس) 366/16، وما ذكره النحاس في صناعة الكتاب: 108.
- (202) انظر النواذر في اللغة: 480، الصحاح (قرطس) 962/3.
- (203) انظر العباب الزاخر، حرف السنين، (قرطس): 347 و(نفس): 464، تاج العروس (نفس) 575/16.
- (204) انظر الصحاح (نفس) 986/3، لسان العرب (نفس) 240/6، ولم أجد البيت في المحكم والمخصص في مكانه.
- (205) انظر ديوان المفضليات مع شرح الأنباري: 743.
- (206) انظر تفسير غريب القرآن: 150، وجاءت هذه اللغة أيضا في رسالة الخط والقلم المنسوبة لابن قتيبة: 25.
- (207) انظر ديوان المفضليات مع شرح الأنباري: 743.
- (208) انظر حكاية الفارابي وأبي علياء في تاج العروس (قرطس) 366/16، وما ذكره ابن عباد في المحيط في اللغة 84/6، وما ذكره ابن سيده في المحكم (قرطس) 611/6، وما ذكره الفيروز أبادي في القاموس المحيط (قرطس) 565/1.
- (209) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 1092/3.
- (210) الصاحبى: 333.
- (211) المزهري 460/1، نقل ذلك السيوطي من مقدمة أبي الطيب اللغوي المفقودة لكتابه (الإبدال) المطبوع.
- (212) معجم مقاييس اللغة (محو) 302/5.
- (213) الكتاب 106/4، شرح التصريف للثمانيني: 437، اقتطاف الأزهار والتقاط الجواهر للرعيني: 57.
- (214) انظر لغات القرآن: 143.
- (215) انظر ما ذكره الخليل في كتاب العين (محو) 314/3، وما ذكره سيبويه في الكتاب 106/4، وما ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن 334/1، وما ذكره الأخفش في معاني القرآن 507/2، وما ذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق: 140، وما ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب: 472، وما ذكره أبو الطيب في الإبدال: 498/2، وما ذكره ابن القطاع في كتاب الأفعال 207/3.
- (216) انظر ما ذكره الخليل في كتاب العين (محو) 314/3، وما ذكره الواحدي في التفسير البسيط 376/12، وما ذكره ابن عباد في المحيط في اللغة (محو) 257/1.
- (217) انظر ما ذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق: 140، وما ذكره أبو الطيب في الإبدال: 498/2، وما ذكره الجوهرى في الصحاح (محا) 489/6، وما ذكره ابن القطاع في كتاب الأفعال 207/3، وما ذكره الفيومي في المصباح المنير (محو): 216.
- (218) شرح التصريف للثمانيني: 437، اقتطاف الأزهار والتقاط الجواهر للرعيني: 57.
- (219) لغات القرآن: 143.
- (220) انظر ما ذكره الخليل في كتاب العين (محا) 314/3، وما ذكره سيبويه في الكتاب 106/4، وما ذكره أبو عبيدة في مجاز القرآن 334/1، وما ذكره الأخفش في معاني القرآن 187/1 و506/2، وما ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب: 472 و481، وما ذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 299/1، وما ذكره الجوهرى في الصحاح (محا) 489/6، وما ذكره ابن سيده في المخصص 330/4، وما ذكره ابن القطاع في كتاب الأفعال 207/3.
- (221) صحيح مسلم 1410/3، باب صلح الحديبية في الحديبية، حديث رقم 1783.
- (222) البرهان في علوم القرآن 398/1.
- (223) انظر البرهان في علوم القرآن 397/1 و398.
- (224) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 9/1.
- (225) انظر نسبة هذه اللغة لبعض ربيعة في لغات القرآن للفراء: 5، إعراب القرآن للنحاس 170/1، زاد المسير 10/1 (نقلا عن الفراء)، ولقيس في المغني في القراءات للدهان 360/1، ولبعض قيس في الدر المصون 42/1.
- (226) انظر معاني القرآن للفراء 3/1 (أهل البادية)، مختصر في شواذ القرآن: 90 (ابن أبي عبله)، غرائب القراءات لابن مهران (رسالة دكتوراه): 85 (ابن أبي عبله، وابن قطيب)، المحتسب 37/1 (أهل البادية، وابن

- أبي عبله)، الكامل في القراءات: 954/2 (ابن أبي عبله)، شواذ القراءات: 40 (ابن أبي عبله، وابن قطيب)،
 المغني في القراءات للدهان 360/1 (ابن أبي عبله، وابن قطيب)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني:
 95 (ابن أبي عبله).
- (227) انظر قول الأخفش الأصغر في إعراب القرآن للنحاس 170/1، وانظر الحكم على هذه القراءة في
 المحتسب 37/1، البيان في غريب إعراب القرآن 35/1، التبيان في إعراب القرآن 5/1.
- (228) انظر معاني القرآن للفراء 3/1، لغات القرآن للفراء: 5، إعراب القرآن للنحاس 170/1،
 المحتسب 37/1، التبيان في إعراب القرآن 5/1.
- (229) المحتسب 37/1.
- (230) انظر إعراب القراءات الشواذ 88/1.
- (231) قرأ بها الحسن البصري، ورؤية بن العجاج، وجابر بن زيد، وابن السَّمِيع، وزيد بن علي، وأبو
 نَهِيك، انظر مختصر في شواذ القرآن: 9 (الحسن، ورؤية)، غرائب القراءات لابن مهران (رسالة دكتوراه):
 83 (الحسن، ونصر بن عاصم، وابن السَّمِيع)، المحتسب 37/1 (زيد بن علي، والحسن)، شواذ القراءات:
 40 (ابن السَّمِيع، والحسن، وجابر بن زيد)، مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 94 (الحسن، ورؤية)،
 المغني في القراءات لابن الدهان 361/1 (ابن السَّمِيع، والحسن)، المحرر الوجيز 66/1 (الحسن، وزيد بن
 علي)، زاد المسير 11/1 (أبو نَهِيك)، وجاءت هذه القراءة بلغة تميم وعبس، انظر معاني القرآن وتفسير مشكل
 إعرابه لقطرب 9/1 (تميم)، 43/1 (عبس).
- (232) انظر المحتسب 37/1، الخاطريات 122/2 (رسالة ماجستير)، الكشف 20/1، إعراب القراءات
 الشواذ 88/1.
- (233) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 414/2.
- (234) انظر شرح للمع لابن برهان 357/2، البحر المحيط 460/24، الدر المصون 402/10.
- (235) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 230/3، شرح كتاب سيبويه للرماني 1714/4.
- (236) انظر توجيه الزمخشري في الكشف 574/4، ورأي الرضي في شرحه على الكافية 71/4.
- (237) انظر معاني القرآن للأخفش 66/1، إعراب القرآن للنحاس 7/5، شرح كتاب سيبويه للرماني 1712/4،
 التخمير 152/4، البحر المحيط 459/24، الدر المصون 402/10.
- (238) انظر ما ذكره سيبويه في الكتاب 36/3، وما ذكره المبرد في الكامل 1281/3، وما ذكره ابن برهان
 في شرح للمع 359/2.
- (239) انظر شرح التسهيل 228/1، شرح الكافية الشافية 302/1، الجنى الداني: 287، مغني اللبيب: 338.
- (240) انظر موصل الطلاب: 132.
- (241) شرح الكافية الشافية 302/1، وكرر ذلك ابن مالك في شرح التسهيل 229/1 مضيفا التبريزي للمثبتين
 لـ(لو) المصدرية، وانظر ذكر الفراء لـ(لو) المصدرية في معاني القرآن 175/1، وهو ظاهر كلام أبي علي
 في المسائل الشيرازيات: 499، وذكرها العكبري في التبيان في إعراب القرآن 96/1 وإعراب الحديث
 النبوي: 47.
- (242) انظر كتاب الشعر: 471، شرح أبيات مغني اللبيب 52/5.
- (243) انظر المسائل الشيرازيات: 499.
- (244) انظر ما ذكره الأنباري في شرح القصائد السبع الطوال: 50، وما ذكره التبريزي في شرح القصائد
 العشر: 51، وما ذكره الرضي في شرحه على الكافية 442/4 و453، وما ذكره الشاطبي في المقاصد
 الشافية 179/6.
- (245) الكشف 586/4.
- (246) انظر استدلال العكبري في التبيان في إعراب القرآن 96/1، وعدم موافقة السمين عليه في الدر
 المصون 13/2.
- (247) انظر شرح التسهيل 230/1، مغني اللبيب: 339.
- (248) انظر رأي سيبويه في الكتاب 139/3، ورأي المبرد في المقتضب 77/3 والكامل 363/1، وانظرهما
 في التذيل والتكميل 163/3 و74/5 و200/16، الجنى الداني: 279.
- (249) تذكره النحاة: 38.

- (250) انظر شرح التسهيل 1/229، ونقله جامع العلوم دون نسبة في جواهر القرآن 2/736، وذكر هذا الوجه في البحر المحيط 24/460، مغني اللبيب: 338 و595، الدر المصون 10/403،
(251) انظر همع الهوامع 5/280.
(252) انظر تعليق الفرائد 2/284 و287.
(253) انظر البحر المحيط 24/458، الجني الداني: 288، مغني اللبيب: 339، الدر المصون 10/403.
(254) انظر الكتاب 4/224، الكامل 1/361، شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ 2/706، شرح الكافية الشافية 3/1631، رصف المباني: 289، التذييل والتكميل 16/184، تذكرة النحاة: 39 و41، مغني اللبيب: 329.
(255) انظر البحر المحيط 24/458، الدر المصون 10/403.
(256) شرح المفصل 9/21.
(257) التخمير 4/152.
(258) انظر كلام سيبويه في الكتاب 3/36.
(259) انظر قول الأخفش في معاني القرآن 1/72، وقول ابن السراج في الأصول 2/186، وقول الرماني في شرح كتاب سيبويه 4/1712، وقول ابن برهان في شرح اللمع: 359، وقول الزمخشري في المفصل: 323، وقول ابن هشام الحضرمي في التذييل والتكميل 3/162 و16/210 وتذكرة النحاة: 42، وصُف الحضرمي إلى الخضراوي في الجني الداني: 289، وقول ابن خروف في تنقيح الألباب: 178، وقول الخوارزمي في التخمير 4/152، وقول ابن الخباز في الغرة المخفية: 399، وقول ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي 2/441، وقول ابن الضائع في التذييل والتكميل 16/209.
(260) انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه لقطرب 2/411، سر صناعة الإعراب 1/272، شرح جمل الزجاجي لابن خروف 2/793، التخمير 4/152، الغرة المخفية: 87.
(261) انظر شرح التسهيل 1/230، شرح الكافية الشافية 1/304.
(262) تعليق الفرائد 2/287.
(263) انظر كلام الفارسي في جواهر القرآن 2/737، شرح التسهيل 1/230 نقلا عن (التذكرة)، وما فهمه أبو حيان في التذييل والتكميل 3/161، والحاكي لكلام الفارسي هو ابن مالك.
(264) انظر ديوان مهلهل بن ربيعة: 39، ورواية الديوان (أقر) بلا لام، ولا شاهد فيها، شرح أبيات مغني اللبيب 5/67.
(265) انظر تخريج البطلوسي في القرط على الكامل: 502، وتخريج الدماميني في تعليق الفرائد 2/289، وكلاهما في شرح أبيات مغني اللبيب 5/67.
(266) انظر الخلاف في هذا في الإنصاف في مسائل الخلاف 2/559.
(267) انظر قول الزمخشري في المفصل: 323، ورأي ابن مالك في شرح التسهيل 1/230، ورأي أبي حيان في التذييل والتكميل 3/161، ورأي الدماميني في تعليق الفرائد 2/287.
(268) انظر قول ابن مالك في شرح التسهيل 1/228 و230، وتعليق أبي حيان في التذييل والتكميل 3/162.
(269) انظر رأي الفارسي في جواهر القرآن 2/731-739، ورأي جامع العلوم في كشف المشكلات 1/78 و87، 2/659 و1373.
(270) جواهر القرآن 2/731.
(271) جواهر القرآن 2/733 و735.
(272) لأعشى همدان، انظر ديوان أعشى همدان وأخباره: 102، وتمامه:
دَلُّنَا إِلَيْهِ فِي صَفُوفِ كَأْنِهَا جِبَالِ شَرُورَى لَوْ تُعَانُ فَنَتَهَدَا
(273) جواهر القرآن 2/736.
(274) انظر شرح اللمع 2/359.
(275) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 2/421.
(276) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرا في 3/243، شرح المفصل 7/41، شرح ألفية ابن معط لابن القواس 1/352، شرح التسهيل 4/25، المقاصد الشافية 6/33،
(277) شرح كتاب سيبويه للرماني 4/1731.

- (278) انظر ما ذكره سيبويه في الكتاب 47/3، وما نسب للكسائي في إعراب القرآن 200/4، ومشكل إعراب القرآن: 676، وعران التفسير للكرمانى 1113/2، وهذا التوجيه مذكور في المقتضب 28/2 و306/3، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 244/3، شرح كتاب سيبويه للرماني 1731/4، المفصل: 247، شرح الجزولية للأبدي، السفر الأول: 316 و317 (رسالة دكتوراه)، شرح ألفية ابن معط لابن القواس 353/1.
- (279) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 244/3، الكشف 330/4، شرح المفصل 42/7، شرح الجزولية للأبدي، السفر الأول: 317 (رسالة دكتوراه)،
- (280) المقتصد في شرح الإيضاح 1078/2.
- (281) انظر شرح الرضي على الكافية 66/4 و72.
- (282) انظر ما ذكره يونس وسيبويه في الكتاب 47/3 و51، وما نُقل عن الزجاج ليس في معاني القرآن وإعرابه، وهو في إعراب القرآن 200/4، ومشكل إعراب القرآن: 676، وهذا التوجيه مذكور في شرح كتاب سيبويه للرماني 1731/4، المفصل: 247، شرح الجزولية للأبدي، السفر الأول: 316 و317 (رسالة دكتوراه)، شرح ألفية ابن معط لابن القواس 353/1، مغني اللبيب: 597.
- (283) انظر شرح الجزولية للأبدي، السفر الأول: 317 (رسالة دكتوراه)، ونقل أبو حيان هذا الفرق في التذييل والتكميل 292/15، بقوله: "ذكره بعض أصحابنا".
- (284) انظر التذييل والتكميل 292/15.
- (285) انظر الديوان: 179، ورواية صدر البيت فيه: قالوا الركوب فقلنا تلك عادتنا ولا شاهد فيها، وانظر البيت بالرواية التي عليها الشاهد في كتاب الجمل للخليل: 214، الكتاب 51/3، المسائل المنثورة: 161، المحتسب 195/1، شرح الرضي على الكافية 73/4، التذييل والتكميل 293/15، مغني اللبيب: 868، خزنة الأدب 552/8، شرح أبيات مغني اللبيب 103/8.
- (286) انظر ما ذكره يونس وسيبويه في الكتاب 51/3، وما ذكره الخليل في كتاب الجمل: 214.
- (287) التعليقة على كتاب سيبويه 167/2.
- (288) انظر المحتسب 195/1.
- (289) انظر شعر زهير بن أبي سلمى: 169.
- (290) الكتاب 51/3، وانظر معنى كلام سيبويه في شرح كتابه سيبويه للسيرافي 246/3، التعليقة على كتاب سيبويه 167/2، شرح عيون كتاب سيبويه: 186.
- (291) انظر التعليقة على كتاب سيبويه 167/2، التذييل والتكميل 293/15.
- (292) شرح كتاب سيبويه للرماني 1734/4، وانظر التعليقة على كتاب سيبويه 168/2.
- (293) انظر ضرائر الشعر: 282، خزنة الأدب 553/8، شرح أبيات مغني اللبيب 104/8.
- (294) تحصيل عين الذهب: 403، وانظر خزنة الأدب 552/8، شرح أبيات مغني اللبيب 104/8.
- (295) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 246/3.
- (296) التذييل والتكميل 293/15.
- (297) انظر شرح الرضي على الكافية 74/4، خزنة الأدب 553/8، شرح أبيات مغني اللبيب 104/8.
- (298) انظر المقتضب 304/3، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 431/3، الإنصاف في مسائل الخلاف 478/2، مغني اللبيب: 103.
- (299) انظر جامع البيان عن آي القرآن 269/21.
- (300) انظر قراءة أبي في المقتضب 28/2 و306/3، الأصول 105/2، إعراب القرآن للنحاس 200/4 (نقلا عن الكسائي)، مختصر في شواذ القرآن: 143، مشکل إعراب القرآن: 676 (نقلا عن الكسائي)، الكشف 330/4، شرح عمدة الحافظ 335/1، البحر المحيط 427/23، وقراءة عبد الله في مختصر في شواذ القرآن: 143، وقراءة ابن عمير في شواذ القراءات: 442، وقراءة زيد بن علي في البحر المحيط 427/23، ووردت القراءة بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 66/3، جامع البيان عن تأويل آي القرآن 269/21، معاني القرآن وإعرابه للزجاج 24/5، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 244/3، الإيضاح العسدي: 324، شرح اللمع لابن برهان 363/2 (نقلا عن سيبويه، وليست في الكتاب).

- (301) انظر شرح كتاب سيبويه للرماني 1730/4، شرح ألفية ابن معط لابن القواس 353/1، البحر المحيط 427/23.
- (302) انظر التذييل والتكميل 288/15.
- (303) انظر تقدير سيبويه في الكتاب 47/3، وتقدير السيرافي في شرح كتاب سيبويه 244/3، وتقدير الفارسي في الإيضاح العضدي: 324، والمسائل المنثورة: 160، وتقدير ابن جني في اللمع: 189، وتقدير الصيمري في التيسرة والتذكرة 398/1، وتقدير الأبندي في شرح الجزولية، السفر الأول: 315 و 317 (رسالة دكتوراه)، وتقدير ابن أبي الربيع في شرح جمل الزجاجي 509/2، وقول ابن مالك في شرح عمدة الحافظ 336/1.
- (304) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 244/3، شرح المفصل 42/7، شرح ألفية ابن معط لابن القواس 352/3، شرح الجزولية للأبندي، السفر الأول: 318 (رسالة دكتوراه)، التذييل والتكميل 288/15.
- (305) انظر قول البصريين في إعراب القرآن للنحاس 200/4، وقول الزمخشري في المفصل: 246 والكشاف 330/4، وقول ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية 876/3، وقول ابن أبي الربيع في البسيط في شرح جمل الزجاجي 233/1.
- (306) انظر إعراب القرآن للنحاس 200/4، مشكل إعراب القرآن: 676.
- (307) انظر شرح عمدة الحافظ 336/1.
- (308) انظر رأي الأبندي في شرح الجزولية، السفر الأول: 317 (رسالة دكتوراه)، ورأي ابن الناطم في تكملة شرح التسهيل 25/4، ورأي أبي حيان في التذييل والتكميل 289/15.
- (309) انظر تقدير الفراء في معاني القرآن 66/3، وتقدير المبرد في المقتضب 28/2 و 306/3، وتقدير الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 24/5، وتقدير ابن السراج في الأصول 155/2، وتقدير ابن برهان في شرح اللمع 363/2، وتقدير ابن مالك في الألفية: 49، وشرح عمدة الحافظ 335/1، وتقدير ابن إياز في المحصول 629/2.
- (310) انظر تقدير الرماني في شرح كتاب سيبويه 1730/4، وتقدير ابن مالك في شرح الكافية الشافية 1539/3 وتسهيل الفوائد: 230.
- (311) انظر رأي ابن الحاجب في شرح المقدمة الكافية 876/3، ورأي الرضي في شرحه على الكافية 75/4، ورأي الشاطبي في المقاصد الشافية 35/6.
- (312) انظر تقدير الزجاجي في كتاب الجمل: 186، وتقدير ابن بابشاذ في شرح جمل الزجاجي 410/1، وتقدير ابن عصفور في شرح جمل الزجاجي 156/2، وتقدير ابن خروف في شرح جمل الزجاجي 795/2.
- (313) انظر رأي ابن مالك في شرح الكافية الشافية 1539/3، ورأي أبي حيان في التذييل والتكميل 290/15.
- (314) انظر التذييل والتكميل 290/15.
- (315) معاني القرآن ومشكل إعرابه: 431/2.
- (316) انظر شرح الرضي على الكافية 457/4.
- (317) شرح الكافية الشافية 888/2، وانظر شرح التسهيل 216/3.
- (318) انظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي 284/3، شرح المفصل 101/7.
- (319) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 529/1.
- (320) انظر قول الخليل وسيبويه في الكتاب 66/3 و 84 وإعراب القرآن للنحاس 399/4، وقول الفراء في معاني القرآن 68/1 و 225 و 130/2، وقول الأخفش في معاني القرآن 539/2، وقول السيرافي في شرح كتاب سيبويه 265/3 و 284، وقول الرماني في شرح كتاب سيبويه 1797/4.
- (321) انظر شرح المقدمة الكافية 1004/3.
- (322) انظر جامع البيان عن تأويل أي القرآن 77/15، جواهر القرآن 1119/3، البيان في غريب إعراب القرآن 8/2 و 95، الدر المصون 164/2.
- (323) انظر شرح المقدمة الكافية 1004/3.
- (324) انظر قول ابن عطية في المحرر الوجيز 289/5، وقول أبي حيان في البحر المحيط 265/24، وقول السمين الحلبي في الدر المصون 288/10.
- (325) انظر ديوان الأعشى: 179، والرواية فيه: "لم تُلَفْنَا"، ولا شاهد فيها لأنه مجزوم بلم.

- (326) انظر معاني القرآن 666/1 و 67 و 130/2، خزنة الأدب 329/11، شرح أبيات مغني اللبيب 367/4.
(327) انظر شرح جمل الزجاجي لابن خروف 504/1.
(328) انظر الكشف 613/1، التذيل والتكميل 135/16، البحر المحيط 492/10.
(329) انظر ما أجازته ابن مالك في شرح التسهيل 216/3 وشرح الكافية الشافية 889/2 و 1616/3، وما أجازته ابنه في شرح الألفية: 707.
(330) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي 916/2.
(331) انظر شرح الرضي على الكافية 457/4 و 459.
(332) انظر التذيل والتكميل 135/16، وقريب منه قول ابن النحاس في التعليقة على المقرب: 307.
(333) انظر نقل أبي حيان عن أصحابه والجمهور في التذيل والتكميل 398/11، وعن البصريين في 135/16، وقول ابن عصفور في تمهيد القواعد 3131/6، ولم يذكر ابن عصفور زيادة اللام في الشواهد عند حديثه عن اجتماع الشرط والقسم في شرح جمل الزجاجي 529/1، وقول الأبي في شرح الجزولية، السفر الأول: 372 (رسالة دكتوراه)، وراي ابن هشام في مغني اللبيب: 308، وحكم ابن هشام على الشواهد بالضرورة أو اللام زائدة في أوضح المسالك 219/4.
(334) انظر قول الفراء بزيادة اللام في معاني القرآن 67/1 و 130/2، وما ذكره البغدادي في شرح أبيات مغني اللبيب 369/4، وقال بزيادة اللام أيضا الطبري، انظر جامع البيان عن تأويل أي القرآن 77/15.
(335) تمهيد القواعد 3131/6.
(336) انظر كلام الزمخشري في الكشف 664/2، وكلام العكبري في التبيان في إعراب القرآن 832/2 و 1216.
(337) البحر المحيط 559/17، وانظر الكتاب 66/3، المقتضب 68/2، شرح الجزولية للأبي، السفر الأول: 369 (رسالة دكتوراه)، الدر المصون 406/7.
(338) انظر شرح الجزولية للأبي، السفر الثاني، القسم الأول: 169 (رسالة ماجستير).
(339) تمهيد القواعد 3132/6.
(340) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 452/2.
(341) انظر المقتضب 281/3، جامع البيان عن تأويل أي القرآن 226/8.
(342) انظر التفسير البسيط 352/6 و 291/7، البرهان في توجيه متشابه القرآن للكرماني: 100، الكشف 601/1، البحر المحيط 418/10، الدر المصون 218/4.
(343) الكشف 601/1.
(344) انظر قول الأخفش في معاني القرآن 278/1، وقول الكسائي في التفسير البسيط 352/6، وقول الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 156/2، وقول الفارسي في الحجة للقراء السبعة 60/2 وفي المسائل البصريات 549/1 و 733/2 وفي الإغفال 56/2، وما ذكره الكرماني في غرائب التفسير 322/1، وما ذكره الزمخشري في الكشف 601/1.
(345) انظر تقدير أبي عبيدة في مجاز القرآن 156/1، وتقدير الكرماني في غرائب التفسير 322/1.
(346) انظر التفسير البسيط 291/7.
(347) انظر البحر المحيط 418/10.
(348) انظر الدر المصون 218/4.
(349) انظر الكشف 601/1.
(350) لعبد العزيز الكلابي، انظر الكتاب 288/1، المقتضب 284/3، الإفصاح: 314.
(351) الكتاب 288/1.
(352) جامع البيان عن تأويل أي القرآن 226/8.
(353) انظر ما نُسب للفراء في التفسير البسيط 352/6، وما نُسب للزجاج في فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب 300/5، نواهد الأبيكار 247/3 (رسالة دكتوراه).
(354) انظر ما ذكره السفاقي في نواهد الأبيكار 247/3 (رسالة دكتوراه)، وما ذكره السمين الحلبي في الدر المصون 219/4.

- (355) انظر ما ذكره الكرمانى في غرائب التفسير 323/1، وما ذكره المنتجب في الفريد في إعراب القرآن المجيد 20/2.
- (356) انظر ما ذكره السيرافي في شرح الكتاب 250/1، وما ذكره القزاز في ما يجوز للشاعر في الضرورة: 315.
- (357) انظر درة التنزيل وغرة التأويل 433/1.
- (358) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 499/2.
- (359) انظر شرح الرضي على كافي ابن الحاجب 174/4، المقاصد الشافية 323/2.
- (360) انظر الكتاب 122/1 و 142/3، شرح كتاب سيبويه للرماني 1924/4.
- (361) الكتاب 124/1.
- (362) انظر المغني في النحو لابن فلاح، القسم الأول 1121/3 (رسالة دكتوراه)، شرح كتاب سيبويه للرماني 272/1.
- (363) انظر شرح كتاب سيبويه للرماني 272/1.
- (364) الفوائد والقواعد للثمانيني: 283.
- (365) انظر المقاصد الشافية 507/2.
- (366) انظر ديوان الحطينة: 109، التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: 67، شرح التسهيل 95/2، تخلص الشواهد: 415.
- (367) انظر خلاف النحاة هذا في شرح الرضي على كافي ابن الحاجب 178/4، التذيل والتكميل 141/6، المقاصد الشافية 503/2.
- (368) انظر مختصر في شواذ القرآن: 64 (حكاه عيسى)، المغني في القراءات للدهان 981/2 (عيسى بن عمر)، فتوح الغيب 22/8 وروح المعاني 214/6 (الأعمش)، وجاءت قراءة الأعمش (بأنكم) بزيادة الباء وفتح الهمزة في المغني في القراءات للدهان 981/2، ولا شاهد فيها.
- (369) انظر الكشف 366/2.
- (370) انظر مختصر في شواذ القرآن: 92 (أن، الحسن وعيسى)، غرائب القراءات لابن مهران: 583 (رسالة دكتوراه) (أنما وأن، عيسى بن عمر)، شواذ القراءات: 311 (أنما وأن، عيسى الكوفة)، المغني في القراءات للدهان 1241/3 (أنما وأن، عيسى بن عمر، ووافقه الحسن في الأخير)، البحر المحيط 620/18 (أن، الحسن، وعيسى، وأبو عمرو في رواية)، 621/18 (أنما وأن، قرأت فرقة بفتح الهمزتين).
- (371) انظر إعراب القراءات الشواذ 86/2 (التخريج الأول)، البحر المحيط 620/18 (التخريج).
- (372) انظر مختصر في شواذ القرآن: 139 (الأعرج، وعمرو بن فاند)، شواذ القراءات: 434 (الأعمش)، المغني في القراءات للدهان 1672/4 (الأعمش، والأعرج، وعمرو بن فاند)، البحر المحيط 270/23 (الأعرج، وعمرو بن فاند).
- (373) انظر الفوائد والقواعد للثمانيني: 282، المغني في النحو لابن فلاح القسم الأول 1121/3 (رسالة دكتوراه)، شرح الرضي على كافي ابن الحاجب 178/4، البسيط في شرح جمل الزجاجي 818/2، المقاصد الشافية 506/2.
- (374) انظر المغني في النحو لابن فلاح القسم الأول 1124/3 (رسالة دكتوراه)، التذيل والتكميل 141/6.
- (375) الكتاب 124/1، ونقل سيبويه عن يونس جواز الحكاية مع استيفاء الشروط في 142/3، وانظر الوجهان في إعراب القرآن للنحاس 161/2، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 458/1، شرح كتاب سيبويه للرماني 1926/4.
- (376) انظر حواشي كتاب سيبويه 250/1، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 460/1.
- (377) انظر ديوان الراعي النميري: 122، كتاب الشعر 442/2، خزانة الأدب 107/9.
- (378) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 460/1، ورد الزجاج وابن جني على المازني أيضاً، انظر رد الزجاج في حواشي كتاب سيبويه 251/1، ورد ابن جني في التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة: 67.
- (379) انظر الانتصار لسيبويه على المبرد: 72.
- (380) ذكر قطرب ثلاثة أوجه لتذكير المؤنث في قوله تعالى: ﴿أَوَّحَّ مَخْمُومًا﴾ [الأعراف: ٥٦].

- (381) ذكر محقق كتاب معاني القرآن لقطرب أن محمد بن صالح المصري الذي كان حيا سنة 249هـ وراق علي بن قطرب، وأحد راويي نسخة كتاب قطرب من طريق أبي الحسن الدمشقي المتوفى عام 306هـ، وورى محمد بن صالح كتاب قطرب من أوله (الفاحة إلى النحل) عن علي بن قطرب عن أبيه قطرب، وورى آخره (من النحل إلى آخر القرآن) عن قطرب نفسه، انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: 306-303/1. (382) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: 824/2. (383) انظر ما ذكره كل واحد منهم في كتابه: مجاز القرآن/216، معاني القرآن للفراء/380/1 ولغات القرآن له: 69، جامع البيان عن تأويل أي القرآن/250/10، معاني القرآن وإعرابه للزجاج/244/2. (384) انظر ما ذكره الأخفش في معاني القرآن/327/1، وما ذكره قطرب في معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/820/2، وما ذكره الأنباري في البيان في غريب إعراب القرآن/365/1. (385) انظر ما ذكره ابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها/187/1، وما ذكره الزمخشري في الكشف/111/2، وما ذكره ابن الشجري في أماليه/588/2. (386) انظر ما ذكره النحاس في إعراب القرآن/57/2، وما ذكره العكبري في التبيان في إعراب القرآن/575/1، وما ذكره ابن مالك في رسالة له نقلها السيوطي عن تذكرة ابن الصانع، ونقل كذلك رد مجد الدين الرذاري على ابن مالك فيما قاله، انظر الأشباه والنظائر/268-234/3، ورسالة ابن مالك حققها د. عبد الفتاح الحموز في مجلة الإكليل باليمن، 1989م، وحققتها أيضا أ. ماجد الذهبي في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإمارات، 1411هـ. (387) انظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن/379/12. (388) انظر البحر المحيط/583/12. (389) انظر بدائع الفوائد/862-889، وبيّن ما فيها من صحيح وسقيم ومقارب. (390) ذكر ابن هشام في مقدمة الرسالة أنه وقف على أربعة عشر وجها، منها قوي وضعيف، وكل مأخوذ من قوله ومتروك، غير أنه لم يذكر إلا ثلاثة عشر وجها، ونقل هذه الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر/268-283، وحققتها د. عبد الفتاح الحموز ونشرت في عام 1405هـ، وحققتها أيضا أ. ماجد الذهبي في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالإمارات، 1411هـ. (391) عناية القاضي وكفاية الرازي/174/4. (392) انظر الكشف والبيان عن تفسير القرآن/379/12، التفسير البسيط/183/9، البحر المحيط/584/12. (393) انظر معاني القرآن/327/1. (394) انظر الأشباه والنظائر/278/3. (395) انظر إعراب القراءات السبع وعللها/187/1. (396) انظر التفسير البسيط/183/9. (397) انظر ما ذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه/344/2، وما نسبته ابن خالويه للأنباري في إعراب القراءات السبع وعللها/187/1، وما ذكره الأنباري في المذكر والمؤنث/45/2، وما ذكره النحاس في إعراب القرآن/57/2، وما ذكره أبو حيان في البحر المحيط/584/12. (398) أمالي ابن الشجري/589/2. (399) انظر الصحاح (قرب)/198/1. (400) انظر الأشباه والنظائر/278/3. (401) الخصائص/413/2. (402) انظر جامع البيان عن تأويل أي القرآن/251/10. (403) انظر بدائع الفوائد/868/3. (404) انظر الأشباه والنظائر/278/3. (405) انظر ما ذكره قطرب في معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/820/2، وما ذكره الأخفش في معاني القرآن/327/1، وما ذكره ابن جني في الخصائص/414/2، وما ذكره الزمخشري في الكشف/111/2. (406) انظر بدائع الفوائد/865/3.

- (407) انظر ما ذكره قطرب في معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 824/2، وما ذكره الأخفش في معاني القرآن 327/1، وما ذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 344/2، وما ذكر الجوهر في الصحاح (قرب) 198/1.
- (408) انظر ما جاء عن يونس وقطرب في معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 824/2، وما جاء عن ابن كيسان في الدر المصون 344/5.
- (409) انظر البحر المحيط 584/12، بدائع الفوائد 885/3، مغني اللبيب: 634.
- (410) انظر قول الخليل في كتاب العين (قرب) 154/5.
- (411) انظر قول الكسائي في الكشف والبيان عن تفسير القرآن 380/12، وقول الفراء في معاني القرآن 380/1، ولغات القرآن: 69.
- (412) انظر قول ابن السكيت في تهذيب اللغة (قرب) 111/9، وقول السجستاني في المذكر والمؤنث: 71، وقول الطبري في جامع البيان عن تأويل أي القرآن 250/10، وقول الأنباري في المذكر والمؤنث: 244، وما نسب لأبي عمر بن العلاء في الكشف والبيان عن تفسير القرآن 381/12، والتفسير البسيط 183/9.
- (413) انظر أمالي ابن الشجري 589/2، وقيل في تقدير الموصوف غير هذا.
- (414) انظر قول الأخفش الأصغر في إعراب القرآن للنحاس 57/2، أمالي ابن الشجري 589/2، البحر المحيط 72/5.
- (415) انظر ديوان لبيد بن ربيعة بشرح الطوسي: 222.
- (416) انظر ديوان الخنساء بشرح ثعلب: 383.
- (417) انظر إعراب القرآن 57/2، وما أجازة سيبويه في الكتاب 407/1، وجاء الرد على الأخفش الأصغر أيضا في أمالي ابن الشجري 589/2، البحر المحيط 586/12.
- (418) انظر الكتاب 143/2، أمالي ابن الشجري 588/2.
- (419) انظر معاني القرآن وإعرابه 345/2.
- (420) انظر حُكم ابن القيم في بدائع الفوائد 873/3، وحُكم ابن هشام في الأشباه والنظائر 271/3.
- (421) انظر حُكم ابن جني في المحتسب 237/1، وحُكم ابن القيم في بدائع الفوائد 875/3، وحُكم ابن هشام في الأشباه والنظائر 272/3.
- (422) الكشف والبيان عن تفسير القرآن 380/12، وليس في الكتاب.
- (423) التعليقة على كتاب سيبويه 68/4، ونقل ابن هشام كلام الفارسي أيضا، انظر الأشباه والنظائر 272/3.
- (424) انظر اعتراض ابن القيم في بدائع الفوائد 881/3، واعتراض ابن هشام في مغني اللبيب: 634.
- (425) بدائع الفوائد 882/3.
- (426) الأشباه والنظائر 282/3.
- (427) كذا في الكتاب المطبوع 1112/3، ولا فصل فيه، ولعل الصواب كما نقل عن أبي عبيدة: "إن الشاة تسمع صوت قد علم الله ربه، فتقبل إليه وتتغو"، انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 435/2، ضرائر الشعر: 199، شرح التسهيل 194/3.
- (428) أحد راويي كتاب قطرب، وسبق ذكره في الموضع السابع.
- (429) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه: 1112/3.
- (430) انظر الكتاب 175/1، معاني القرآن للفراء 79/2، تأويل مشكل القرآن: 193، جامع البيان عن تأويل أي القرآن 727/13، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 239/1 و240، الخصائص 382/2، باهر البرهان 769/7، البحر المحيط 456/6.
- (431) انظر الكتاب 177/1، شرح كتاب سيبويه للسيرافي 27/2.
- (432) انظر معاني القرآن للأخفش 410/2.
- (433) انظر ما ذكره الأخفش في معاني القرآن 410/2، وما ذكره الفراء في معاني القرآن 81/2.
- (434) انظر المغني في القراءات للدهان 1078/3.
- (435) انظر ما ذكره الطبري في جامع البيان عن أي القرآن 728/13، وما ذكره الزجاج في معاني القرآن وإعرابه 167/3، وما ذكره الزمخشري في الكشاف 566/2، وما ذكره العكبري في إعراب القراءات

- الشواذ 739/1، وما ذكره الكرمانى في مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني: 232، وما ذكره أبو حيان في البحر المحيط 589/16 (فرقة)، التذيل والتكميل 151/12 (بعض السلف).
- (436) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 431/2، شرح المفصل لابن يعيش 37/3، التذيل والتكميل 143/12، المقاصد الشافية 173/4.
- (437) انظر رأي سيبويه في الكتاب 175/1 و177 و178، ورأي الأخفش في معاني القرآن 410/2، ورأي النحاس في إعراب القرآن 33/2، ورأي السيرافي في شرح كتاب سيبويه 240/1 و31/2، ورأي الفارسي في الحجة للقراء السبعة 411/3 و412، ورأي الرمانى في شرح كتاب سيبويه 344/1.
- (438) انظر ضرائر الشعر: 194.
- (439) انظر رأي الفراء في معاني القرآن 358/1 و81/2، ورأي ثعلب في مجالس العلماء 125/1 و126.
- (440) انظر رأي الأخفش في الكتاب 176/1 حاشية رقم 2، حواشي كتاب سيبويه 325/1، الحجة للقراء السبعة 413/3، شرح كتاب سيبويه للرمانى 340/1، ورأي ثعلب في مجالس العلماء 125/1.
- (441) انظر المقتضب 377/4.
- (442) شرح كتاب سيبويه للرمانى 344/1.
- (443) شرح كتاب سيبويه للرمانى 345/1.
- (444) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 427/2 و431، ارتشاف الضرب 1846/4.
- (445) انظر شرح كافية ابن الحاجب للرضي 182/2 و261، ارتشاف الضرب 1842/4.
- (446) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 431/2، شرح التسهيل 194/3.
- (447) انظر معاني القرآن للفراء 81/2.
- (448) انظر منهج السالك 1067/3.
- (449) انظر المقاصد الشافية 175/4، الدر المصون 168/5.
- (450) انظر الكتاب 28/1، خزنة الأدب 255/1، والرواية المشهورة لا فصل فيها بين المتضايين: نفي الدراهم تنقأ الصاري.
- (451) جواهر القرآن 1157/3.
- (452) شرح جمل الزجاجي 853/2، وانظر 625/2 و653.
- (453) انظر رأي ابن عصفور في ضرائر الشعر: 191 و194 و196 و199، ورأي الرضي في شرح كافية ابن الحاجب 260/2.
- (454) انظر رأي ابن مالك في شرح التسهيل 272-278، ورأي ابن هشام في أوضح المسالك 177/3-195، ورأي أبي حيان في التذيل والتكميل 143/12 و150، والبحر المحيط 296-300، ورأي السمين الحلبي في الدر المصون 161-177، ورأي ناظر الجيش في تهديد القواعد 3264/7.
- (455) انظر المقاصد الشافية 180/4 و182.
- (456) انظر خزنة الأدب 420/4.
- (457) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف 427/2.
- (458) انظر ما نقله السمين الحلبي عن الأنباري في الدر المصون 166/5، وما ذكره الأنباري عن قراءة ابن عامر في الإنصاف في مسائل الخلاف 431/2 و436، وطعن الزمخشري في قراءة ابن عامر في الكشف 70/2.
- (459) معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه 1210/3.
- (460) انظر إعراب القرآن 284/2.
- (461) انظر المغني في القراءات للدهان 1144/3.
- (462) انظر رأي سيبويه في الكتاب 49/2، ورأي الفارسي في الحجة للقراء السبعة 270/4 و462/5، ورأي ابن الدهان في الغرة في شرح اللمع 747/2، ورأي ابن الأثير في البديع 320/2/1، ورأي ابن مالك في شرح التسهيل 320/3، ورأي الرضي في شرح كافية ابن الحاجب 327/2، ورأي ابن النحاس في التعليقة على المقرب: 339، ورأي أبي حيان في التذيل والتكميل 297/12، ارتشاف الضرب 1929/4.
- (463) انظر ديوان امرئ القيس: 39، المقرب 226/1.
- (464) انظر ديوان النابغة الذبياني: 40، الغرة في شرح اللمع 748/2.

- (465) الأصول في النحو/2/62.
(466) الإغفال/2/51.
(467) انظر المقرب/1/226، شرح جمل الزجاجي/1/217.
(468) التعليقة على المقرب: 339.
(469) التذيل والتكميل/12/298، وانظر ارتشاف الضرب/4/1929.
(470) انظر الدر المصون/4/310، ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي: 173، (رسالة ماجستير).
(471) خرم بنسخة الكتاب، انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/3/1281.
(472) انظر الكتاب/3/93 و95، شرح كتاب سيبويه للسيرافي/3/299، شرح كتاب سيبويه للرماني 1815/4 و1817.
(473) معاني القرآن وإعرابه/3/326، وانظر شواذ القراءات: 300.
(474) انظر جامع البيان عن تأويل أي القرآن/15/514.
(475) انظر الكامل في القراءات/2/1201.
(476) انظر شواذ القراءات: 299.
(477) انظر الكتاب/3/99، معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/2/398 و401 و428، المقتضب/2/84، البديع 645/2/1، توجيه اللمع: 380، شرح المفصل/7/91.
(478) انظر ديوان طرفة بن العبد شرح الأعم الشنتمري: 45، الكتاب/3/99.
(479) انظر شواذ القراءات: 299.
(480) انظر معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه/2/399.
(481) انظر المقتضب/2/85، شرح الكافية الشافية/3/1559، التذيل والتكميل/15/377، المقاصد الشافية 92/6.

فهرس المصادر والمراجع

- 1- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطاع الصقلي، تحقيق أ.د. أحمد عبد الدايم، دار الكتب، القاهرة، 1999م.
- 2- أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1420هـ/1999م.
- 3- الإدغام الكبير، لأبي عمرو الداني، تحقيق د. عبد الرحمن العارف، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م.
- 4- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998م.
- 5- الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد الإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية بدمشق، 1407هـ/1989م.
- 6- إصلاح المنطق، ليعقوب بن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وزميلة، دار المعارف، مصر، ط4.
- 7- الأصول في النحو، لمحمد بن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م.
- 8- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1409هـ/1989م.
- 9- إعراب القراءات السبع وعللها، للحسين بن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م.
- 10- إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري، تحقيق محمد السيد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1417هـ/1996م.
- 11- إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1409هـ/1988م.

- 12- الإغفال، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عبد الله الحاج إبراهيم، المجمع الثقافي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 1424هـ/2003م.
- 13- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، للحسن الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، جامعة بنغازي، ط2، 1394هـ/1974م.
- 14- اقتطاف الأزهار والنقاط الجواهر، لأبي جعفر الرعيني، تحقيق إدريس أزمي، المجمع الثقافي، أبوظبي، 1426هـ/2005م.
- 15- الإقناع في القراءات السبع، لأبي جعفر بن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، ط1، 1403هـ.
- 16- الانتصار لسبويه على المبرد، لأحمد بن ولاد، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1416هـ/1996م.
- 17- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- 18- أمالي ابن الشجري، لهبة الله الشجري، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ/1992م.
- 19- أوجه الوقف عند قطرب في معاني القرآن، لحسام الخوار، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة للبحوث الإنسانية، مجلد 28، عدد4، 1441هـ/2020م.
- 20- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد عبد الحميد، دار الفكر، بيروت.
- 21- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك الأندلسي، تحقيق د. محمد سالم، الجامعة الإسلامية/المدينة المنورة، ط1، 1422هـ/2002م.
- 22- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. حسن فرهود، دار العلوم، الرياض، 1408هـ/1988م.
- 23- البارع في اللغة، لأبي علي القالي، تحقيق هاشم الطعان، مكتبة النهضة ببغداد، ط1، 1975م.
- 24- باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، لمحمود النيسابوري، تحقيق سعاد باقي، جامعة أم القرى، 1419هـ/1998م.
- 25- البحر المحيط في تفسير القرآن العظيم، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1436هـ/2015م.
- 26- بدائع الفوائد، لابن قيم الجوزية، تحقيق علي العمران، دار عطاءات العلم، الرياض، ط5، 1440هـ/2019م.
- 27- البديع في علم العربية، للمبارك بن الأثير، تحقيق د. فتحي علي الدين وزميله، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1420هـ.
- 28- البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان، لمحمود الكرمان، تحقيق عبد القادر عطا، دار الفضيلة.
- 29- البرهان في علوم القرآن، لمحمد الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ/1998م.
- 30- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لأبن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د. عياد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1407هـ/1986م.
- 31- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1400هـ/1980م.
- 32- تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد الزبيدي، تحقيق مجموعة من الباحثين، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ط1، تواريخ طباعة متعددة.
- 33- تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، تحقيق د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1422هـ / 2002م.
- 34- تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق السيد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، ط3، 1401هـ/1981م.

- 35- التبصرة والتذكرة، لعبد الله الصيمري، تحقيق د. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، ط1، 1402هـ/1982م.
- 36- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق على البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط2، 1407هـ/1987م.
- 37- تجليات المنهج الوصفي في كتاب قطرب معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، لأحمد أبو جزار، مجلة الجامعة الإسلامية بغزة للبحوث الإنسانية، مجلد28، عدد2، 1441هـ/2020م.
- 38- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1415هـ/1994م.
- 39- تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1406هـ/1986م.
- 40- التخمير، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1990م.
- 41- تذكرة النحاة، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1986م.
- 42- التذييل والتكميل لكتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداي، دار كنوز إشبيلية، الرياض، ط1، تواريخ طباعة متعددة.
- 43- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن مالك، تحقيق محمد بركات، دار الكاتب العربي، 1387هـ/1967م.
- 44- تصحيح الفصح وشرحه، لابن درستويه، تحقيق د. محمد المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1419هـ/1998م.
- 45- التصريح بمضمون التوضيح، لخالد الأزهرى، تحقيق د. عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام، مصر، ط1، 1413هـ/1992م.
- 46- التعريفات، للشريف الجرجاني، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ/1992م.
- 47- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، لمحمد الدماميني، تحقيق د. محمد المفدى، ط1، تواريخ طباعة متعددة.
- 48- التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي على الحسن الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، مطابع الحسني، الرياض، ط1، 1412هـ/1991م.
- 49- التعليقة على المقرب، لبهاء الدين بن النحاس، تحقيق جميل عويضة، وزارة الثقافة، الأردن، ط1، 1424هـ/2004م.
- 50- تفسير أسماء الله الحسنى، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق أحمد الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1399هـ/1979م.
- 51- التفسير البسيط، لأبي الحسن الواحدي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1430هـ.
- 52- تفسير التحرير والتنوير، لابن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- 53- تفسير غريب القرآن، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق السيد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ/1978م.
- 54- تفسير القرآن الكريم، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د. صالحة آل غنيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1430هـ.
- 55- تكملة المعاجم العربية، لرينهات فوزي، نقله للعربية محمد النعيمي وزميله، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ط1، تواريخ طباعة متعددة.
- 56- التمهيد في علم التجويد، لمحمد بن الجزري، تحقيق د. علي البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، ١٤٠٥هـ/1985م.

- 57- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحب الدين ناظر الجيش، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار السلام، مصر، ط1، 1428هـ/2007م.
- 58- التنبيه على شرح مشكل أبيات الحماسة، لأبي الفتح بن جني، تحقيق د. سيدة حامد وزميلتها، دار الكتب، القاهرة، 1431هـ/2010م.
- 59- تنقيح الأبواب في شرح غوامض الكتاب، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق خليفة بديري، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1415هـ/1995م.
- 60- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- 61- التوجيه اللغوي لما وُصف بالمرغوب عنه والشاذ في معاني القرآن وتفسر مشكل إعرابه لقطرب، د. ياسر السلمي، مجلة الجامعة العراقية، مجلد53، عدد1، 2021م.
- 62- توجيه اللمع، لابن الخباز الموصلي، تحقيق د. فايز دياب، دار السلام، القاهرة، ط1، 1423هـ/2002م.
- 63- جامع البيان عن تأويل أي القرآن (تفسير الطبري)، لمحمد الطبري، تحقيق د. عبد الله التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1422هـ/2001م.
- 64- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، لمحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وزميله، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ/1964م.
- 65- الجامع لأخلاق الراوي والسماع، للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض.
- 66- جمهرة اللغة، لمحمد بن دريد، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- 67- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة وزميله، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1403هـ/1983م.
- 68- جواهر القرآن ونتائج الصناعة، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، دار القلم، دمشق، ط1، 1440هـ/2019م.
- 69- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله، دار المأمون للتراث، دمشق، ط2، 1413هـ/1993م.
- 70- حواشي كتاب سيبويه، جمعها وعلقها أبو علي الفارسي وأبو القاسم الزمخشري وأبو عبد العزيز العيوني، تحقيق د. سليمان العيوني، دار طيبة الخضراء، ط1، 1442هـ/2021م.
- 71- الخاطريات (الجزء الثاني)، لأبي الفتح بن جني، تحقيق سعيد القرني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1417هـ/1996م.
- 72- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1406هـ/1986م.
- 73- الخصائص، لأبي الفتح بن جني، تحقيق محمد النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 74- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط1، 1407هـ/1987م.
- 75- درة التنزيل وغرة التأويل، للخطيب الإسكافي، تحقيق د. محمد آيدين، جامعة أم القرى، ط1، 1422هـ/2001م.
- 76- دقائق التصريف، للقاسم المؤدب، تحقيق د. أحمد القيسي وزميله، المجمع العلمي العراقي، ط1، 1407هـ/1987م.
- 77- ديوان الأدب، لإسحاق الفارابي، تحقيق د. أحمد مختار، مجمع اللغة العربية، مصر.
- 78- ديوان الأعشى، شرح د. عمر الطباع، دار القلم، بيروت.
- 79- ديوان أعشى همدان وأخباره، تحقيق د. حسن أبو ياسين، دار العلوم، الرياض، ط1، 1403هـ/1983م.
- 80- ديوان امرئ القيس، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط1، 1409هـ/1989م.
- 81- ديوان أمية بن أبي الصلت، تحقيق د. سجع الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998م.
- 82- ديوان الحطيئة، شرح د. يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، ط1، 1413هـ/1992م.

- 83- ديوان الخنساء، شرح أبي العباس ثعلب، تحقيق د. أنور أبو سويلم، دار عمار، الأردن، ط1، 1409هـ/1988م.
- 84- ديوان الراعي النميري، تحقيق راينهرت فايبرت، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، 1401هـ/1980م.
- 85- ديوان طرفة بن العبد، شرح الأعلام الشنتمري، تحقيق درية الخطيب وزميلها، المؤسسة العربية، بيروت، ط2، 2000م.
- 86- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد المعبيد، وزارة الثقافة والإرشاد، العراق، 1385هـ/1965م.
- 87- ديوان ليبد بن ربيعة، شرح الطوسي، تحقيق د. حنا الحتي، دار الكتاب العربي، ط1/ 1414هـ/1993م.
- 88- ديوان المفضلين مع شرح القاسم الأنباري، عني بطبعه كارلوس لایل، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، 1930م.
- 89- ديوان مهلهل بن ربيعة، تحقيق طلال حرب، الدار العالمية.
- 90- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل، دار المعارف، مصر، ط2.
- 91- رسالة الخط والقلم، المنسوبة لابن قتيبة الدينوري، تحقيق د. حاتم الضامن، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد التاسع والثلاثون، الجزء الرابع، 1409هـ/1988م.
- 92- رسالة الملايكة، لأبي العلاء المعري، تحقيق محمد الجندي، دار صادر، بيروت، 1412هـ/1992م.
- 93- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 94- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لمحمود الألوسي، تحقيق علي عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٥هـ.
- 95- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج الجوزي، المكتب الإسلامي، ط1.
- 96- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح بن جني، تحقيق د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط1، 1405هـ/1985م.
- 97- سفر السعادة وسفير الإفادة، لعلي السخاوي، تحقيق د. محمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط2، 1415هـ/1995م.
- 98- الشافية في علم التصريف، لعثمان بن الحاجب، تحقيق د. حسن العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1415هـ/1995م.
- 99- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغداد، تحقيق عبد العزيز رباح، وزميله، دار المأمون للتراث، بيروت، دمشق، ط2، تواريخ طباعة متعددة.
- 100- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناطم، تحقيق د. عبد الحميد السيد، دار الجبل، بيروت.
- 101- شرح ألفية ابن معط، لابن القواس الموصل، تحقيق د. علي الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط1، 1405هـ/1985م.
- 102- شرح التسهيل، لمحمد بن مالك، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ/1990م.
- 103- شرح التصريف، لعمر الثمانيني، تحقيق د. إبراهيم البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1419هـ/1999م.
- 104- شرح الجزولية، لأبي الحسن الأبيدي، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة أم القرى، رسائل علمية، تواريخ متعددة.
- 105- شرح جمل الزجاجي، لطاهر بن بابشاذ، تحقيق د. علي الحمد، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2016م.
- 106- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق د. سلوى عرب، جامعة أم القرى، ط1، 1419هـ.
- 107- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف، بغداد، 1400هـ/1980م.
- 108- شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د. خالد التويجري، مكتبة دار المتنبي، الدمام، ط1، 1439هـ/2018م.

- 109- شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاسترابادي، تصحيح وتعليق يوسف عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط2، 1996م.
- 110- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأسترابادي، مع شرح شواهده للبغدادي، تحقيق محمد الحسن وزملانه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1402هـ/1982م.
- 111- شرح شافية ابن الحاجب، لركن الدين الأسترابادي، د. عبد المقصود محمد، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، طبعة1، 1420هـ/2004م.
- 112- شرح عمدة الحافظ وعدة اللاطف، لابن مالك الأندلسي، تحقيق عدنان الدوري، وزارة الأوقاف، العراق، 1397هـ/1977م.
- 113- شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر القرطبي، القاهرة، ط1، 1404هـ/1984م.
- 114- شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط5، 1993م.
- 115- شرح القوائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط4، 1400هـ، 1980م.
- 116- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الأندلسي، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، ط1، 1402هـ/1982م.
- 117- شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي، تحقيق أحمد مهدي وزميله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ/2008م.
- 118- شرح كتاب سيبويه، لأبي الحسن الرماني، تحقيق د. شريف النجار، دار عمار، الأردن، ط1، 1442هـ/2021م.
- 119- شرح اللمع، لابن برهان العكبري، تحقيق د. فائز فارس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ط1، 1404هـ/1984م.
- 120- شرح المفصل، لابن يعيش الحلبي، تحقيق د. إبراهيم محمد، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1434هـ/2013م.
- 121- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، لعثمان بن الحاجب، تحقيق د. جمال مخيمر، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط1، 1418هـ/1997م.
- 122- شعر الأخطل، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط4، 1416هـ/1996م.
- 123- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط3، 1400هـ/1980م.
- 124- الشعر والشعراء، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1386هـ/1967م.
- 125- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان الحميري، تحقيق د. حسين العمري وزميله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1420هـ/1999م.
- 126- شواذ القراءات، لأبي نصر الكرمان، تحقيق د. شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، ط1، 1422هـ/2001م.
- 127- الشوارد، للحسن الصغاني، تحقيق مصطفى حجازي، مجمع اللغة العربية بمصر، ط2.
- 128- صاحب، لأحمد بن فارس، تحقيق السيد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1977م.
- 129- الصحاح، لإسماعيل الجوهري، تحقيق أحمد عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
- 130- صحيح مسلم، للإمام مسلم النيسابوري، تحقيق محمد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، 1374هـ/1955م.
- 131- صناعة الكتاب، لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. بدر ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط1، 1410هـ/1990م.
- 132- ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق السيد إبراهيم، ط2، 1402هـ/1982م.

- 133- ظاهرة تعدد الوظيفة النحوية في التركيب اللغوي، لمها السبيعي، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 1428هـ/1429م.
- 134- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للحسن الصغاني، حرف السين، تحقيق محمد آل ياسين، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1، 1987م.
- 135- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي (حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي)، لشهاب الدين الخفاجي، دار صادر، بيروت.
- 136- غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود الكرمانى، تحقيق د. شمران العجلي، دار القبة، جدة، ط1، 1408هـ/1988م.
- 137- غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين، لابن مهران الأصفهانى، تحقيق براء الأهدل، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، 1438/1439هـ.
- 138- الغرة في شرح اللع، لسعيد بن الدهان، تحقيق د. فريد الزامل، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1432هـ/2011م.
- 139- الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية في علم العربية، لابن الخباز الموصلي، تحقيق محمد الزملكاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1440هـ/2019م.
- 140- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي، تحقيق أحمد المزيدي، مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، ط1، 1419هـ/1999م.
- 141- الفائق في غريب الحديث والأثر، لجار الله الزمخشري، تحقيق علي البجاوي وزميله، دار المعرفة، لبنان، ط2.
- 142- فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال، لمحمد بن عمر المعروف ببقرق، تحقيق د. مصطفى النحاس، جامعة الكويت، 1414هـ/1993م.
- 143- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية على الكشف)، للحسين الطيبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط1، 1434هـ/2013م.
- 144- فرائد قطرب الإعرابية في كتابه معاني القرآن وتفسيره مشكل إعرابه، في ضوء الجزء المحقق منه، د. سامح محمود، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، عدد 25، جزء 12، 2021م.
- 145- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمتنبج الهدداني، تحقيق د. فهمي النمر وزميله، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 1411هـ/1991م.
- 146- الفوائد والقواعد، لعمر الثمانيني، تحقيق. عبد الوهاب الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1422هـ/2002م.
- 147- القاموس المحيط، لمجد الدين الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426هـ/2005م.
- 148- القرط على الكامل، الطرر والحواشي على الكامل لأبي الوليد الوقشي وابن السيد البطليوسي وزيادات من قبله عليهما، جمع ابن سعد الخير، تحقيق ظهور أحمد، جامعة البنجاب، باكستان، 1401هـ/1981م.
- 149- الكامل في القراءات، لأبي القاسم الهذلي، تحقيق عمرو بن عبد الله، دار سما، حلوان، ط1، 1435هـ/2014م.
- 150- الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1413هـ/1993م.
- 151- كتاب الإبانة في اللغة العربية، لسلمة الصحاري، تحقيق د. عبد الكريم خليفة وزملائه، مؤسسة عُمان، ط1، 1442هـ، 1999م.
- 152- كتاب الإبدال، ليعقوب بن السكيت، تحقيق د. حسين شرف، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1398هـ/1978م.
- 153- كتاب الإبدال، لأبي الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي بدمشق، 1379هـ/1960م.
- 154- كتاب الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية والزيادات على ما أورده فيه مهذباً، لأبي بكر الزبيدي، نشر بعناية إغناطيوس كويدي، روما، 1890م.

- 155- كتاب الأفعال، لابن القطاع الصقلي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.
- 156- كتاب الجمل في النحو، للخليل الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ/1995م.
- 157- كتاب الجمل في النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1417هـ/1996م.
- 158- كتاب الحيم، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق د. إبراهيم الأبياري، مجمع اللغة العربية، مصر، ط1394هـ/1974م.
- 159- كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد البغدادي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط3.
- 160- كتاب سيبويه، لأبي بشر سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1411هـ/1991م.
- 161- كتاب الشعر، لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1408هـ/1988م.
- 162- كتاب العين، للخليل الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي وزميله، دار ومكتبة الهلال.
- 163- الكتاب المختار في معاني قراءات أهل الأمصار، لأحمد بن إدريس، تحقيق د. عبد العزيز الجهنّي، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1428هـ/2007م.
- 164- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، تصحيح عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م.
- 165- الكشف عن وجوه القراءات السبع، لمكي بن أبي طالب، تحقيق محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 1418هـ/1997م.
- 166- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأبي إسحاق الثعلبي، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار التفسير، جدة، ط1، 1436هـ/2015م.
- 167- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لجامع العلوم الباقولي، تحقيق د. محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط1، 1415هـ/1994م.
- 168- الكناش في فني النحو والصرف، للملك المؤيد صاحب حماة، تحقيق د. رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م.
- 169- الكنز اللغوي في اللسان العربي، نشر وتعليق دكتور أوغست هفنز، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين في بيروت، 1903م.
- 170- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق عدنان درويش وزميله، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1413هـ/1993م.
- 171- لسان العرب، لابن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ/1994م.
- 172- لغات القرآن، لأبي زكريا الفراء، نسخه وصححه جابر السريخ، 1435هـ.
- 173- اللمع في العربية، لأبي الفتح بن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1405هـ/1985م.
- 174- اللهجات في معاني القرآن لقطرب، دراسة في المستوى النحوي، د. ماجد القرني، مجلة العلوم العربية والإنسانية بجامعة القصيم، مجلد13، عدد2، 1441هـ/2019م.
- 175- ليس في كلام العرب، للحسين بن خالويه، تحقيق أحمد عطار، ط2، مكة المكرمة، 1399هـ/1979م.
- 176- ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقرزاق القيرواني، تحقيق د. محمد زغلول وزميله، منشأة المعارف، الإسكندرية.
- 177- مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق د. محمد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- 178- مجالس العلماء، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1403هـ/1983م.
- 179- مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط، اعتنى بها محمد شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1435هـ/2014م.
- 180- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح بن جني، تحقيق على ناصف وزميله، المجلس الأعلى للشتون الإسلامية، القاهرة، 1386هـ.

- 101 | مجلة مداد الآداب

- 204- معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم الزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م.
- 205- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د. محمد جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010م.
- 206- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- 207- المعزب من الكلام الأعجمي، لأبي منصور الجواليقي، تحقيق ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ط1، 1410هـ/1990م.
- 208- المغني في القراءات، للدهان النوزاوازي، تحقيق د. محمود الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن وعلومه، ط1، 1439هـ/2018م.
- 209- المغني في النحو، لابن فلاح اليميني، تحقيق د. عبد الرزاق السعدي، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، ط1، 1404هـ/1984م.
- 210- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار اللباب، تركيا، ط3، 1440هـ/2019م.
- 211- مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، لأبي العلاء الكرمانى، تحقيق د. عبد الكريم مدلج، دار ابن حزم، بيروت، 1422هـ/2001م.
- 212- المفصل في علم العربية، لمحمود بن عمر الزمخشري، دار الجيل، بيروت.
- 213- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لإبراهيم الشاطبي، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 1428هـ/2007م.
- 214- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم المرجان، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1982م.
- 215- المقتصد في شرح التكملة، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. أحمد الدويش، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط1، 1428هـ/2007م.
- 216- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد عضيمه، عالم الكتب، بيروت.
- 217- المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق أحمد الجوّاري وزميله، وزارة الأوقاف، العراق، ط1، 1391هـ/1971م.
- 218- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.
- 219- المنصف شرح تصريف المازني، لأبي الفتح بن جني، تحقيق د. رمضان أيوب، دار اللباب، تركيا، ط1، 1439هـ/2018م.
- 220- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. شرف النجار وزميله، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2015م.
- 221- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، لخالد الأزهرى، تحقيق عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٤١٥هـ/١٩٩٦م.
- 222- النشر في القراءات العشر، لمحمد الجزري، تحقيق د. السالم الشنقيطي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1435هـ/2014م.
- 223- النكت والعيون (تفسير الماوردي)، لأبي الحسن الماوردي، تحقيق السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 224- النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر، دار الشروق، بيروت، ط1، 1401هـ/1981م.
- 225- نواهد الأبرار وشوارد الأفكار (حاشية على تفسير البيضاوي)، لجلال الدين السيوطي، تحقيق مجموعة من الباحثين، رسائل علمية، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٥م.
- 226- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه، لمكي بن أبي طالب، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1، 1429هـ/2008م.
- 227- همع الهوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، عالم الكتب، القاهرة، 1421هـ/2001م.